مسح
التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية

2013-2012

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2013-2012

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

E/ESCWA/EDGD/2013/3
ISSN. 0255-5123
13-0142
UNITED NATIONS PUBLICATION

تمهيد

بين البلدان العربية سمات اجتماعية وثقافية مشتركة، غير أنّ كل بلد يتفرد بمزايا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والجهود التي تبذل لتحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة العربية ليست بجديدة، إلا أنّ التفاوت بين البلدان من حيث حجم الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط الخام والغاز الطبيعي، أدى إلى مسارات إنمائية متباينة. والواقع أنّ المنطقة العربية تجمع بين أعلى المستويات وأدناها في نصيب الفرد من الثروة. ونتيجة لهذه الفوارق، ظهرت فوارق كبيرة بين اقتصادات البلدان ومساراتها الإنمائية. فمعظم البلدان المصدرة للطاقة، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تسير بخطى ثابتة نحو الانتعاش الاقتصادي، إذ تعتمد مزيجاً من السياسات المالية والنقدية التوسعية. أما البلدان المستوردة للطاقة في مجموعات بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً، فتبذل جهوداً حثيثة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تناقص مخزونها من العملات الأجنبية. وقد أدى التفاوت الكبير بين بلدان المنطقة، ومن أسبابه عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، إلى عرقلة حركة الأموال من البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة إلى سائر بلدان المنطقة. وأدى ضعف الثقة في العمليات التجارية بين البلدان إلى تجزئة الاقتصادات وتراجع الزخم المالي من داخل المنطقة، فكانت الحصيلة ارتفاعاً في معدّلات البطالة، حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتستمر المنطقة العربية ساحةً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. وفي حين تركز اهتمام المجتمع الدولي على العنف وعدم الاستقرار السياسي في السياق الجغرافي السياسي، أطلقت ضمن المنطقة العربية سلسلة من الحوارات بين المسؤولين والخبراء حول السياسات العامة في عامي 2012 و2013، تخللها إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة وإلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية. والتزم عدد من البلدان العربية بتغيير السياسات. غير أن الإرادة السياسية وحدها في البلدان غير المصدرة للطاقة في مجموعات بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً، لا تكفي لوقف التدهور الاقتصادي الكلي. وفي حين تمكنت بلدان مجلس التعاون الخليجي من إجراء التحولات اللازمة في السياسات المالية بفضل ما تتمتع به من حيّز مالي، بقيت معظم بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً تكافح في حيز مالي ضيّق. وتقلّصت حركة رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة إلى هذه البلدان ولم يسجل الاحتياطي من العملات الأجنبية أيّ زيادة. فلم يبق أمام معظم البلدان العربية خياراً لدعم عملاتها الوطنية، سوى التشدد في السياسات المالية والنقدية. وعلى خلاف الوضع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فاقت السياسات التوسعية المحفزة للنمو قدرة هذه البلدان على تحمل كلفتها.

والتحدي المباشر الذي يطرحه هذا الوضع أمام معظم البلدان العربية يبقى خلق فرص عمل من دون الاعتماد على مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية. ويحدد مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013 عدداً من الخيارات المتاحة للتصدي لهذا التحدي في بيئة محفوفة بعدم اليقين تتحكم بإمكانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ويقترح المسح سياسات محددة، ويركّز على أهمية الحوار في القضايا المتعلقة بالعمل وإمكانية وضع إطار فعال للتكامل الإقليمي في هذا المجال. ولا بد من رصد سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تحديد آثارها على العمل، داخل كل بلد ولكن أيضاً في المنطقة ككل، من أجل تحسين أثر السياسات من حيث قدرتها على خلق فرص العمل. وينبغي أيضاً إعادة النظر في قضايا الهجرة في إطار التكامل الإقليمي العربي، بما يعيد التوازن بين النقص

في المهارات والفائض منها والنقص في فرص العمل والفائض منها. والتدابير المالية لا بد أن تحددها استراتيجيات تخصّص حصة من الإيرادات المالية لخلق فرص العمل وتحسين الخدمات العامة في تأمين العمل. ومجموعة الأفكار التي يمكن مناقشتها واسعة جداً من دون التطرق إلى الحجم الإجمالي للتدابير المالية والنقدية. ويبقى من الضروري أن يعتمد القطاع العام مقاربة متوازنة في توزيع الموارد تتسم بالفعالية والكفاءة وتكمّلها آليات عادلة على مستوى السوق. وينبغي تشجيع هذا النوع من المبادرات في إطار الإصلاحات المقترحة في المنطقة للحد من حالات الاستقطاب وتحقيق الاستقرار في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان العربية.

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج

أولاً - السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية 1
ألف. السياق العالمي 3
باء. تطورات قطاع النفط 8
جيم. خلاصة 11

ثانياً - الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية 13
ألف. الحالة والتوقعات الاقتصادية 15
باء. التطورات في السياسات الاقتصادية 31
جيم. الفقر وعدم المساواة 36
دال. المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية 38
هاء. خلاصة 46

ثالثاً - سوق العمل في المنطقة العربية، ملامح رئيسية وإجراءات لمعالجة مشكلة البطالة في الأجل القصير 49
ألف. مقدّمة 51
باء. خصائص سوق العمل في البلدان العربية 52
جيم. الإجراءات الاقتصادية المطلوبة في الأجل القصير 65
دال. خلاصة 80

المراجع 81

الحواشي 97

قائمة الجداول

1-1 معدلات النمو والتضخم في العالم والمناطق، 2011-2014 3
2-1 معدلات البطالة في العالم وفي المناطق، 2010-2013 4
3-1 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام 9
4-1 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2009-2014 10
5-1 مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2009-2014 11
1-2 معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2010-2014 16
2-2 حصة المرأة في البرلمان، كانون الأول/ديسمبر 2008 وشباط/فبراير 2013 40
3-2 توزع القوى العاملة من النساء والرجال حسب القطاعات 44
4-2 عمل المرأة حسب المهنة 45
5-2 أجر المرأة في قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة المئوية من أجر الرجل في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، كانون الأول/ديسمبر 2012 47

المحتويات

1-3 آخر البيانات حول معدّل المشاركة في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين المواطنين وغير المواطنين 54
2-3 حركة التشغيل مع النمو في المنطقة العربية 57
3-3 السمات الإحصائية للبطالة 59
4-3 بطالة الشباب والبطالة الإجمالية 59
5-3 نمو الإنتاجية 60
6-3 إنتاجية اليد العاملة في مجموعة من البلدان العربية 61
7-3 مؤشرات تتعلق بالتوظيف 63
8-3 تعويض إنهاء الخدمة على أثر صرف الفائض 64
9-3 نسبة العاملين في القطاع غير النظامي من مجموع العاملين خارج القطاع الزراعي 65
10-3 تفسير معدّل البطالة في المنطقة 70
11-3 الحصة المقتطعة من الأجر للضرائب وللمساهمات الاجتماعية في تونس 75

قائمة الأشكال

1-1 أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي واليورو، 2008-2013 6
2-1 أسعار الصرف للعملات الرئيسية في العالم، 2008-2013 7
3-1 العلاقة بين النفط وأسواق المال 7
4-1 موقع المنطقة العربية من حيث الحركة المالية والتجارية العالمية 8
5-1 أسعار النفط 8
1-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2009-2014 18
2-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2008-2013 19
3-2 المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2008-2013 20
4-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المشرق، 2009-2014 22
5-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق، 2008-2013 23
6-2 المؤشرات النقدية في بلدان المشرق، 2008-2013 24
7-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المغرب، 2009-2013 28
8-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في مجموعة بلدان المغرب، 2009-2014 29
9-2 المؤشرات النقدية في مجموعة بلدان المغرب، 2008-2013 30
10-2 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً، 2009-2014 31
11-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، 2008-2013 32
12-2 المؤشرات النقدية في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، 2008-2013 33
13-2 أسعار الفائدة في بعض البلدان العربية، 2008-2013 35
14-2 انتشار الفقر في المنطقة العربية ومجموعات البلدان 37
15-2 معدلات الفقر في المناطق النامية حسب مجموعة من خطوط الفقر، بمعادل القوة الشرائية لعام 2005 بالاستناد إلى آخر المسوح، 2000-2009 ... 38
16-2 معامل جيني لعدم المساواة 39
17-2 متوسط حصة المرأة من مقاعد البرلمانات الوطنية في مناطق العالم حتى أول شباط/فبراير 2013 41
18-2 معدلات البطالة بين النساء والرجال في المنطقة العربية والعالم، 2012 42
19-2 معدلات البطالة بين النساء والرجال 43
1-3 متوسط معدّل النمو السكاني 52
2-3 نسبة السكان من الفئة العمرية 16-65 سنة من مجموع السكان 52
3-3 معدّلات المشاركة في القوى العاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا 53

4-3 مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب مستوى التعليم في مجموعة من البلدان 55
5-3 معدّل المشاركة في القوى العاملة في المغرب، في الفترة 1999-2011، حسب مستوى التحصيل العلمي 56
6-3 معدّل نمو الناتج المحلي وحركة معدّل البطالة 56
7-3 معدل البطالة الحقيقي والمتوقع في مجموعة من البلدان العربية 57
8-3 التشغيل في مجموعة من البلدان العربية 58
9-3 التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي 58
10-3 معدّلات البطالة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي في مجموعة من البلدان العربية 62
11-3 دليل شنيدر 66
12-3 علاقة الترابط بين معدّل نمو النفقات العامة وحركة التشغيل 68
13-3 علاقة الترابط بين الإيرادات الضريبية وحركة البطالة 68
14-3 التحفيز المالي في تونس 69
15-3 الإنفاق العام بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المتوسط للفترة 2005-2009 71
16-3 الضرائب على العمال 73
17-3 حركة الناتج المحلي الإجمالي 74
18-3 حركة الصادرات 74
19-3 حركة الناتج المحلي الإجمالي 76
20-3 الضريبة على القيمة المضافة لأهداف اجتماعية 76
21-3 الحركة المطلقة لبطالة اليد العاملة غير الماهرة 76
22-3 الحركة المطلقة لبطالة اليد العاملة الماهرة 76
23-3 حركة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحركته في عام 2015 78
24-3 حركة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحركته في عام 2015 في عدد من البلدان 78
25-3 حركة بطالة اليد العاملة الماهرة 79
26-3 حركة بطالة اليد العاملة غير الماهرة 79
27-3 حركة بطالة اليد العاملة الماهرة في عدد من البلدان 79
28-3 حركة بطالة اليد العاملة غير الماهرة في عدد من البلدان 79

قائمة الأطر

1-2 الآثار الاقتصادية للأزمة السورية 26
2-2 آثار الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني 27
3-2 لمحة سريعة عن تونس 41
4-2 لمحة سريعة عن الإمارات العربية المتحدة 41

المرفقات 91

المرفق الأول - مرونة فرص العمل ومؤشرات مختارة 91
المرفق الثاني - وصف مقتضب لنموذج «ميراج» 93
المرفق الثالث - التعويضات في حال البطالة 96

الفصل الأول

السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية

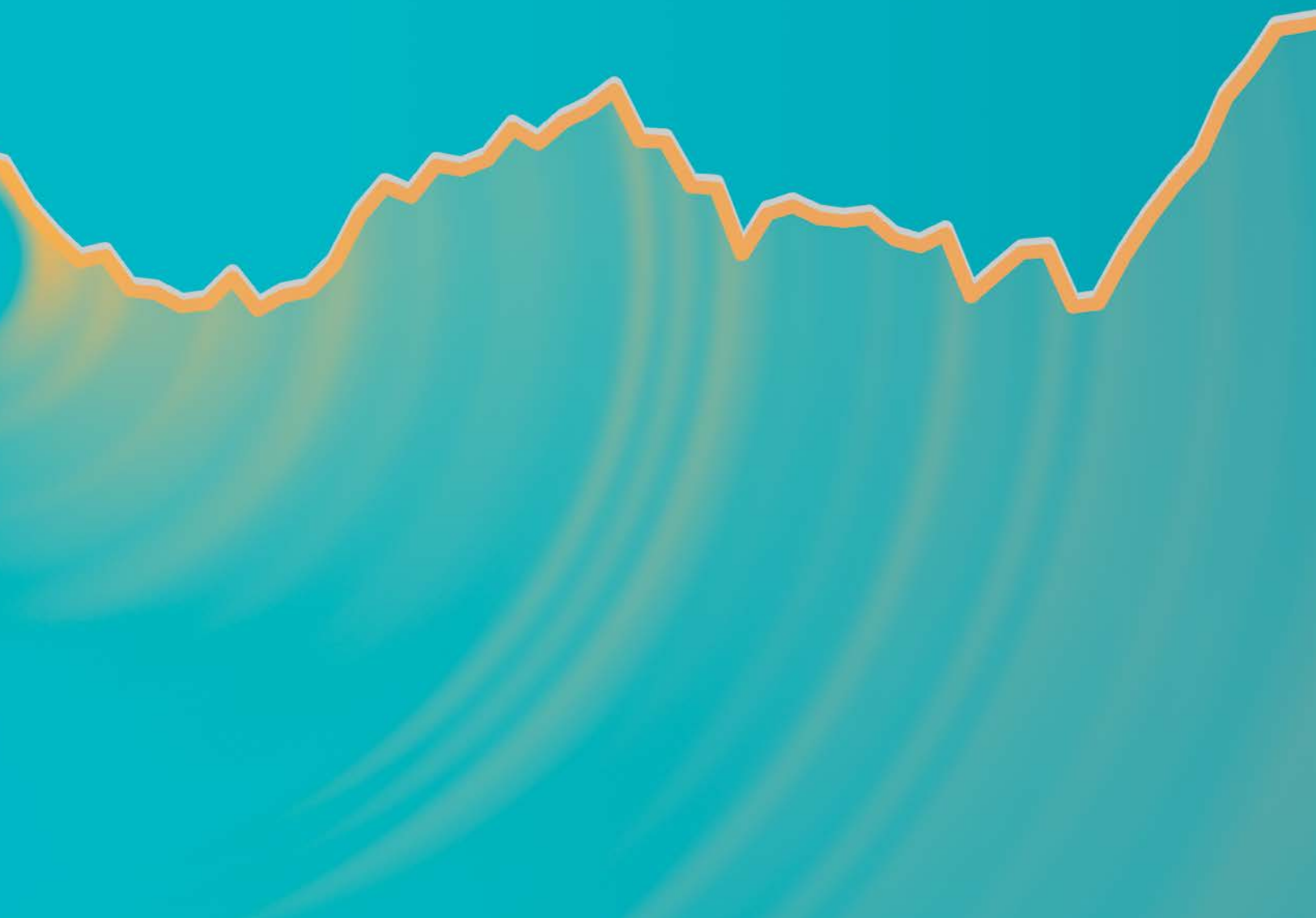

أولاً - السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية

ألف - السياق العالمي

1. التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في الفترة 2012-2013

في عام 2012، شهد الاقتصاد العالمي محاولات حثيثة للانتعاش من الأزمة المالية التي أصابت العالم في الفترة 2008-2009. واتجهت البنوك المركزية في البلدان المتقدّمة وجهة المرونة في السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، بُذلت جهود لتنسيق السياسات النقدية، نجحت في احتواء أزمة السيولة النقدية. كما ساهمت سياسات الحوافز المالية التي اعتُمدت على الصعيد العالمي في عامي 2008 و2009، في تجنب انهيار الطلب العالمي، فجنّبت الاقتصاد العالمي الوقوع في دوامة الانكماش. وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق على المدى القصير، بدت حاجة الاقتصاد إلى مزيد من الانتعاش الثابت أكثر وضوحاً في عام 2012 بعد أن استنفدت معظم الحكومات جميع الخيارات على صعيد السياسة العامة. ودفع تضاؤل الحيز المالي العديد من الحكومات إلى مزيد من التقشف الاقتصادي. وتفاوتت سرعة تعديل الميزانيات في القطاع المالي، فبينما سار التعديل بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية بقي بطيئاً في منطقة اليورو. وحالة عدم الوضوح التي نتجت من تسرّب الموارد المالية الملوّثة أدّت إلى استبعاد إمكانية تحقيق انتعاش في النمو بفعل الاستثمار في الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة. ولا تزال البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في أوروبا، معرضة لركود مزدوج (الجدول 1-1).

أما اقتصادات البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، فتمكنت من تعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي في عام 2012، وأسهمت في دعم نمو الطلب العالمي. ورغم ذلك، يبدو أن الأداء الاقتصادي للبلدان النامية تباين حسب ما تتمتع به هذه البلدان من وفرة

الجدول 1-1 معدلات النمو والتضخم في العالم والمناطق، 2011-2014

	ارتفاع معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي				معدل التضخم الاستهلاكي			
	2011	2012(أ)	2013(أ)	2014(أ)	2011	2012(ب)	2013(ب)	2014(ب)
المنطقة العربية	2.2	4.8	4.4	4.0	4.9	5.5	4.8	4.0
العالم	2.8	2.3	2.3	3.1				
الاقتصادات المتقدمة	1.4	1.2	1.0	2.0	2.6	1.9	1.5	1.8
الولايات المتحدة	1.8	2.2	1.9	2.6	3.1	2.0	1.3	1.8
الاتحاد الأوروبي (27)	1.5	-0.3	-0.1	1.3	3.0	2.4	2.0	1.9
اليابان	-0.6	2.0	1.3	1.6	-0.3	0.3	0.4	1.8
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	4.5	3.2	3.1	3.7	9.5	6.6	7.4	5.8
الاقتصادات النامية	5.8	4.6	5.0	5.4	6.4	5.4	5.2	5.0
أفريقيا	1.0	5.1	4.6	5.1	8.0	8.1	6.6	5.9
شرق وجنوب آسيا	6.9	5.5	5.8	6.1	6.2	4.8	4.7	4.8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4.3	3.0	3.6	4.2	6.9	6.0	6.0	5.5

المصدر: أرقام المنطقة العربية هي حسابات الإسكوا (التفاصيل في الجدول 2-1). الأرقام الأخرى هي من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (United Nations, DESA, 2013a and 2013b).
(أ) تقديرات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج حتى أيار/مايو 2013.
(ب) تقديرات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج حتى كانون الأول/ديسمبر 2012.

في الموارد. وشهدت حركة الاستثمار العالمي ركوداً في ظل خشية المستثمرين من المجازفة. وهكذا، تمكنت اقتصادات البلدان النامية التي تتمتع بموارد مالية وطبيعية من تخفيف حالة عدم اليقين التي تكبّل الاقتصاد العالمي. وأسهمت المناعة التي أبدتها اقتصادات البلدان النامية في دعم الطلب العالمي على الموارد الطبيعية وعوّضت عن تراجع الطلب في البلدان المتقدّمة. غير أن البلدان النامية التي لا تتمتع بوفرة في الموارد عانت من تناقص مخزونها بالعملات الأجنبية، وأصبحت الأموال الواردة إليها غير كافية لتغطية العجز في الحساب الجاري. وسجلت أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة نوعاً من الاستقرار في عام 2012، غير أن بعض اقتصادات البلدان النامية سجلت ارتفاعاً في معدّلات التضخم بفعل عوامل اختلفت بين بلد وآخر، يعود معظمها إلى تناقص المخزون من العملات الأجنبية.

وفي ما هو متوقع لعام 2013، يُرتقب أن تثقل مشكلة الديون السيادية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية كاهل الاقتصاد العالمي، وذلك لسببين رئيسيين. أولاً لم يكن من السهل تعديل ميزانيات القطاع المالي في جميع البلدان. فالانتعاش في أسعار الأصول لم يكن سريعاً بعد ما أصابها من تداعيات على أثر الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وبقي مستوى أسعار معظم الأصول دون المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة. واتخذت الحكومات إجراءات مباشرة وغير مباشرة لتعديل ميزانيات القطاع المالي، لكن هذه الإجراءات بلغت حداً فاق الإمكانات في العديد من البلدان، ولا سيما في جنوب أوروبا. ومن آخر الأمثلة على ذلك، أزمة السيولة في قبرص، حيث عجزت الحكومة عن الاستمرار في الدعم المالي. وهبوط أسعار الأصول والتباطؤ في تعديل ميزانيات القطاع المالي يشير إلى أن الوضع الاقتصادي العالمي لا يزال مضطرباً.

ثانياً، باستثناء البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية، لجأت الحكومات إلى إجراءات التقشف في الفترة 2012-2013، ويتوقع أن يسير مزيد من البنوك المركزية إلى مزيد من التشدّد في عام 2013. فالحذر المالي وارتفاع معدّلات التضخم اعتبرا مبرراً للتشدد في السياسات المعتمدة. غير أن هذا التشدد يمكن أن ينعكس سلباً على تعديل ميزانيات القطاع المالي في معظم البلدان المتقدمة.

الجدول 1-2 معدلات البطالة في العالم وفي المناطق، 2010-2013 (بالنسبة المئوية)

	2010	2011	2012	2013(*)
الشرق الأوسط	11.2	11.1	11.1	11.1
شمال أفريقيا	8.9	10.0	10.3	10.3
العالم	6.0	5.9	5.9	6.0
الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي	8.8	8.4	8.6	8.7
أوروبا الشرقية والوسطى (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة	9.4	8.7	8.2	8.2
شرق آسيا	4.2	4.3	4.4	4.5
جنوب-شرق آسيا والمحيط الهادئ	4.7	4.4	4.4	4.5
جنوب آسيا	3.9	3.8	3.8	3.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.8	6.5	6.6	6.7
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	7.6	7.6	7.5	7.5

المصدر: ILO, 2013a.
(*) تقديرات أولية.

وأدّى ضعف الاقتصاد العالمي إلى تعثر في خلق فرص العمل (الجدول 1-2) في العديد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، حيث لبطالة الشباب تداعيات اجتماعية واقتصادية بالغة وخطيرة. وتعاني البلدان النامية من ارتفاع مزمن في معدّلات البطالة، بينما ضاقت الخيارات المتاحة للباحثين عن عمل في الخارج حيث يهاجرون سعياً إلى فرص عمل غير متوفرة في بلدانهم. ولضعف فرص العمل آثار بالغة على الوضع المالي في البلدان النامية، إذ تعتمد هذه البلدان كثيراً على تحويلات عمالها من الخارج لتغطية العجز في الحساب الجاري.

وبدأ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة انتعاش، دعمته عوامل، منها تحسّن في الطلب الخارجي، وفي الطلب المحلي بدأت تظهر آثاره في عام 2012. وحافظ المصرف الاحتياطي الاتحادي على الهامش المحدّد لأسعار الفائدة على الأرصدة الاتحادية بين صفر و0.25 في المائة، منذ كانون الأول/ديسمبر 2008. وبقيت إيرادات سندات الخزينة الأمريكية للأجلين القصير والمتوسط مستقرة (الشكل1-1(أ)) ويشير استقرار فارق تيد[1] (الشكل 1-1(ب)) إلى استقرار في وضع التمويل لدى المؤسسات المالية. ولوحظ انتعاش في جوّ الأعمال، عزز ثقة المستهلكين، وأدى إلى تحسن في أداء أسواق الأوراق المالية حتى أوائل عام 2013. غير أنّ الانتعاش البطيء في أسواق العمل وتدني قيمة الأصول العقارية، التي بقيت دون مستويات ما قبل 2008، جعلا إمكانية تحقيق انتعاش قوي في عام 2013 مستبعدة.

أما اقتصادات الاتحاد الأوروبي فهي في حالة من الركود، أو أنها تشهد نمواً اقتصادياً ضعيفاً للغاية. وقد تفاقمت مشكلة إعادة تنظيم الديون السيادية، وظهرت جليّة في حالة قبرص. وإضافة إلى آلية الاستقرار المالي والتثبيت القائمة في أوروبا، أدخل البنك المركزي الأوروبي برنامج المعاملات النقدية المباشرة (Outright Monetary Transactions) لدعم عملية إعادة تنظيم الديون السيادية. وعززت المفوضية الأوروبية آلية رصد الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء من خلال رصد الاختلالات في الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Imbalance Procedure). وفي المرّة الأولى لرصد الاختلالات في شباط/فبراير 2012، لم يجرِ تصنيف أي بلد من البلدان الأعضاء على أنه يعاني من اختلالات حادة في الاقتصاد الكلي، غير أنّ عملية الرصد الثانية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت اختلالات حادة في إسبانيا وسلوفينيا[2]. وعمد البنك المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة المعتمد لديه بمعدل 25 نقطة أساس في كانون الأول/ديسمبر 2012 وفي أيار/مايو 2013 (الشكل 1-1(ج)).

وأعلنت حكومة اليابان عن اعتماد سياسة نقدية لإنعاش الجو الاقتصادي العام في أواخر عام 2012. وهذا الإجراء أدى، على الرغم من الضعف الذي يشوب طبيعته، إلى انخفاض سريع في قيمة الين الياباني (الشكل 1-2(ب)). وتحسنت إيرادات الشركات، لا سيما إيرادات الشركات المصدرة لمنتجاتها الصناعية، وتحسّن جوّ الأعمال في اليابان. وفي الصين تراجع النمو الاقتصادي بعض الشيء في عام 2012، لكن يتوقّع أن يبقى في مستويات مرتفعة. وواصلت الصين اعتماد سياسات لتشجيع النمو وسجلت ارتفاعاً تدريجياً موجّهاً للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي (الشكل 1-2(ج))، كما عمدت إلى رفع الضوابط عن المعاملات بالعملة الوطنية في الأسواق المالية الدولية. وبعد أن ثبّتت منطقة شرق وجنوب آسيا موقعها كمركز عالمي للصناعة التحويلية، يتوقّع أن تحقق النمو الأسرع مقارنة بسائر المناطق (الجدول 1-1). وسجلت أفريقيا انتعاشاً قوياً لا بأس به أيضاً مع أنّ أنماط النمو تفاوتت بين بلد وآخر. ونجح عدد من البلدان في أفريقيا في التخفيف من اعتماد الاقتصاد على السلع الأساسية عن طريق التنويع والدخول التدريجي في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والخدمات.

لبطالة الشباب تداعيات اجتماعية واقتصادية بالغة وخطيرة

الشكل 1-1 أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي واليورو، 2008-2013

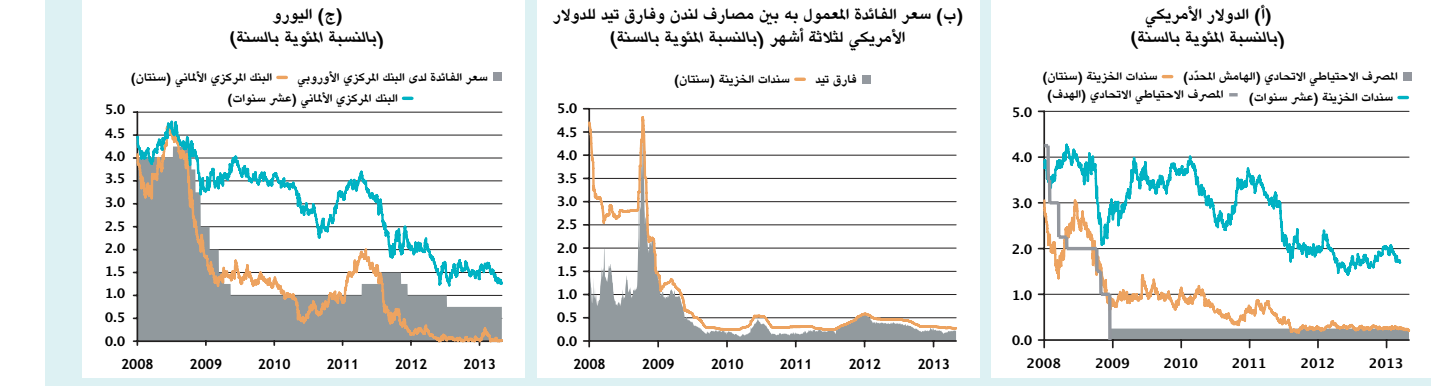

المصدر: مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي http://www.federalreserve.gov.

المصدر: مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي http://www.federalreserve.gov؛ جمعية المصارف البريطانية، http://www.bbalibor.com.

المصدر: البنك المركزي الألماني http://www.bundesbank.de.

وبإيجاز، يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة من التحديات أهمها: (أ) تعديل ميزانيات القطاع المالي في موازاة انتعاش أسعار الأصول على الصعيد العالمي؛ (ب) استعادة إنعاش القطاع المالي من خلال تشجيع النمو السليم واعتماد السياسات الصحيحة على صعيد الاقتصاد الكلي؛ (ج) خلق فرص عمل في البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالقدر الكافي لإنعاش الاقتصاد ونهوضه.

2. التداعيات على المنطقة العربية

تشكّل صادرات الطاقة أهم رابط اقتصادي بين المنطقة العربية[3] وسائر مناطق العالم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في المنطقة على صعيد السياسة العامة، لا يزال يتعيّن على البلدان العربية أن تعمل على تنويع اقتصاداتها بعيداً عن التأثير الغالب لقطاع النفط. غير أنّ قنوات التأثير ازدادت تعقيداً. فعلاقة الترابط القوي بين إيرادات الصادرات النفطية ونمو الأصول المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي انكسرت اعتباراً من عام 2006 (الشكل 1-3(أ)). ولم يكن انتعاش أداء سوق الأوراق المالية بمستوى إيرادات الصادرات النفطية القياسي، بل تبع قيمة مخزون الكتلة النقدية للأعوام الثلاثة الأخيرة (الشكل 1-3(ب)). وقد يكون ذلك نتيجة للتعديلات المتواصلة على الميزانيات في قطاعي المال والعقارات في المنطقة، وتركّز الأموال في الاستثمارات المالية الإقليمية الضيّقة، وتدفق رأس المال إلى الخارج عبر صناديق الثروة السيادية. غير أنّ فك الرابط بين قيمة الصادرات النفطية والقيمة السوقية للثروة يطرح تحديات قد تعوق جهود التنويع الاقتصادي في المنطقة، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويبيّن الشكل 1-3(ج) سعر الفائدة المعمول به بين المصارف لثلاثة أشهر على الدولار الأمريكي وعملات بعض بلدان المنطقة وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية. واعتماد بعض البلدان نظام سعر صرف يربط العملات المحلية كلياً أو جزئياً بالدولار الأمريكي، يعني أن هذه البلدان تتبع السياسة النقدية الأمريكية (الشكل 1-1(أ))، والأسواق المالية تتبع أيضاً حركة السوق في الولايات المتحدة الأمريكية. وبقيت الفوارق بين سعر الفائدة على الدولار المعمول به بين مصارف لندن والأسعار المعمول بها في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية إيجابية، في دليل على ضائقة السيولة في المنطقة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين تقاربت الأسعار في بلدان مجلس التعاون الخليجي عند 1.0 نقطة مئوية تقريباً في مطلع عام 2013، ارتفع سعر الفائدة

الشكل 1-2 أسعار الصرف للعملات الرئيسية في العالم، 2008-2013

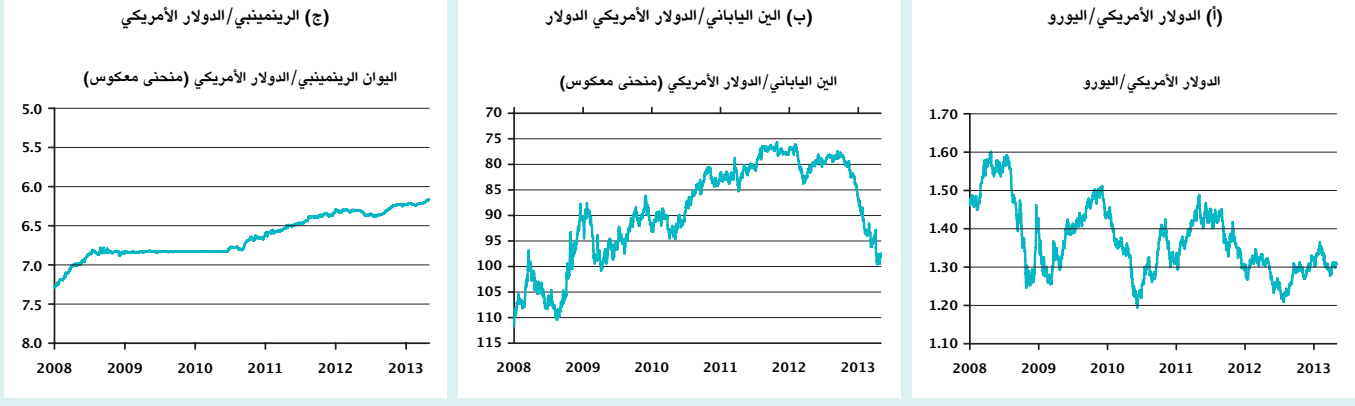

المصدر: مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي http://www.federalreserve.gov.

الشكل 1-3 العلاقة بين النفط وأسواق المال

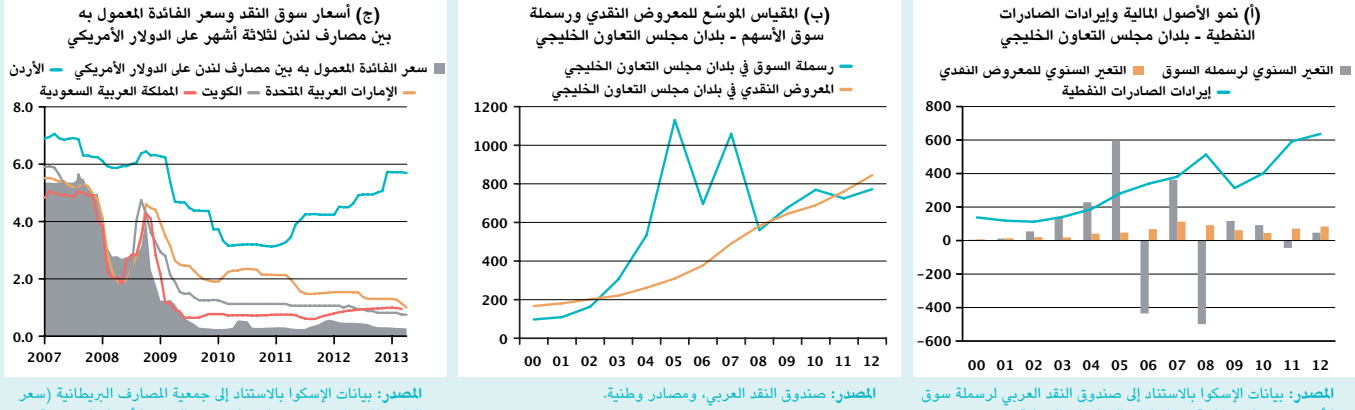

المصدر: بيانات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد العربي لرسملة سوق الأسهم؛ ومصادر وطنية عن إيرادات الصادرات النفطية.

المصدر: صندوق النقد العربي، ومصادر وطنية.

المصدر: بيانات الإسكوا بالاستناد إلى جمعية المصارف البريطانية (سعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن على الدولار الأمريكي)؛ جمعية المصارف في الأردن؛ البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة؛ البنك المركزي في الكويت؛ مؤسسة النقد العربي السعودي.

المرجعي في الأردن (Jobidor) لثلاثة أشهر منذ عام 2011. والفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في الإمارات العربية المتحدة لثلاثة أشهر وسعر الفائدة المرجعي في الأردن الذي كان مستقراً عند 140 نقطة أساس في عام 2007، اتسع إلى 460 نقطة أساس في نيسان/أبريل 2013. ويبيّن الشكل 1-4(أ) أن حركة رأس المال الوارد إلى المنطقة العربية بقيت منخفضة، وانخفضت كذلك حركة التمويل بين بلدان المنطقة إلى حد أدى إلى اتساع الفارق في تكاليف التمويل بين الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ووضع التمويل لا يختلف كثيراً في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، التي تضاءل فيها مخزون العملات الأجنبية.

وحسب التقديرات، بلغت قيمة صافي صادرات الاقتصادات العربية حوالى 410 مليارات دولار أمريكي في عام 2012، مسجلة زيادة نسبتها 7.8 في المائة مقارنة بما كانت عليه في العام السابق (الشكل 1-4(ب)). وصنّفت بلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعة بلدان المغرب في عداد البلدان التي ترجح فيها الصادرات على الواردات، في حين صنفت بلدان المشرق وأقل البلدان العربية نمواً

الشكل 1-4 موقع المنطقة العربية من حيث الحركة المالية والتجارية العالمية

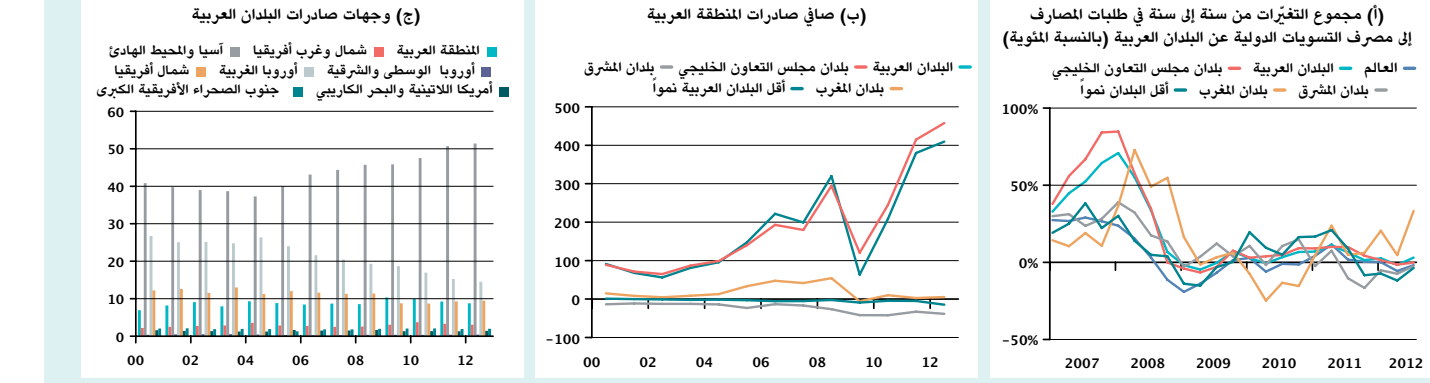

المصدر: مصرف التسويات الدولية.

المصدر: اتجاهات الإحصاءات التجارية/صندوق النقد الدولي.

المصدر: اتجاهات الإحصاءات التجارية/صندوق النقد الدولي.

الشكل 1-5 أسعار النفط

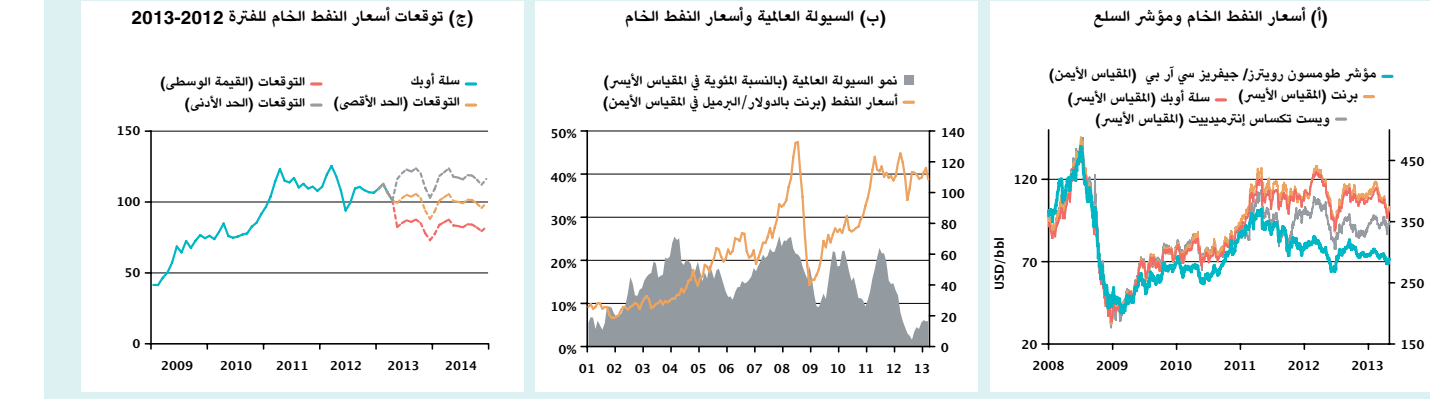

المصدر: **المصدر:** إدارة معلومات الطاقة ومكتب البحوث المتعلقة بالسلع (CRB).

المصدر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إدارة معلومات الطاقة، والمصرف الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس، والإحصاءات المالية الدولية في صندوق النقد الدولي.

المصدر: توقعات منظمة البلدان المصدرة للنفط وتوقعات الإسكوا.

في عداد البلدان التي ترجح فيها الواردات على الصادرات. وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2012 الوجهة الرئيسية لصادرات البلدان العربية، ولاسيما بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية أخرى تصدّر الموارد الطبيعية (الجدول 1-4(ج))، إذ استقبلت 51.4 في المائة من صادرات السلع. ومنذ عام 2003، تزداد حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الصادرات العربية بينما تتراجع حصّة أوروبا الغربية، ومعظم هذه الصادرات هي سلع مرتبطة بالطاقة. أما حصة التجارة بين البلدان العربية، فانخفضت في عام 2012 إلى 8.8 في المائة، بعد أن كانت قد وصلت إلى 10.3 في المائة في عام 2010، وهو أعلى معدل لها حتى الوقت الحاضر.

باء - تطورات قطاع النفط

حسب أرقام منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) لعام 2012، بلغ متوسط الطلب العالمي على النفط 88.8 مليون برميل في اليوم بينما بلغ متوسط المعروض النفطي الخام 89.8 مليون برميل في اليوم[4]. وتشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط الخام في عام 2012 ارتفع بمعدل 0.8 مليون برميل في اليوم عن المستوى الذي كان

الجدول 1-3 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (السلة المرجعية للأوبك بالدولار الأمريكي للبرميل)

				المتوسط السنوي المتوقع لعام 2013		
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	الحد الأدنى	القيمة الوسطى	الحد الأقصى
2010	66.84	90.73	77.45			
2011	89.81	120.91	107.46			
2012	88.74	124.64	109.45			
2013				91.1	102.5	113.9
2014				82.9	100.0	117.0

المصدر: منظمة البلدان المصدرة للنفط للفترة 2011-2012. أرقام عام 2013 هي توقعات حتى حزيران/يونيو 2013.

عليه في العام السابق. واستمر تراجع الطلب على النفط من البلدان المتقدمة بينما استمر ارتفاع الطلب من البلدان النامية. وقد سجلت الصين أعلى معدّل في نمو الطلب. ومنذ آب/أغسطس 2012، تعمد بلدان الأوبك تدريجياً إلى تخفيض الإنتاج من النفط الخام عن المستوى الذي قارب الحد الأقصى. وسجل إنتاج النفط الخام زيادة ملحوظة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بعد التقدم في التنقيب عن الزيت الحجري، والطفل الزيتي، والنفط الرملي. وعلى الرغم من تواصل المخاطر الجيوسياسية التي تكتنف حركة العرض من النفط الخام، يتوقع أن يتمتع المعروض من النفط الخام بهامش كافٍ من القدرة الاحتياطية لعام 2013. وقد تعمد الأوبك إلى خفض حصص الإنتاج في عام 2013، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وسجلت أسعار النفط الخام هبوطاً سريعاً في النصف الأول من عام 2012، ولا سيما بسبب القلق من تباطؤ نمو الطلب العالمي. غير أن هذه الأسعار سرعان ما ارتفعت في النصف الثاني من العام ليصل متوسطها السنوي إلى مستوى نادراً ما سجلته في الماضي. وقد بلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية 109.45 دولارات للبرميل في عام 2012. وتراوح السعر خلال هذا العام بين حد أعلى قدره 124.64 دولاراً للبرميل في 8 آذار/مارس وحد أدنى قدره 88.74 دولاراً للبرميل في 22 حزيران/يونيو (الجدول 1-3). وبقيت المضاربة في أسواق السلع الآجلة سائدة في البيع والشراء. وبقيت الأموال متوفرة في متناول المضاربين نتيجة للاستمرار في منحى المرونة في السياسة النقدية في البلدان المتقدمة، حيث وصلت أسعار الفائدة الإسمية بين البنوك إلى مستويات منخفضة جداً. وفي ظل تراجع نمو السيولة العالمية (الشكل 1-5 (ب))، يتوقع أن يخف تأثير المضاربين في عام 2013.

وفي عام 2013، يتوقف مستوى أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية على حجم المعروض المتوفر في السوق العالمية. وسيبقى التعثر في انتعاش الاقتصاد العالمي من الشواغل الرئيسية. وقد أصبح منتجو النفط في أمريكا الشمالية أكثر قدرة على المنافسة، عقب زيادة الإنتاج من الزيت الحجري الذي أثر على الأرباح التي يحققها المنتجون في آسيا وأوروبا. والقدرة الفائضة في أسواق ناقلات النفط هي عامل آخر سينعكس انخفاضاً على سعر النفط الخام والمنتجات النفطية. وبينما بدأت مؤشرات الانتعاش تبدو على فئات أخرى من الأصول، يتوقع أن تتراجع المضاربة في أسعار النفط. وإزاء هذه العوامل، يتوقع أن يتراوح سعر سلة الأوبك المرجعية لعام 2013 بين 91.1 و113.9 دولاراً للبرميل، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع الطفيف في عام 2014 (الشكل 1-5(ج)).

ويتوقع أن يبلغ مجموع إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية متوسطاً قدره 23.6 مليون

تشير التقديرات إلى أن مجموع إيرادات الصادرات النفطية سيبلغ رقماً قياسياً جديداً، ناهز 846 مليار دولار في عام 2012

برميل في اليوم لعام 2013، بعد أن كان متوسط الإنتاج 22.1 مليون برميل في اليوم في عام 2012 (الجدول 1-4). وبلغ هذا الإنتاج من الارتفاع حداً تجاوز المستوى الذي سجله في عام 2008، ويُتوقع أن يسجل انخفاضاً طفيفاً في عامي 2013 و2014. واستمر العراق في تعزيز قدرته الإنتاجية، وقد زاد إنتاجه من النفط الخام بمتوسط قدره 11 في المائة، ليصل مجموع الإنتاج إلى 2.9 مليون برميل في اليوم في عام 2012. وشهد إنتاج النفط الخام في ليبيا انتعاشاً سريعاً بعد انخفاض حاد سجله في عام 2011، وأدت صعوبات النقل بسبب تردّي الأوضاع الأمنية في الجمهورية العربية السورية والسودان إلى إعاقة الإنتاج من النفط الخام وحركة تصديره من هذين البلدين. وفي عام 2012، استطاع اليمن الحفاظ على مستوى الإنتاج الذي سجله في العام السابق على الرغم من تقطع الإمداد بسبب الأعطال في الأنابيب التي يُنقل عبرها النفط الخام.

وتشير التقديرات إلى أن مجموع إيرادات الصادرات النفطية سيبلغ رقماً قياسياً جديداً، ناهز 846 مليار دولار في عام 2012 (الجدول 1-5). واستناداً إلى توقعات متوسط سعر النفط حسب سلة الأوبك المرجعية، وتقديره 102.5 دولار للبرميل، يُتوقع أن يتراجع مجموع الإيرادات إلى حوالى 771.1 مليار دولار في عام 2013. وهذا المنحى العام في تراجع الإيرادات هو نتيجة للانخفاض المتوقع

الجدول 1-4 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2009-2014 (بآلاف البراميل في اليوم)

	2009	2010	2011	2012 (أ)	2013 (أ)	2014 (ب)
البحرين	33	32	43	46	45	45
الكويت	2 261	2 312	2 659	2 978	2 850	2 700
عُمان	812	864	886	918	940	980
قطر	733	733	733	734	730	725
المملكة العربية السعودية	8 184	8 165	9 311	9 765	8 900	8 750
الإمارات العربية المتحدة	2 238	2 323	2 564	2 434	2 550	2 500
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**14 261**	**14 429**	**16 196**	**16 875**	**16 015**	**15 700**
مصر	600	671	668	672	670	675
العراق	2 335	2 381	2 653	2 950	3 100	3 020
الجمهورية العربية السورية	400	404	334	182	..	..
المشرق	**3 395**	**3 457**	**3 655**	**3 804**	**3 770**	**3 695**
الجزائر	1 219	1 204	1 180	1 113	1 120	1 100
ليبيا	1 474	1 487	462	1 449	1 500	1 450
المغرب	5	5	5	5	5	5
تونس	83	79	39	67	70	70
المغرب	**780 2**	**774 2**	**687 1**	**634 2**	**695 2**	**625 2**
موريتانيا	11	8	8	5	5	5
السودان	486	514	350	115	130	140
اليمن	286	260	164	157	165	170
أقل البلدان العربية نمواً	**783**	**783**	**522**	**276**	**320**	**335**
مجموع المنطقة العربية	**220 21**	**444 21**	**060 22**	**589 23**	**800 22**	**355 22**

المصدر: قاعدة بيانات مبادرة المنظمات المشتركة للبيانات الخاصة بالنفط باستثناء الجمهورية العربية السورية، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. والأرقام العائدة إلى هذه البلدان هي من إحصاءات الطاقة الدولية (إدارة معلومات الطاقة).
(أ) تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الرسمية ومصادر أخرى حتى حزيران/يونيو 2013.
(ب) إسقاطات الإسكوا حتى حزيران/يونيو 2013.

في الإنتاج والأسعار. وحتى في البلدان التي يتوقّع أن تزيد إنتاجها مثل الجزائر، والعراق، وعُمان، وليبيا، من المستبعد أن تصل زيادة الإنتاج إلى مستوى يعوّض عن الانخفاض في الأسعار.

جيم - خلاصة

في ظل الاقتصاد العالمي المتغيّر، تزداد أهمية الرابط الاقتصادي بين المنطقة العربية ومنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. فمن المتوقع أن يستمر النمو على مسار ثابت ومستقر في هاتين المنطقتين على الرغم من احتمالات التباطؤ. وموقع المنطقة العربية الاستراتيجي بين منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، هو عامل خارجي لصالح المنطقة. غير أن هذا العامل قد لا يكفي ليعوّض مجموعتي بلدان المشرق والمغرب عن احتمالات تعثر الانتعاش في الاقتصادات الأوروبية.

وإزاء التعافي البطيء للاقتصاد العالمي، استفادت المنطقة العربية من مستوى لا بأس به من الإيرادات المحققة من الصادرات النفطية في عام 2012، وكذلك في العام السابق. غير أن مستوى هذه الإيرادات لم يبلغ حد ما يعرف بالوفرة النفطية. فالإيرادات النفطية الواردة إلى

الجدول 1-5 مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2009-2014
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	2009	2010	2011	2012 (أ)	2013 (ب)	2014 (ب)
البحرين	8.8	10.1	15.3	15.0	13.8	13.5
الكويت	48.9	61.8	96.7	112.5	100.5	92.8
عُمان	15.3	21.9	29.1	31.7	30.4	31.0
قطر	17.4	25.8	33.8	34.4	32.0	31.0
المملكة العربية السعودية	163.1	215.2	317.6	342.8	290.7	278.7
الإمارات العربية المتحدة	59.6	66.8	99.6	100.8	99.2	94.8
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**313.1**	**401.6**	**592.2**	**637.1**	**566.6**	**541.7**
مصر	10.0	10.7	13.4	12.8	12.0	11.8
العراق	39.0	51.5	79.5	89.8	88.7	84.2
الجمهورية العربية السورية	4.3	4.6	3.0	..	..	..
المشرق	**53.3**	**66.7**	**95.9**	**102.6**	**100.7**	**96.0**
الجزائر	27.4	34.2	46.2	43.5	41.0	39.3
ليبيا	36.3	47.8	17.0	52.0	50.6	47.6
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	1.6	1.9	2.0	2.5	2.5	2.4
المغرب	**65.4**	**84.0**	**65.3**	**98.2**	**94.1**	**89.4**
موريتانيا	0.2	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1
السودان	7.1	9.7	7.3	0.3	2.0	3.0
اليمن	4.4	6.3	7.9	7.6	7.5	7.6
أقل البلدان العربية نمواً	**11.8**	**16.3**	**15.4**	**8.1**	**9.7**	**10.7**
مجموع المنطقة العربية	**443.6**	**568.6**	**768.7**	**846.0**	**771.1**	**737.9**

المصادر: مصادر وطنية، إحصاءات ميزان المدفوعات باستثناء ليبيا.
(أ) تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الرسمية ومصادر أخرى حتى حزيران/يونيو 2013.
(ب) إسقاطات الإسكوا حتى حزيران/يونيو 2013.

المنطقة على أهميّتها لم تؤدِ إلى زيادة في الثروة المالية ذات القيمة السوقية. والزيادة في المخزون النقدي بقيت من دون آثار كبيرة حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي الرئيسية المصدرة للطاقة. وعلى خلاف الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2008، تراجعت حركة الأموال الأجنبية الواردة إلى المنطقة العربية. ففي فترة من الفترات، كانت تكاليف التمويل في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل منها في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها استقرت على مستويات أعلى بعض الشيء منذ عام 2008. ولم تنجح حركة الإيرادات النفطية في رفد الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود، كما أن آثارها الإيجابية لم تتسرب إلى مختلف قطاعات المنطقة. وبقي التفاوت بين الاقتصادات العربية جلياً في عام 2012 من حيث الفرق في تكاليف التمويل وتراجع وضعف المبادلات التجارية البينية.

ويتأثر العمل في المنطقة العربية، التي كانت تعاني من أعلى مستويات البطالة في العالم حتى قبل الأزمة، بوضع العمل في العالم. فمعدلات البطالة لا تزال ترتفع في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد ضاقت أمام سكان المنطقة العربية آفاق الهجرة إلى تلك البلدان بحثاً عن عمل. وفي هذا الجو المخيّم على العالم، يكتسب التعاون الإقليمي مزيداً من الأهميّة.

الفصل الثاني

الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

ثانياً - الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

ألف - الحالة والتوقعات الاقتصادية

1. لمحة عامة

أظهرت اقتصادات المنطقة العربية تفاوتاً كبيراً في مساراتها الإنمائية في عام 2012. فمعظم البلدان المصدرة للطاقة، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تسير بخطى ثابتة نحو الانتعاش الاقتصادي، مدعومةً بمزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية. أما البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة، فتبذل جهوداً حثيثة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تناقص مخزونها من العملات الأجنبية. وقد أدى التفاوت الكبير بين بلدان المنطقة، ومن أسبابه عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، إلى إعاقة حركة الأموال الواردة ضمن المنطقة وأدى ضعف الثقة في العمليات التجارية داخل المنطقة إلى تجزئة اقتصاداتها وخسارة الدعم المالي من داخل المنطقة. وهذا الوضع أدّى إلى ارتفاع معدّل البطالة، حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتشير التقديرات إلى أن معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية بلغ متوسطه 4.8 في المائة في عام 2012 مقابل 2.2 في المائة في عام 2011 (الجدول 2-1). وقد ساهم في تحسن هذا المعدّل انتعاش اقتصادات بلدان المغرب، ولا سيما ليبيا، والنمو الذي سجلته اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن التفاوت بين اقتصادات المنطقة اتسع في عام 2012 لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية، والنزاعات المسلحة. وحالت هذه العوامل دون تدفق الأموال إلى المنطقة، من البلدان الرئيسية المصدّرة للطاقة. وفي حين شهدت أبرز البلدان المصدرة للطاقة في المنطقة عاماً آخر من ارتفاع عائدات تصدير الطاقة، كانت البلدان المستوردة للنفط تحاول جاهدة لتمويل العجز في الحساب الجاري. ومما ساهم في زيادة هذا العجز ضعف طلب الاقتصادات الأوروبية على الصادرات غير النفطية من المنطقة، وارتفاع أسعار الطاقة. فارتفاع أسعار النفط وارتفاع مستوى إنتاجه إلى حد قريب من الحد الأقصى أدى إلى ارتفاع نادراً ما حدث في الماضي في عائدات تصدير الطاقة للبلدان المصدرة للطاقة في المنطقة. غير أن الآثار الإيجابية التي استفادت منها أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي نتيجة للطفرة النفطية لم تطل مجموعات البلدان العربية الأخرى، مما وسّع التفاوت بين اقتصادات المنطقة العربية.

وتشير التقديرات إلى أن تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ 5.5 في المائة في عام 2012، مقارنة بنسبة 4.9 في المائة في عام 2011 (الجدول 2-1). وارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية من طاقة ومعادن ومواد غذائية، لم يكن له أثر حاد في عام 2012. وفي ظل غياب آثار سوق السلع الدولية على مستوى تضخم أسعار الاستهلاك، بقي هذا المستوى رهناً بعوامل محلية خاصة بكل بلد. فقطاع الإسكان ظل يعاني من الانكماش في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، نتيجةً للفائض في المعروض من العقارات للإيجار، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وواجهت عُمان والمملكة العربية السعودية ضغوطاً تضخمية مستمرة في قطاعات عدة إلى جانب قطاع الإسكان، بسبب النمو المطرد في قطاع العقارات. وبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك 2.2 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2012، في حين سجلت بلدان

تشير التقديرات إلى أن تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ 5.5 في المائة في عام 2012، مقارنة بنسبة 4.9 في المائة في عام 2011

الجدول 2-1

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2010-2014
(التغيّر السنوي للنسب المئوية)

	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل التضخم الاستهلاكي				
البلد/المنطقة	2010	2011 (أ)	2012 (ب)	2013 (ج)	2014 (ج)	2010	2011 (أ)	2012 (ب)	2013 (ج)	2014 (ج)
البحرين	4.3	1.9	3.4	3.0	3.2	2.0	-0.4	2.8	3.2	3.2
الكويت	-2.4	6.3	4.7	3.2	3.0	4.0	4.8	2.9	3.2	3.0
عُمان	5.6	0.3	6.5	4.0	3.8	3.2	4.1	2.9	3.2	3.2
قطر	16.6	13.5	6.2	5.2	4.9	-2.4	1.9	1.9	2.5	2.7
المملكة العربية السعودية	5.1	7.1	6.8	5.5	4.7	3.8	3.7	2.9	3.0	2.8
الإمارات العربية المتحدة	1.3	4.2	4.0	3.8	3.8	0.9	0.9	0.7	2.0	2.0
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**4.6**	**6.6**	**5.7**	**4.7**	**4.3**	**2.6**	**2.9**	**2.2**	**2.7**	**2.6**
مصر (د)	5.1	1.9	2.2	3.2	3.2	11.3	10.1	7.2	11.0	9.5
العراق	5.9	8.6	11.3	7.8	7.5	2.4	5.6	6.1	6.0	6.5
الأردن	2.3	2.6	2.7	2.9	3.4	5.0	4.4	4.8	5.0	5.4
لبنان	7.0	1.5	1.2	1.8	2.1	4.0	4.9	6.6	5.2	4.5
فلسطين	9.3	12.2	5.3	4.0	4.2	3.7	2.9	2.7	3.0	3.5
الجمهورية العربية السورية	3.4	-2.0	-31.4	-7.1	-9.0	4.4	4.7	36.5	12.0	7.5
بلدان المشرق	**5.1**	**2.2**	**-1.7**	**2.6**	**2.6**	**7.7**	**7.6**	**11.4**	**9.3**	**7.8**
الجزائر	3.3	2.9	2.8	2.9	3.2	3.9	4.5	8.6	4.8	4.0
ليبيا	4.2	-61.3	100.7	15.0	10.2	2.5	15.0	5.0	3.5	3.0
المغرب	3.7	5.0	2.8	4.9	5.2	1.0	0.9	1.3	1.8	2.6
تونس	3.2	-1.9	2.6	3.6	3.8	4.4	3.6	5.6	5.2	4.2
بلدان المغرب	**3.6**	**-9.3**	**10.6**	**5.3**	**5.0**	**3.0**	**5.5**	**5.7**	**3.9**	**3.5**
جزر القمر	2.1	2.2	2.5	3.5	3.4	4.2	6.8	5.0	3.2	3.0
جيبوتي	3.5	4.8	4.7	4.8	4.4	4.0	6.8	5.0	3.2	7.0
موريتانيا	5.6	5.1	4.8	6.3	5.5	6.3	5.7	6.2	6.0	5.8
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
السودان	5.2	2.7	-7.0	2.5	1.5	13.0	18.1	35.1	22.0	12.0
اليمن	6.8	-15.3	-1.0	4.5	3.5	11.1	19.4	10.2	9.5	8.0
أقل البلدان العربية نمواً	**5.5**	**-2.3**	**-4.6**	**3.2**	**2.3**	**11.6**	**17.2**	**24.6**	**16.5**	**10.0**
مجموع المنطقة العربية (ه)	**4.5**	**2.2**	**4.8**	**4.4**	**4.0**	**3.9**	**4.9**	**5.5**	**4.8**	**4.0**

المصدر: المصادر الوطنية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة للأرقام العائدة إلى الجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وليبيا، وموريتانيا.

(أ) أرقام عام 2011 أرقام أولية من مصادر رسمية قابلة للمراجعة. الأرقام المقدّرة للجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان واليمن تغطي الفترة حتى آذار/مارس 2013.

(ب) تقديرات حتى حزيران/يونيو 2013.

(ج) توقعات حتى حزيران/يونيو 2013.

(د) لحساب معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، استخدمت أرقام السنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو من كل عام.

(ه) أرقام مجموعات البلدان هي متوسّطات مرجّحة، وتستند ترجيحات كل عام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2005.

عربية أخرى، باستثناء المغرب، نسبة أعلى. وأدت الاختناقات الهيكلية في العرض إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك في مجموعات بلدان المشرق، والمغرب، وأقل البلدان العربية نمواً، وازدادت سرعة التضخم في البلدان التي تعاني من نقص في المخزون من العملات الأجنبية، ولا سيما الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. وقد شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في رواتب العاملين في القطاع الخاص وازاه ارتفاع في القطاع العام، من غير المتوقع أن يؤثر على معدل التضخم في هذه البلدان.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية 4.8 في المائة في عام 2013. ومن المتوقع أن تواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتماد سياسات لخفض التضخم. وقد لوحظ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية منذ عام 2012، ولكن من المتوقع أن يبقى في حدود مقبولة. ومن المرجح أيضاً أن تنخفض الأسعار في قطاع الإسكان ولا سيما بدلات إيجار العقارات في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر والكويت. أما معدلات التضخم التي ارتفعت في الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن، فمن المفترض أن تنخفض في عام 2013، لكن من المتوقع أيضاً أن يؤدي التناقص في المخزون من العملات الأجنبية إلى ارتفاع مستوى الأسعار في هذه البلدان. ومن المتوقع أن يتسارع التضخم في مصر نتيجة النقص في العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية. وقد تعمد بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2013 إلى زيادة الأجور في القطاع العام مرة أخرى، ولكن أثر هذه الزيادة على مستوى الأسعار سيكون محدوداً على الأرجح. ويتوقع أن تبقى أجور القطاع الخاص في المنطقة منخفضة، باستثناء بعض المهن القليلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن غير المرجح أن تشهد المنطقة في عام 2013 ارتفاعاً في أسعار السلع نتيجة لارتفاع الأجور. وسيحافظ الفائض في الحسابات المالية والخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي على القدرة الكافية لإمداد نمو الطلب المحلي. أما في مجموعات البلدان الأخرى، فمن المتوقع أن ينخفض مستوى الأجور في القطاع الخاص، وأن ترتفع أسعار السلع نتيجة لارتفاع الأجور في القطاع العام. وزيادة أجور العاملين في القطاع العام مطروحة منذ عام 2012 في عدد من البلدان، ولا سيما في لبنان، لكن أثر هذه الزيادة على إسقاطات التضخم لا يزال غير مؤكد.

ظلت أسعار الصرف مستقرة منذ عام 2012 حتى بداية عام 2013 في المنطقة العربية، ما عدا في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر

وظلت أسعار الصرف مستقرة منذ عام 2012 حتى بداية عام 2013 في المنطقة العربية، ما عدا في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. وواصلت الكويت ربط عملتها الوطنية بسلة من العملات الأجنبية، في حين أبقت بلدان أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي والأردن وجيبوتي ولبنان على ربط عملتها بالدولار الأمريكي. وواصلت المصارف المركزية في تونس والجزائر وجزر القمر والعراق وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن اعتماد نظام التعويم الموجه لأسعار العملات الأجنبية. أما في الجمهورية العربية السورية والسودان، فأدى التدهور السريع في قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الفارق بين سعر العملة الرسمي وسعر العملة في السوق السوداء. وفرض تقنين على العملات الأجنبية. وساهمت العقوبات الاقتصادية والأحداث غير الاقتصادية في انخفاض قيمة العملة في هذين البلدين، أما في مصر، فكانت العوامل الاقتصادية السبب الرئيسي في تدهور الجنيه. وفي غضون ثلاثة أشهر بدءاً من كانون الأول/ديسمبر 2012، انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة 8 في المائة، ليصبح سعر الدولار الواحد 6.8 جنيهات في آذار/مارس 2013. وحتى نيسان/أبريل 2011، كان الجنيه المصري مربوطاً بالدولار كمرتكز للاقتصاد المصري خلال فترة التحولات الاجتماعية والسياسية. وخلال عام 2010، انخفضت قيمة الجنيه المصري تدريجياً بنسبة 7 في المائة، من 5.4 جنيه إلى 5.8 جنيه للدولار الواحد. وكان نظام ربط العملات فعالاً في الحفاظ على مستوى الطلب المحلي خلال فترة الاضطرابات، غير أنه أدى إلى تناقص سريع في الاحتياطي من العملات الأجنبية

من 28 مليار دولار في نيسان/أبريل 2011 إلى 15 مليار دولار تقريباً في شباط/فبراير 2012. وأبدت مصر تردداً في استئناف سياسة الخفض التدريجي في قيمة عملتها خوفاً من أن يتسبب هذا الانخفاض بأزمة مالية مفاجئة، على أثر زيادة الإعانات على الغذاء والطاقة وتحسن طفيف في القدرة التنافسية للصادرات المصرية. ومن المتوقع أن يستمر الخفض التدريجي في قيمة الجنيه في عام 2013، غير أن

الشكل 2-1 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2009-2014

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. أرقام عام 2012 هي من تقديرات الإسكوا؛ وأرقام عامي 2013 و2014 هي من إسقاطات الإسكوا.

ملاحظة: يبين الشكل مدى مساهمة مكونات الطلب (الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف إلى تبيان مكونات النمو الذي يحركه الطلب، ومدى مساهمة النقص في رصيد العملات الأجنبية في إعاقة النمط الحالي للنمو.

الحل الأساسي للأزمة الراهنة في ميزان المدفوعات هو في الإصلاح المالي.

2. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفض إلى 5.7 في المائة في عام 2012 بعد أن كان 6.6 في المائة في عام 2011. وعلى الرغم من هذا التراجع، أبدت اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي صلابة كان من أهم مظاهرها استقرار الطلب المحلي. وباستثناء المملكة العربية السعودية، كان انهيار الطلب المحلي والانكماش بسبب الدين من أهم الشواغل التي نشأت عقب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وساهمت الظروف الخارجية المشجعة، مثل ارتفاع أسعار الطاقة، وتنسيق إجراءات المرونة النقدية على الصعيد الدولي، في إشاعة جو من الارتياح والثقة في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وسار انتعاش ميزانيات القطاع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من غير تعثر على الرغم من تأخر انتعاش أسعار الأصول المالية والعقارات وتأخر

الشكل 2-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2008-2013

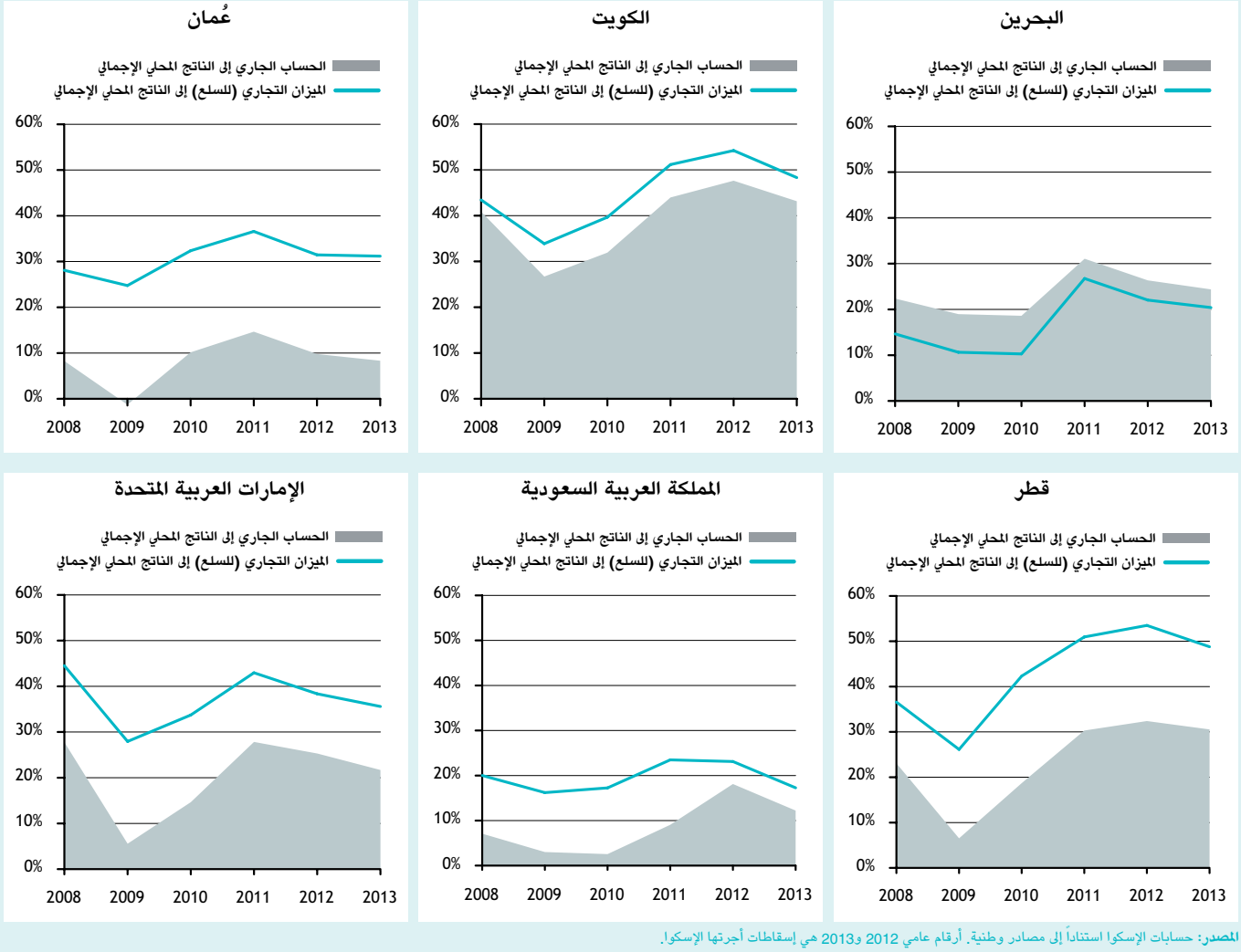

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مصادر وطنية. أرقام عامي 2012 و2013 هي إسقاطات أجرتها الإسكوا.

الشكل 2-3 المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2008-2013

البحرين

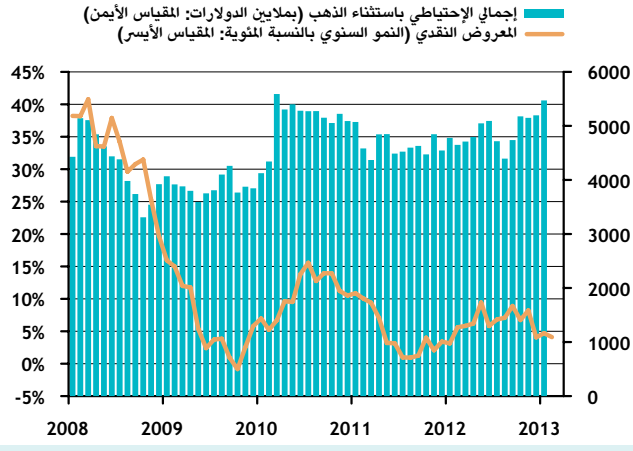

الكويت

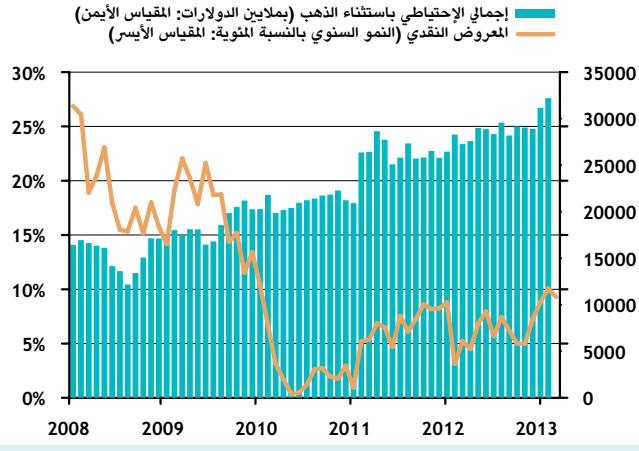

عُمان

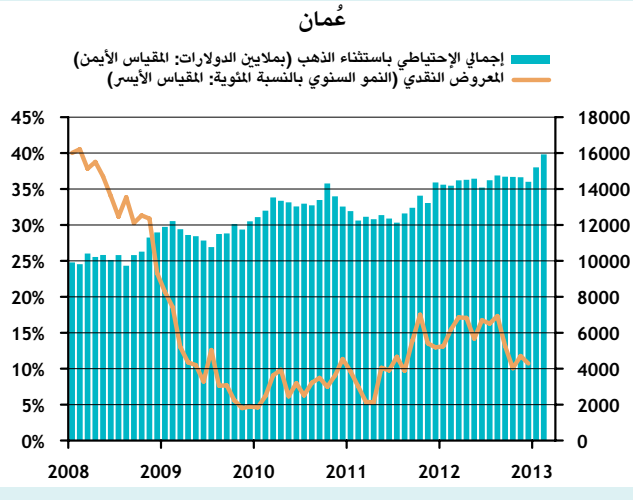

قطر

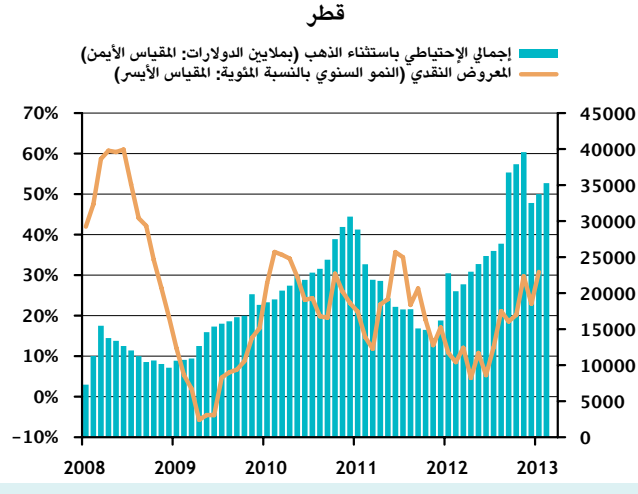

المملكة العربية السعودية

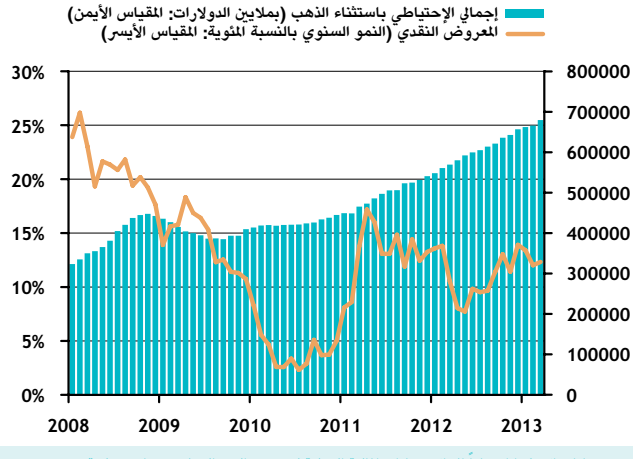

الإمارات العربية المتحدة

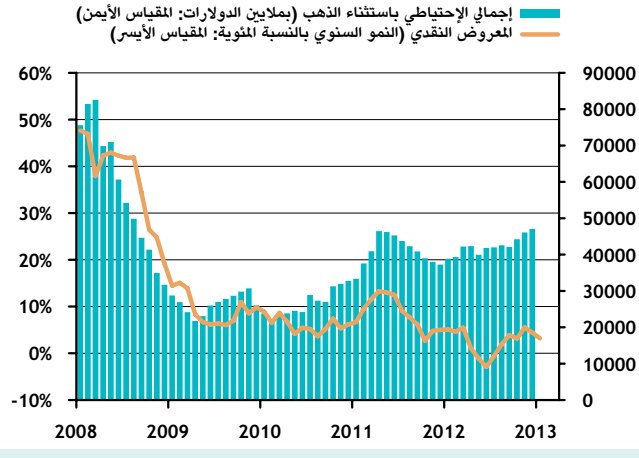

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

عودتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة. وكانت المملكة العربية السعودية محركة عملية الانتعاش الاقتصادي في هذه المجموعة، حيث استمر الاقتصاد في حالة من النمو بفعل استقرار الطلب المحلي، يدعمه اتجاه توسّعي في السياسة النقدية والمالية.

وفي عام 2013، يتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي على مسار مستقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مع أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي يحتمل أن يتراجع، على أثر الهبوط المتوقع في إيرادات صادرات الطاقة. ويتوقع أن يشهد إنتاج النفط وكذلك أسعاره انخفاضاً طفيفاً. وفي الوقت نفسه، يُرجح أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً في الطلب المحلي مع انتعاش ميزانيات القطاع المالي. وفي إطار التنويع الاقتصادي انطلاقاً من منتجات الطاقة، تستمر الجهود لتشمل إصلاح المؤسسات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو قطاعات معيّنة، وستؤدي إلى توسيع آفاق النمو في هذه المجموعة. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4.7 في المائة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يرجح أن يكون في اعتماد السياسات المالية الفاعلة وتنفيذ المشاريع في القطاعات غير النفطية، تعويض عن ضعف الطلب المحلي لأسباب تتعلق بتركيبة الاقتصادات. وفي حالة الكويت، تشير التوقعات إلى أن نمو الطلب المحلي سيبقى ضعيفاً نسبياً والنمو في القطاعات غير النفطية سيكون بطيئاً. وفي عام 2013، يُتوقع أن يبلغ معدل 3.0 في المائة في البحرين، و3.2 في المائة في الكويت، و3.8 في الإمارات العربية المتحدة، و4.0 في المائة في عُمان، و5.2 في قطر، و5.5 في المائة في المملكة العربية السعودية.

ومن المتوقع أن تتحول جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى نمط من النمو يحركه الطلب المحلي وإن بدرجات متفاوتة خلال الفترة 2013-2014 (الشكل 2-1). وبالرغم من الانخفاض الطفيف المتوقع في صادرات الطاقة لعامي 2013 و2014 بعد الارتفاع الشديد الذي سُجّل في الفترة 2011-2012 (الشكل 2-2)، من المتوقع أن تدعم الحكومات مشاريع استثمارية ضخمة تؤدي إلى إنعاش النمو في هذه المجموعة. وبالرغم من الرقم القياسي الذي سجلته عائدات التصدير والنمو في الاحتياطي بالعملات الأجنبية الذي رافقه، بقي النمو في المعروض النقدي بطيئاً، بالمقارنة مع المستوى المسجل في الفترة 2007-2008 (الشكل 2-3). وهذا النمو الطفيف في المعروض النقدي يعني نمواً اقتصادياً من نمط مختلف عن نمط 2007-2008 في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويُكسب اقتصادات هذه البلدان منعة وقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية في المستقبل.

3. بلدان المشرق

تشير التقديرات إلى انكماش شهدته مجموعة بلدان المشرق بلغت نسبته 1.7 في المائة في عام 2012، بعد أن كانت قد سجلت نمواً متوسطه 2.2 في المائة في عام 2011. وكان السبب الرئيسي في الانكماش الذي أصاب هذه المجموعة حالة التدهور نتيجة للاضطرابات السياسية، والتوترات الاجتماعية، والتداعيات الاقتصادية للأزمة السورية. وأدّى تراجع الصادرات من خارج قطاع النفط، وارتفاع كلفة الواردات النفطية إلى تفاقم العجز القائم في الحساب الجاري. كما إن تراجع حركة رؤوس الأموال الواردة إلى هذه المجموعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، تسبب بمزيد من الصعوبات في تمويل العجز الخارجي. وقد كان للأوضاع الأمنية المضطربة أبلغ الأثر على قطاع السياحة، الذي هو من أهم القطاعات الاقتصادية في دعم نمو الطلب في مجموعة بلدان المشرق. وبات السياح يترددون في زيارة هذه البلدان خوفاً على سلامتهم. ولم يكن قطاع البناء، الذي شكّل أحد أهم مصادر الطلب المحلي، أفضل حالاً. وتعثرت مسيرة التنمية الصناعية في مجموعة بلدان المشرق،

تشير التقديرات إلى انكماش شهدته مجموعة بلدان المشرق بلغت نسبته 1.7 في المائة في عام 2012

ولا سيما في الجمهورية العربية السورية. وقد ألحقت المعارك الدائرة أضراراً جسيمة بمصانع الإنتاج في المناطق الصناعية. أما نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فكان بفعل تحسّن ملحوظ في إنتاج النفط الخام، ولم يترافق مع نمو مماثل في الدخل المحلي. أما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين فهو نتيجة لمفاعيل إعادة بناء الاقتصاد في قطاع غزة. ولا تزال عمليات الحصار، والاضطرابات الأمنية، والعمليات العسكرية تثقل كاهل الاقتصاد في فلسطين.

الشكل 2-4 المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المشرق، 2009-2014

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. أرقام عام 2012 هي من تقديرات الإسكوا؛ وأرقام عامي 2013 و2014 هي من إسقاطات الإسكوا.
ملاحظة: يبيّن الشكل مدى مساهمة مكونات الطلب (الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف إلى تبيان مكونات النمو الذي يحركه الطلب، ومدى مساهمة النقص في رصيد العملات الأجنبية في إعاقة النمط الحالي للنمو.

ويتوقع أن تشهد بلدان المشرق انتعاشاً اقتصادياً طفيفاً في عام 2013 وأن تسجل معدل نمو متوسطه 2.6 في المائة. ويتوقف رقم النمو على تطوّرات إنتاج النفط الخام في العراق، وغيرها من منتجات قطاع النفط في المنطقة. ومع عدم وجود حل في الأفق حتى الآن للأوضاع الأمنية المتردية، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، يُرجّح أن تبقى الثقة ضعيفة وشعور عدم الارتياح سائداً بين المستثمرين والمستهلكين في عام 2013. ويتوقع أن يبقى حساب رأس المال ضعيفاً وأن يبقى ميزان المدفوعات عرضة للمزيد من القيود والصعوبات (الشكل 2-5). أما احتمال نمو الطلب المحلي، فسيبقى محدوداً لعوامل تتعلق بالعرض والطلب على حد سواء. ويُحتمل أن تستمر تدابير التقشف المالي في الأردن ولبنان ومصر، وأن يذهب الأردن ومصر إلى مزيد من التشدد في السياسة النقدية لتحصين العملة الوطنية, وتوقف نمو المعروض النقدي مع توقف تراكم احتياطي العملات الأجنبية وتراجعه (الشكل 2-6). ويحتمل أن يزداد التعويل على المساعدة الإنمائية الرسمية لتتمكن هذه المجموعة، باستثناء العراق، من تخفيف الصعوبات المالية وتعويض النقص في رصيد العملات الأجنبية.

الشكل 2-5 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق، 2008-2013

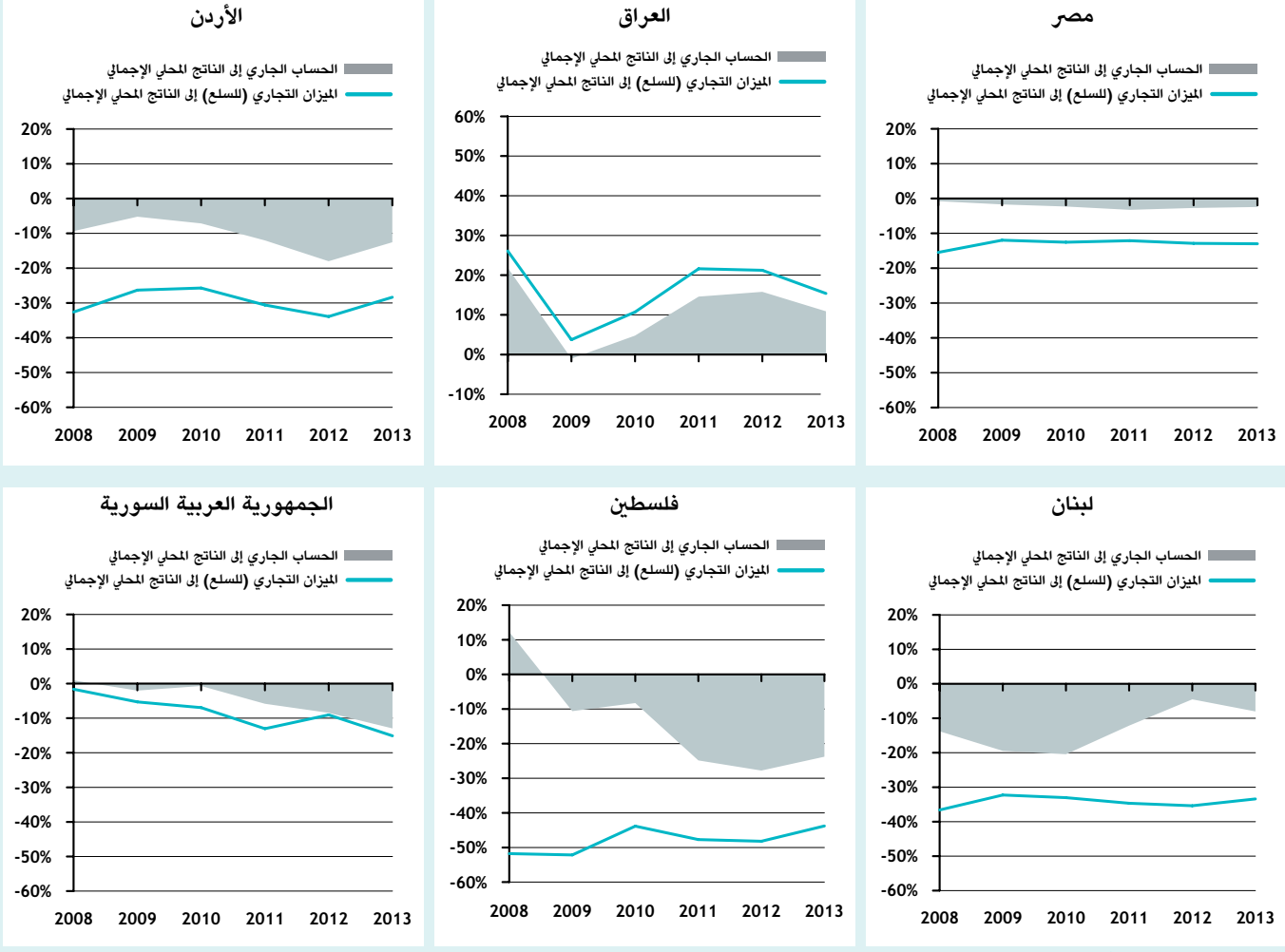

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مصادر وطنية: أرقام عامي 2012 و2013 هي إسقاطات أجرتها الإسكوا. أرقام لبنان هي من تقديرات الإسكوا، وأرقام الجمهورية العربية السورية من عام 2011 إلى عام 2013 هي من تقديرات الإسكوا.

الشكل 2-6 المؤشرات النقدية في بلدان المشرق، 2008-2013

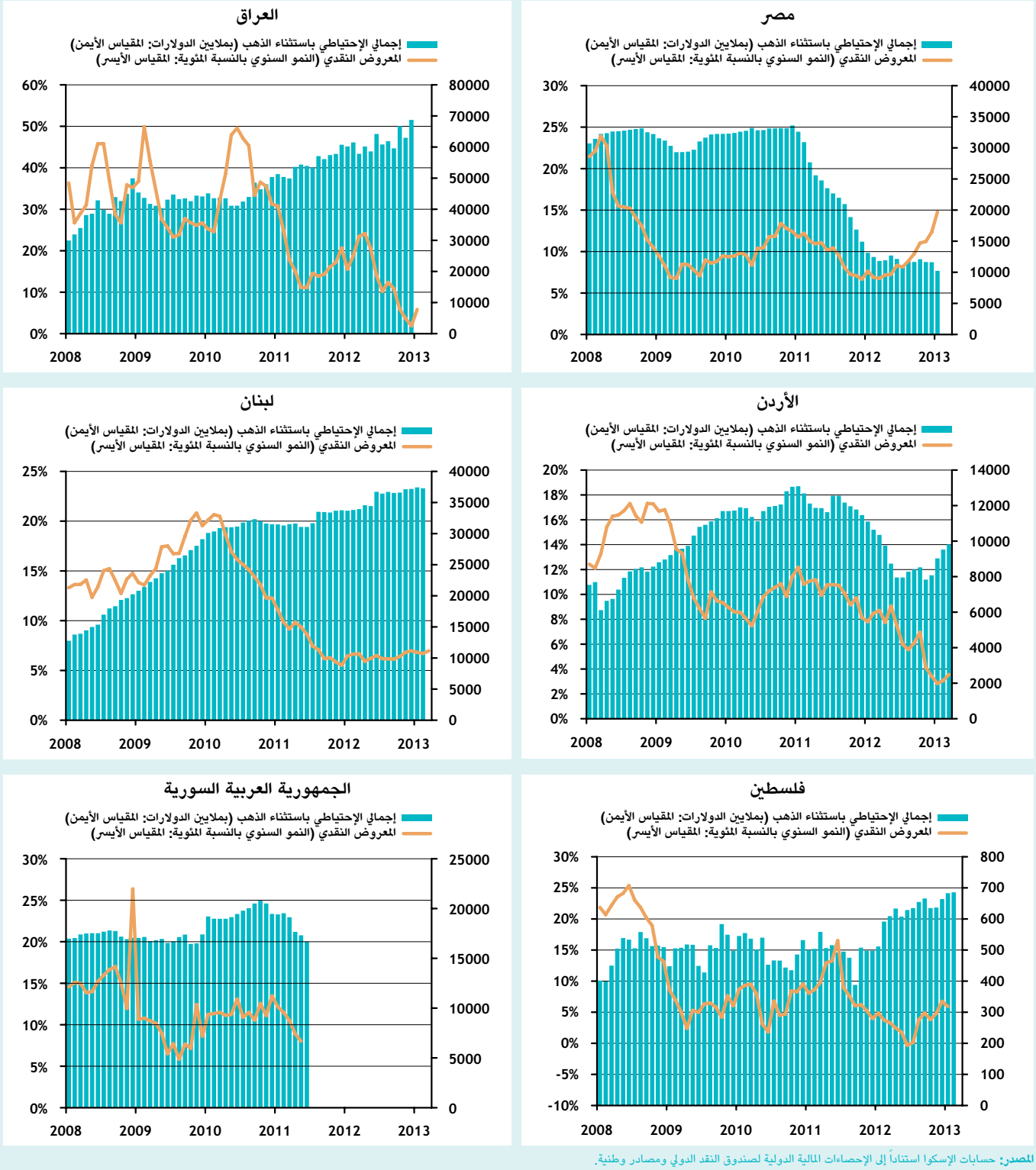

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

وسيستمر هذا التوجه حتى عام 2014 (الشكل 2-4)[1]. وفي عام 2013، سيكون معدّل النمو المتوقع 7.8 في المائة في العراق، و4.0 في المائة في فلسطين، و3.2 في مصر، و2.9 في الأردن، و1.8 في لبنان. ويتوقع أن يشهد اقتصاد الجمهورية العربية السورية مزيداً من الانكماش بمعدل إضافي يصل إلى 7.1 في المائة.

والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية، الذي تسبّب بتدمير الممتلكات السكنية والتجارية، والبنية التحتية، ومرافق الإنتاج، أوقع حتى الآن أضراراً جسيمة بالاقتصاد. وتشير التقديرات إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي معدّله 31.4 في المائة في عام 2012. وهذا التراجع لم يكن نتيجة لركود في القدرة الإنتاجية، ولا لجمود الأنشطة الاقتصادية، بل كان نتيجة للأضرار التي أصابت مخزون رأس المال المادي والخسائر التي لحقت برأس المال البشري. وفي ظل أكثر الاحتمالات تفاؤلاً، سيحتاج الاقتصاد السوري إلى سنوات ليستعيد المستوى الذي كان عليه في عام 2010. والعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية سببت نقصاً حاداً في العملات الأجنبية. وبعد العقوبات الاقتصادية وإجراءات الحظر النفطي المفروضة منذ عام 2011، فقد الاقتصاد السوري قدراً كبيراً من إيرادات التصدير، وهو يواجه صعوبات مالية تضعف قدرته التجارية. وهبط سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار من 47.1 ليرة للدولار في عام 2011، إلى 87.09 ليرة للدولار في آذار/مارس 2013، واتسع الفارق بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق. وأدى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتدمير شبكات النقل إلى ارتفاع حاد في معدّل التضخم. وارتفع معدّل تضخم أسعار الاستهلاك من 5.8 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى 49.7 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

وعلى الرغم من اتساع نطاق العنف، أبدى الاقتصاد السوري مناعة وقدرة على الصمود حالت به دون الانهيار التام. فالمؤسسات المالية لا تزال تعمل والمبادلات التجارية جارية مع البلدان المجاورة ولو بمستوى أقل. فحسب بيانات الجمارك اللبنانية، بلغت قيمة الصادرات الداخلة من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان في كانون الثاني/يناير 2013 حوالى 16.0 مليون دولار، أي 56 في المائة فقط من المتوسط الشهري الذي بلغته قيمة الصادرات قبل الأزمة في عام 2010. وقد تسربت آثار الأزمة إلى البلدان المجاورة، ليس فقط عبر تراجع حركة التجارة، ولكن من خلال الآثار غير المباشرة للتوتر السياسي السائد على الأرض. ورأى المعنيون في هذا الوضع مخاطر كبيرة، أثرت سلباً على حركة رؤوس الأموال والسياح إلى بلدان المشرق، هذه الحركة التي كانت الرافد الرئيسي للانتعاش الاقتصادي الذي شهده مؤخراً الأردن ولبنان. وأدى تزايد أعداد اللاجئين الوافدين إلى الأردن ولبنان إلى فرض أعباء مالية إضافية على كاهل البلدين. وحسب التقديرات الصادرة عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين في أواخر آذار/مارس 2013، حوالى 1.23 مليون لاجئ، 000 396 لاجئ في لبنان و000 394 لاجئ في الأردن[2]. وحتى 15 آذار/مارس 2013، لم يكن قد تأمن إلا 31 في المائة من التمويل اللازم لتنفيذ خطة المفوضية.

4. بلدان المغرب

تشير التقديرات إلى نمو شهدته مجموعة بلدان المغرب بلغ متوسطه 10.6 في المائة في عام 2012، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بمعدّل 9.3 في المائة في عام 2011. والعامل الرئيسي في الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته هذه المجموعة هو استئناف النمو في قطاع الطاقة في ليبيا في عام 2012 بعد الانهيار الذي ألمّ به في العام السابق. وعلى الرغم من هذا النمو المرتفع، لم يستعد الاقتصاد الليبي بعد المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة في عام 2010. وتأثر الاقتصاد المغربي بضعف أداء القطاع الزراعي نتيجة لسوء الأحوال المناخية. ومع استمرار الاضطرابات السياسية

ارتفع معدّل تضخم أسعار الاستهلاك في الجمهورية العربية السورية من 5.8 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى 49.7 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013

الإطار 2-1 الآثار الاقتصادية للأزمة السورية

الأزمة السورية المستمرة منذ سنتين، وما رافقها من أعمال عنف، أوصلت البلد إلى حافة الانهيار وأحدثت أزمات حادة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وخسائر لا تحصى لأجيال الحاضر والمستقبل.

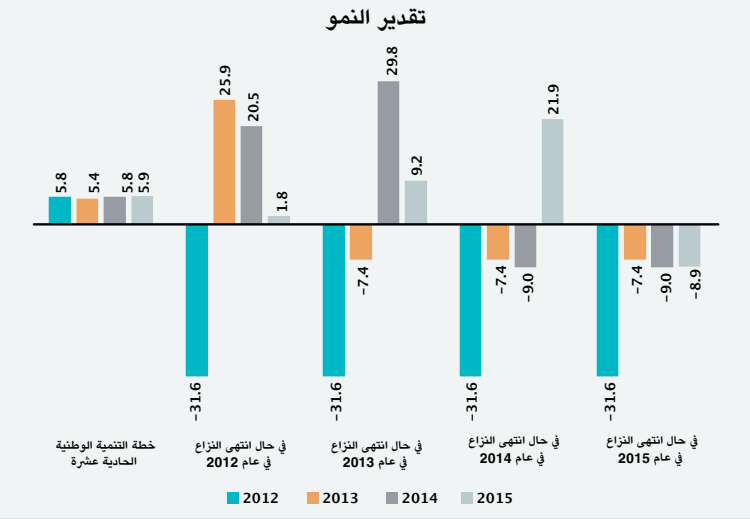

ولتقدير الأثر الاقتصادي للأزمة، جرى اعتماد نموذج التوازن العام القابل للحساب بالاستناد إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وبينت نتائج الحسابات أن نسبة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تصل إلى 15.5 في المائة في السيناريو المتفائل (في حال انتهى النزاع في عام 2012، وإلى 57.9 في المائة في حال استمر النزاع حتى عام 2015. وسيكون لكل سنة إضافية من النزاع نتائج بالغة الأثر على النمو في المستقبل. وسينخفض مجموع الاستثمارات العامة والخاصة بنسبة 49.8 في المائة حسب السيناريو المتفائل أي في حال انتهى النزاع في عام 2012، وبنسبة 85.3 في المائة في حال استمر النزاع حتى عام 2015. وسيؤدي النزاع إلى خفض مخزون رأس المال الإنتاجي بنسب تتراوح بين 20.9 في المائة في السيناريو المتفائل و62 في المائة في السيناريو الآخر. وسيصل معدّل البطالة إلى 21 في المائة في عام 2015 في حال انتهى النزاع في عام 2012، بعد أن سجل 8.3 في المائة في عام 2010، مع احتمال بلوغه مستوى الخطر عند 58.1 في المائة في حال استمر النزاع حتى عام 2015. وستنخفض إيرادات الحكومة بنسبة 40 في المائة إذا انتهى النزاع في عام 2012، وبنسبة 90 في المائة إذا استمر النزاع حتى عام 2015، فتصبح الحكومة غير قادرة على تحمل نفقاتها الجارية. ومن المحتمل أن ينخفض حجم الصادرات بنسبة 17.4 في المائة في السيناريو المتفائل وبنسبة 58.9 في المائة في السيناريو الآخر، نتيجةً لتدمير المصانع. وستتراجع الواردات بنسبة 16.9 في المائة في السيناريو الأول وبنسبة 57,2 في المائة في السيناريو الثاني. ومن المتوقع انخفاض احتياطي سوريا من العملات الأجنبية إلى 2.1 مليار دولار، أي ما يكفي لتغطية قيمة الواردات لمدة شهر. مع العلم أن المصرف المركزي كان يملك 18 مليار دولار تقريباً من احتياطي العملات الأجنبية قبل اندلاع أعمال العنف. وخسرت الليرة السورية 90 في المائة من قيمتها منذ أواخر عام 2010، وأصبح الدولار الواحد يعادل 96 ليرة سورية (أيار/مايو 2013) بعد أن كانت قيمته 47 ليرة سورية قبل الأزمة، أما السعر المتداول في السوق السوداء فهو أعلى بكثير حيث يبلغ 135 ليرة.

الخسارة في الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لعدة سيناريوهات

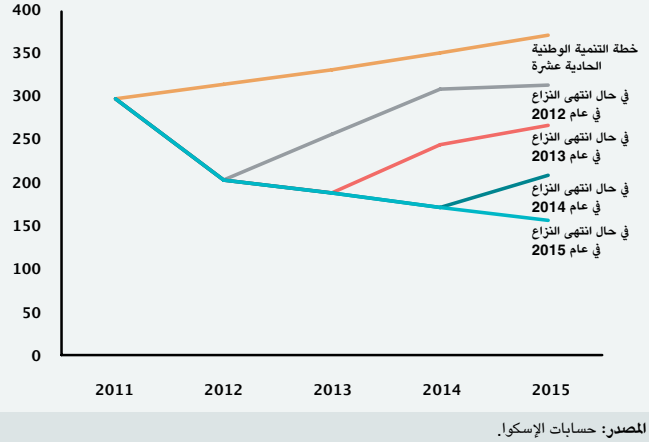

ارتفاع معدلات البطالة

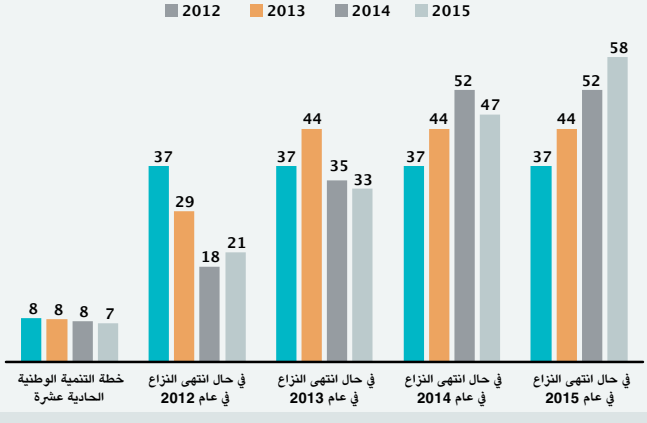

المصدر: حسابات الإسكوا.

وتعاقب الحوادث الأمنية، أبدت هذه المجموعة قدرة على الصمود والنمو. فالجزائر حققت قدراً من إيرادات صادرات الطاقة، سمح لها بالتعويض عن التداعيات السلبية الاقتصادية وغير الاقتصادية. وتمكنت تونس والمغرب بما توفر لهما من موارد مالية من الخارج، من سد العجز الخارجي وسد النقص في العملات الأجنبية (الشكل 2-8). وسجّلت بلدان هذه المجموعة انتعاشاً في الطلب المحلي (الشكل 2-7)، لكنّ المعروض النقدي بقي في حالة ركود. والواضح أن النمو لم يكن كافياً لتوليد

الإطار 2-2 آثار الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني

الاقتصاد اللبناني هو أحد الاقتصادات الأكثر ارتباطاً بالبلدان الأخرى في المنطقة، فأداؤه مرتبط إلى حد بعيد بالوضع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية المجاورة، وخاصةً الجمهورية العربية السورية. والأزمة السورية التي أدّت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السوري بنسبة 31 في المائة في عام 2012 و7 في المائة في عام 2013 وفقاً لتقديرات الإسكوا (الإطار 2-1)، هي من أسباب تراجع أداء النمو في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. فبعد أن بلغ معدّل النمو 7 في المائة قبل الأزمة، انخفض إلى 1.5 في المائة في عام 2011، ثم إلى 1.2 في المائة في عام 2012.

دليل الترابط بين النمو في لبنان والنمو في المنطقة

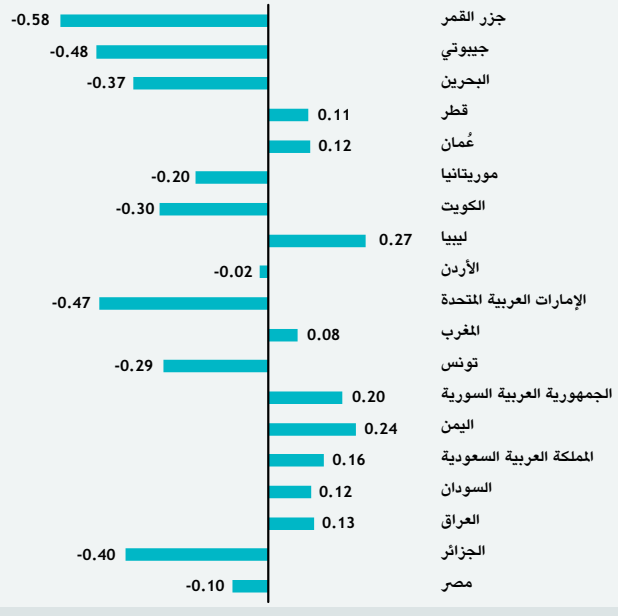

والوضع الاقتصادي في لبنان اليوم مثقل بتداعيات الأزمة السورية على الصعيدين الإنساني والاقتصادي. وقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن العدد الرسمي للاجئين السوريين الذين اجتازوا الحدود اللبنانية حتى أواخر نيسان/أبريل 2013 بلغ 450 000 شخص، وتقدر الحكومة هذا العدد بالمليون في حال حساب جميع اللاجئين غير المسجلين رسمياً. وسيكون لهذا الوضع آثار اقتصادية هائلة على هذا بلد الذي يناهز عدد سكانه 4.4 مليون شخص. وسيضع الحكومة أمام تحديات جسيمة، إذ يحدث خللاً في سوق العمل، في بلد يصل معدّل البطالة فيه إلى 29 في المائة في حال عدم تعديل الأجور، وإلى 14 في المائة في حال تعديلها حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حال لم تستوعب سوق العمل اللاجئين السوريين ولم يجلبوا إلى الاقتصاد موارد إضافية، سيتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنسبة 20 في المائة. أما في حال استيعابهم في سوق العمل، فستبلغ نسبة التراجع 12.3 في المائة.

	عدم استيعاب اللاجئين في سوق العمل	استيعاب اللاجئين في سوق العمل
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الفرق النسبي 2015)	-20.0	-12.3
معدل البطالة (الفرق المطلق 2015)	29	9
الأجور (الفرق النسبي 2015)	0.0	-14.0

المصدر: حسابات الإسكوا.

القـدر المطلوب من فـرص العمل اللائق، ولا سـيما للشـباب العاطلين عـن العمل.

ويتوقع أن تستمر مجموعة بلدان المغرب في حالة نمو في عام 2013، يصل معدّله إلى 5.3 في المائة. وهذا المعدّل يتوقع أن ينهض بهذه المجموعة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل المرحلة الانتقالية في عام 2010. وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات الاجتماعية في العديد من المدن وفي البلدان المجاورة، ستكون مجموعة بلدان المغرب في موقع يخوّلها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الدولية، في ظل بيئة تعتبر أكثر أماناً من بلدان المشرق. وتتبدّد حالة عدم اليقين التي تحيط بالاستثمار شيئاً فشيئاً، ولا سيما في البلدان المصدرة للطاقة كالجزائر وليبيا. ويمكن أن تدفع أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بالمستثمرين الأجانب إلى إعادة حساباتهم لإمكانات الاستثمار في تونس والمغرب.

غير أن الضعف في تركيبة اقتصادات هذه المجموعة يبقى قائماً بسبب ضعف قاعدة الإنتاج الموجه إلى التصدير خارج قطاع الطاقة. ومن الضروري خلق المزيد من فرص العمل اللائق لمعالجة الأسباب الجذرية لما شهدته المنطقة من اضطرابات اجتماعية. ويمكن أن تستفيد بلدان هذه المجموعة من الوضع الاقتصادي الحالي لبناء علاقات جديدة ضمن المنطقة، تضاف إلى العلاقات التقليدية القوية مع أوروبا. وتزداد العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي ومع بلدان شرق أفريقيا وغربها، وكذلك العلاقات التجارية والمالية مع شرق آسيا. والتحدي الذي يواجه مجموعة بلدان المغرب هو في تنويع القطاعات الاقتصادية والشركاء الاقتصاديين. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون معدّل النمو 15.0 في المائة في ليبيا، و4.9 في المائة في المغرب، و3.6 في المائة في تونس، و2.9 في المائة في الجزائر.

5. أقل البلدان العربية نمواً

تشير التقديرات إلى انكماش شهدته مجموعة أقل البلدان العربية نمواً بلغ متوسطه 4.6 في المائة في عام 2012، بعد أن كان 2.3 في المائة في عام 2011. وهذا الانكماش بمعظمه هو نتيجة للإعسار الاقتصادي

الشكل 2-7

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المغرب، 2009-2013

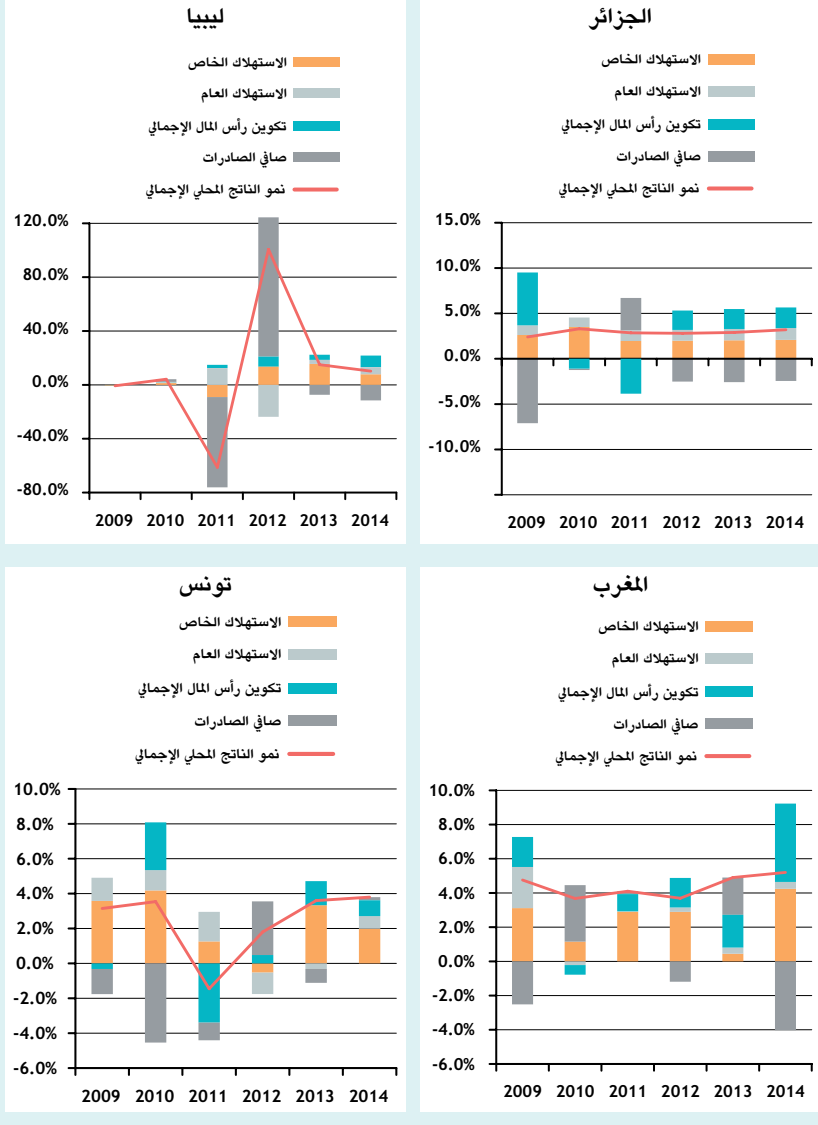

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. أرقام عام 2012 هي من تقديرات الإسكوا؛ وأرقام عامي 2013 و2014 هي من إسقاطات الإسكوا.

ملاحظة: يبين الشكل مدى مساهمة مكونات الطلب (الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف إلى تبيان مكونات النمو الذي يحركه الطلب، ومدى مساهمة النقص في العملات الأجنبية في إعاقة النمط الحالي للنمو.

في السودان واليمن، وقد واصل السودان جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد انفصال جنوب السودان. وأعاقت الصراعات المسلحة التي اندلعت في المنطقة الحدودية في بداية عام 2012 جهود التكيّف مع البيئة الاقتصادية الجديدة. غير أن السودان وجنوب السودان توصّلا إلى اتفاق حول شروط إنتاج النفط ونقله في آذار/مارس 2013، يتوقع على أثره سير العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية إلى المزيد من الاستقرار. وعقب الخسائر في إيرادات الصادرات النفطية، واجه السودان نقصاً شديداً في العملات الأجنبية كان له أثر بالغ على الطلب والدخل المحلي. أما اقتصاد اليمن فشهد مزيداً من الاستقرار في أواخر عام 2012. ومع تردّي الوضع الأمني، حافظ البلد على مستوى مستقر لصادرات النفط. وقد ساعدت إيرادات الصادرات من النفط الخام والغاز المسيل، على عدم حدوث تراجع في الطلب المحلي. وتعهدت الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية بتقديم الدعم المالي لليمن في المرحلة الانتقالية.

وفي عام 2012، كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي معتدلاً في بلدان أخرى من مجموعة أقل البلدان العربية نمواً هي جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، مما جعلها تسهم بشكل متواضع في تحسين مستوى الدخل في هذه البلدان. ويعتمد اقتصاد جزر القمر على التحويلات، والمساعدة الأجنبية، وغيرها من الموارد الوافدة من الخارج (الشكل 2-11). وظلت صادرات البلد من المنتجات الزراعية والأسماك غير كافية للحفاظ على مستوى الكفاف في الاستهلاك بحده الأدنى، ولا سيما في ظل التزايد السريع في السكان. ويعتمد اقتصاد جيبوتي على أنشطة المرفأ الدولي وعلى الوضع الاقتصادي في البلدان المجاورة ولا سيما أثيوبيا. ومن المتوقع أن تزداد قدرة المرفأ، غير أن التحدي الأبرز في هذا البلد يبقى تنويع الاقتصاد بهدف توليد فرص عمل. وتلقت موريتانيا مبالغ كبيرة من الموارد ساعدت على تمويل العجز في الحساب الجاري. وتأثرت الزراعة فيها بموجات التصحر المستمرة، والجفاف ولا سيما في الآونة الأخيرة، لكن التحسن في قطاعي البناء والخدمات الذي رافق تدفقات الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين، أدى إلى دعم الاقتصاد. غير أن مستوى النمو لا يزال غير كاف لخروج موريتانيا من مجموعة أقل البلدان نمواً. ويكمن التحدي في كيفية توزيع المنافع الاقتصادية الناتجة من قطاع التعدين لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة. وكانت نتائج الاستقرار السياسي على الوضع الاقتصادي في الصومال غير مؤكدة في عام 2012، غير أن الحكومة الاتحادية المعيّنة حديثاً كانت حريصة على إعادة بناء الهياكل الأساسية للإدارة الاقتصادية، ولا سيما في مجال إدارة المالية العامة. وأكد مؤتمر الصومال في أيار/مايو 2013 استعداد الجهات المانحة الدولية لدعم

الشكل 2-8

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في مجموعة بلدان المغرب، 2008-2013

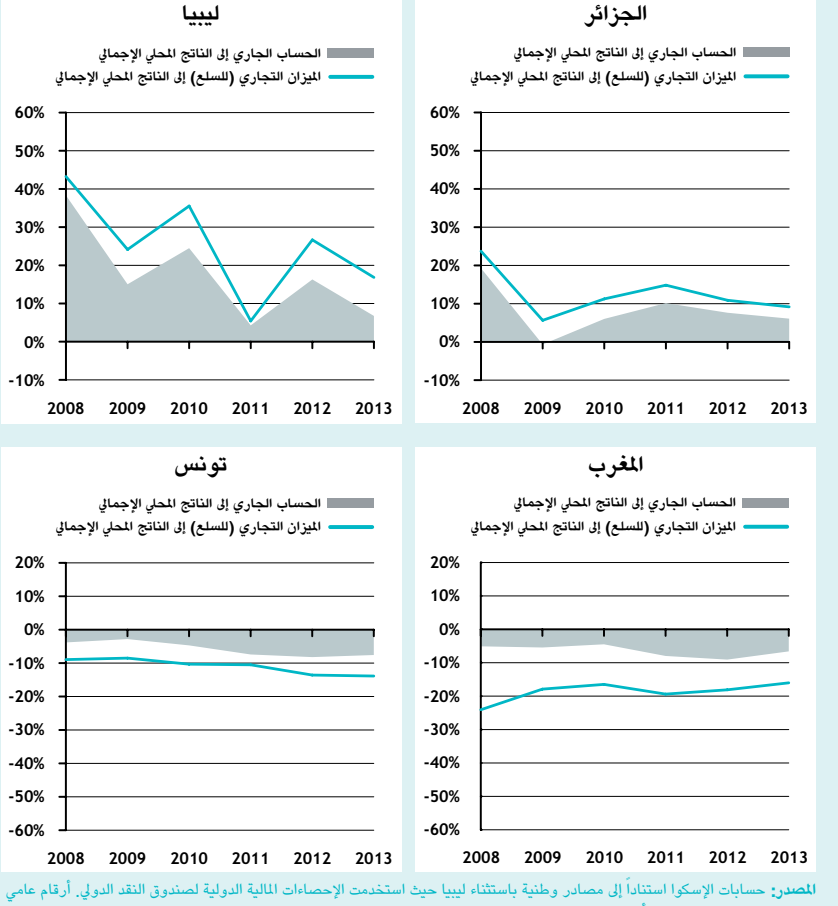

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مصادر وطنية باستثناء ليبيا حيث استخدمت الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. أرقام عامي 2012 و2013 هي إسقاطات أجرتها الإسكوا.

السياسات الأساسية في الصومال، بما في ذلك إدارة المالية العامة.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2013 في أقل البلدان العربية نمواً 3.2 في المائة، وأن يؤدي النمو المطّرد في صادرات الطاقة والموارد الطبيعية إلى تحسّن في نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا واليمن. أما الآفاق الاقتصادية في جزر القمر وجيبوتي فتتوقف على الوضع الاقتصادي في البلدان المجاورة الذي يتوقع أن يسير إلى مزيد من الاستقرار. ويرجّح أن يحقق السودان نمواً بعد سنتين من التراجع الاقتصادي. كما يتوقع أن يستمر النقص في العملات الأجنبية، ولكن بقدر أقل من الحدة في ظل النمو الثابت في صادرات الطاقة. غير أن إمكانات النمو في أقل البلدان العربية نمواً ستبقى دون المستوى المطلوب للحد من الفقر في تلك البلدان. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون معدّل النمو 6.3 في المائة في موريتانيا، و4.8 في المائة في جيبوتي، و4.5 في المائة في اليمن، و3.5 في المائة في جزر القمر، و2.5 في المائة في السودان. ولم تشمل الإسقاطات الصومال لعدم توفر إحصاءات كافية من مصادر رسمية أو غير رسمية.

الشكل 2-9 المؤشرات النقدية في مجموعة بلدان المغرب، 2008-2013

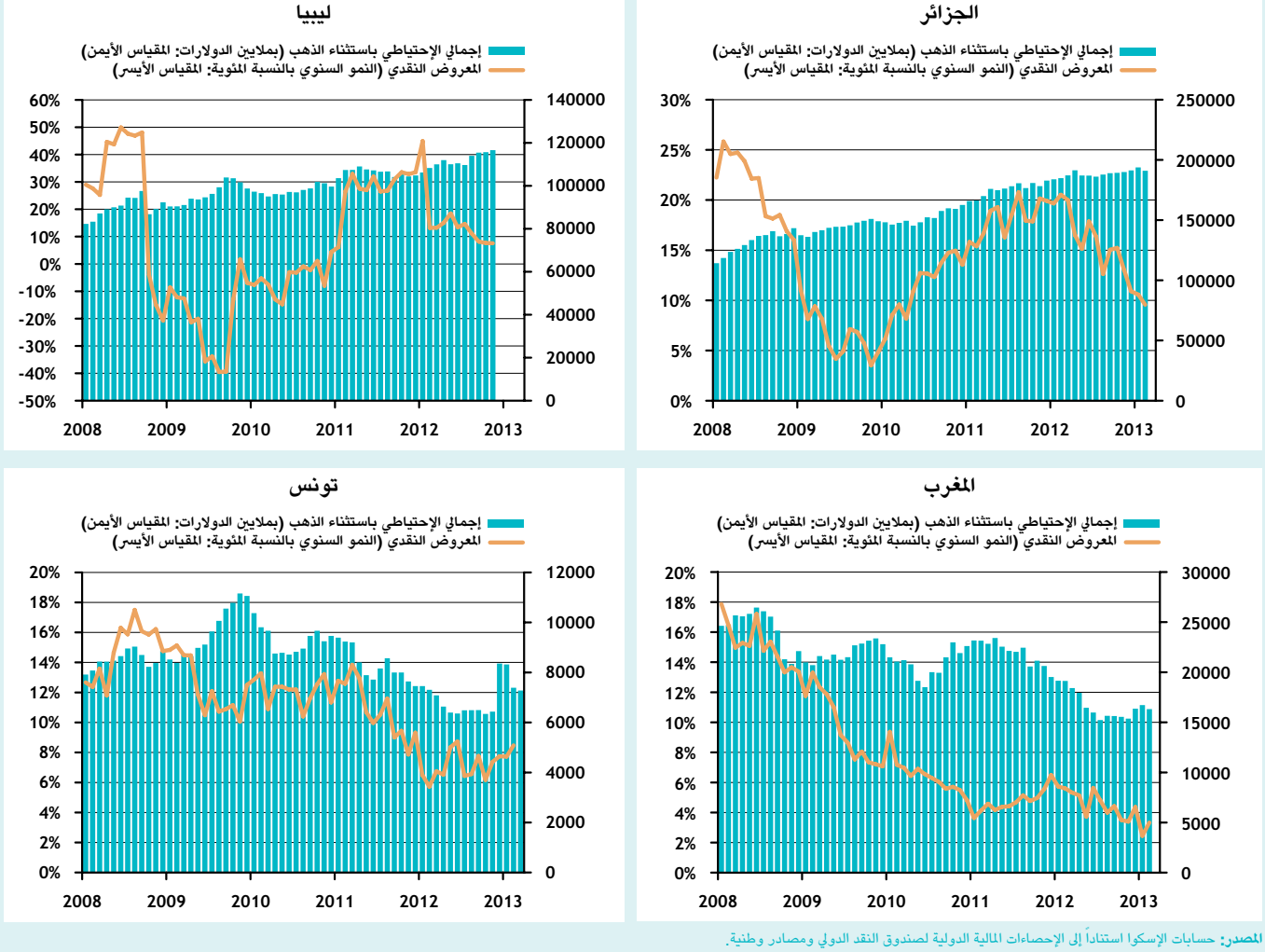

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

باء - التطورات في السياسات الاقتصادية

كان على صانعي السياسات في المنطقة العربية في عام 2012 العمل في بيئة اقتصادية على قدر كبير من الاختلاف بين مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعات البلدان العربية الأخرى. فللتخفيف من مخاطر ركود الطلب المحلي ومن وطأة الانكماش، استعانت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسعية. وقد تمكنت من العمل

الشكل 2-10
المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً، 2009-2014

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. أرقام عام 2012 هي من تقديرات الإسكوا؛ وأرقام عامي 2012 و2013 هي إسقاطات أجرتها الإسكوا.

ملاحظة: يبيّن الشكل مدى مساهمة مكونات الطلب النهائي (الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف إلى تبيان مكونات النمو الذي يحركه الطلب، ومدى مساهمة النقص في العملات الأجنبية في إعاقة النمط الحالي للنمو.

بهذه السياسات بفعل اتساع الحيز المالي في هذه البلدان نتيجة لارتفاع عائدات صادرات الطاقة ولاستمرار العمل بسياسة المرونة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت السياسة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي انعكاساً للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل ربط العملات المحلية لهذه البلدان بالدولار. أما حكومات البلدان الأخرى، فواجهت ضغوطاً دفعتها إلى ممارسة المزيد من الانضباط المالي من خلال تدابير التقشف، وخضعت السياسة النقدية لمزيد من القيود في البلدان المستوردة للطاقة في مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب. وإزاء تزايد ضغوط التضخم على أثر تناقص المخزون من العملات الأجنبية، عمدت البنوك المركزية في الأردن وتونس ومصر إلى تشديد الضوابط النقدية في أوائل عام 2013. واليوم تجد البلدان المستوردة للطاقة في مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب نفسها في مأزق، إذ لم يعد باستطاعتها اعتماد المزيج المناسب للنمو من السياسات المالية والنقدية.

وعلى الرغم من محدودية نطاق السياسة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بفعل ربط العملات الوطنية بالدولار، سمح استقرار مستوى الأسعار

الشكل 2-11 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، 2008-2013

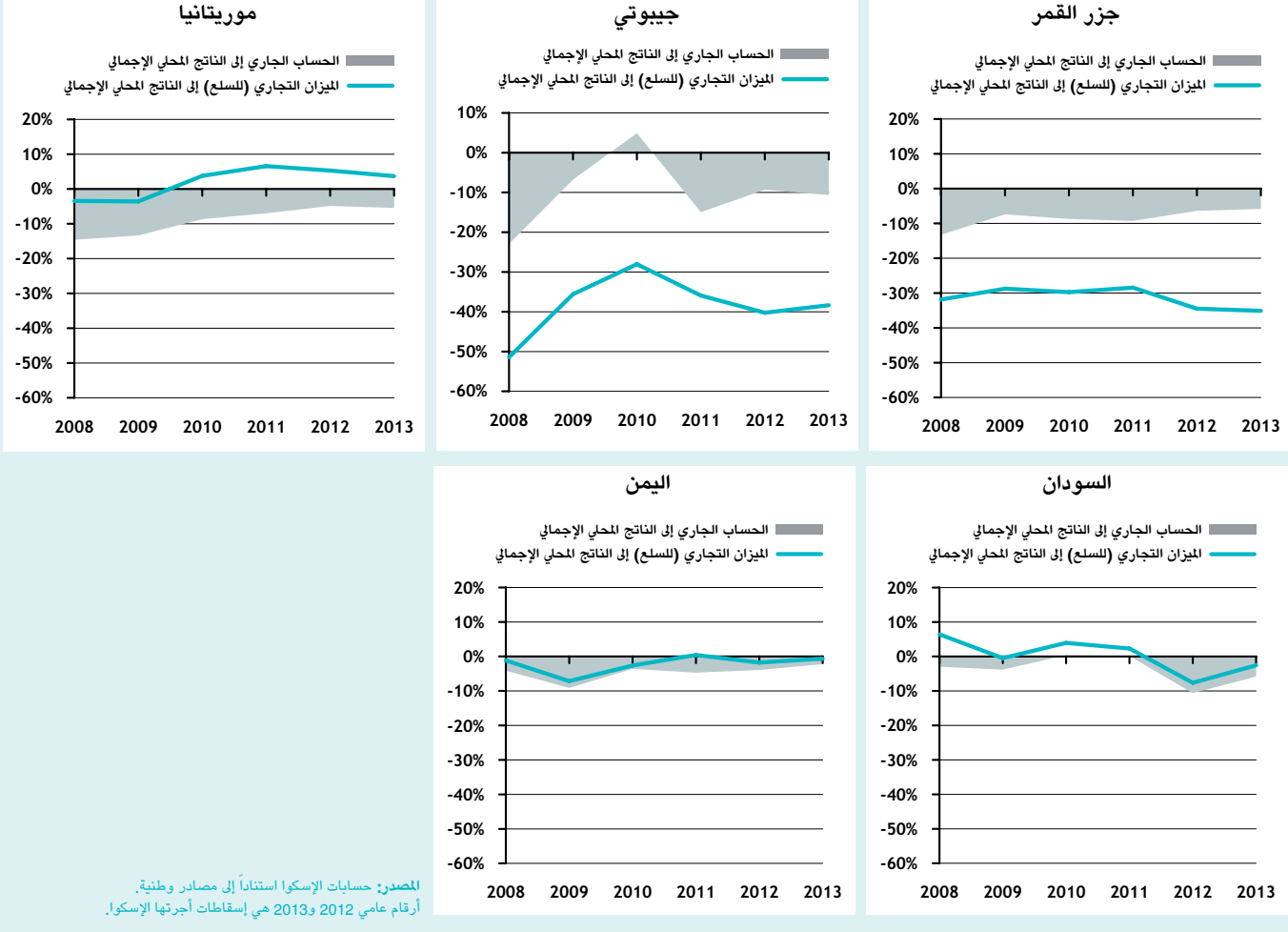

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مصادر وطنية.
أرقام عامي 2012 و2013 هي إسقاطات أجرتها الإسكوا.

الشكل 2-12 المؤشرات النقدية في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، 2008-2013

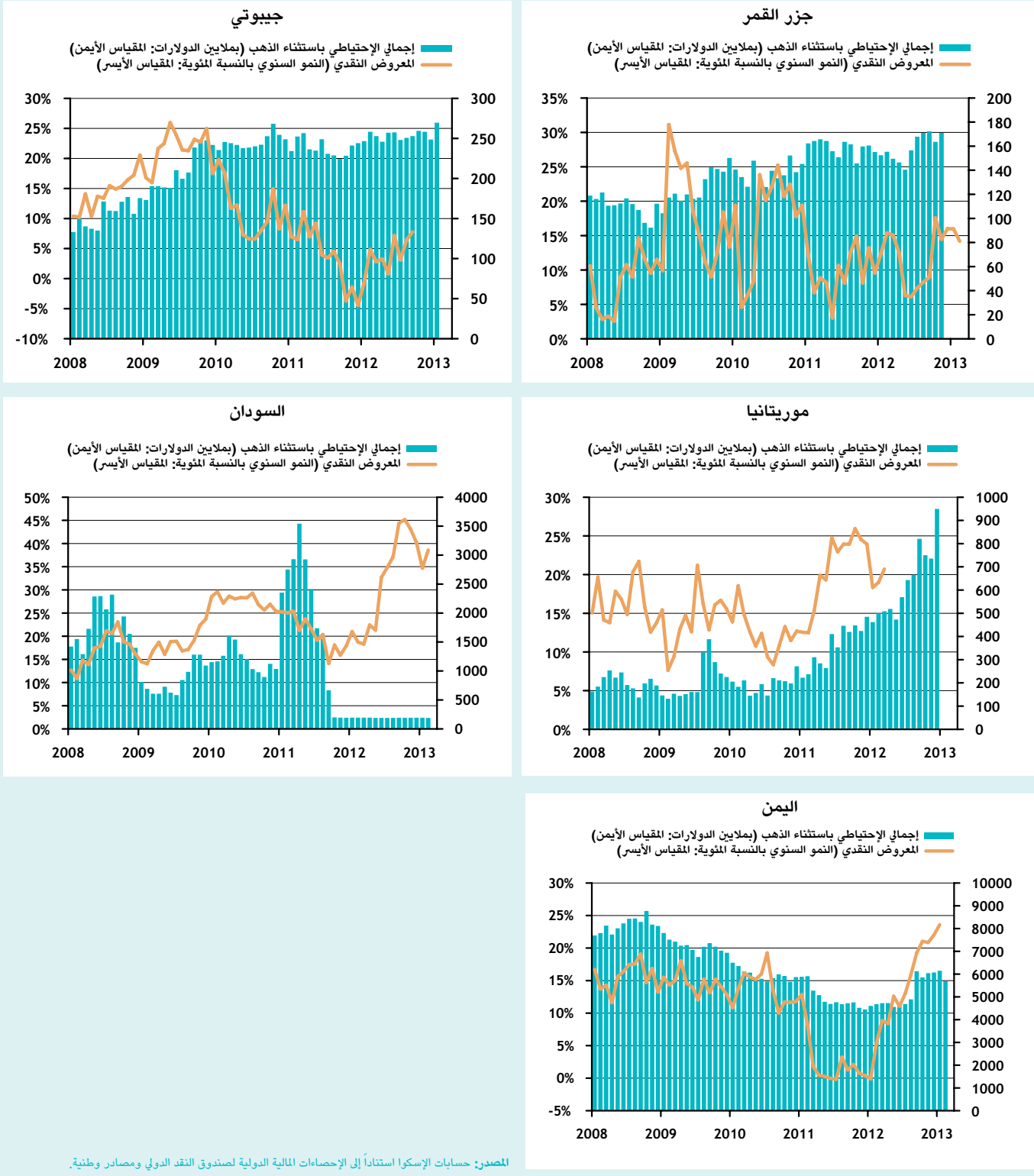

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

العام للبنوك المركزية في تلك البلدان بالاستمرار بسياسة المرونة النقدية في موازاة موقف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد بلغت كلفة تمويل سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر في بلدان مجلس التعاون الخليجي 1.0، أي أقل من 70 نقطة من سعر الفائدة المعتمد لثلاثة أشهر على الدولار بين بنوك لندن. وقد لوحظ تحوّل في السياسة النقدية نحو مزيد من المرونة في اليمن حيث خفض البنك المركزي سعر الفائدة المعتمد لديه إلى 15 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2012 وشباط/فبراير 2013. وحافظت الجزائر ولبنان والمغرب على سياسة نقدية محايدة. وخضعت السياسة النقدية في الأردن وتونس والسودان ومصر لمزيد من القيود لمواجهة ضغوط التضخم في ظل تناقص العملات الأجنبية. وعمد البنك المركزي المصري إلى رفع سعر الفائدة في آذار/مارس 2013 للمرة الأولى منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2011، فأصبح سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة في غضون فترة وجيزة 9.75 في المائة. ورفع البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة الأساسية في شباط/فبراير وحزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2012، فبلغ سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة 4.0 في المائة. ورفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة في آب/أغسطس 2012 وآذار/مارس 2013، فأصبح سعر الفائدة على الودائع 4.0 في المائة.

خضعت السياسة النقدية في الأردن وتونس والسودان ومصر لمزيد من القيود لمواجهة ضغوط التضخم في ظل تناقص العملات الأجنبية

وفي السنتين الماليتين 2012 و2013، أبقت بلدان مجلس التعاون الخليجي على السياسة التوسعية. فركزت على الاستثمار في البنية التحتية، وفي المرافق الصحية والتعليمية والاجتماعية. أما التحدي الرئيسي الذي واجهته تلك البلدان في السياسة المالية، فلم يكن في حجم الأموال المتوفرة بقدر ما كان في النطاق المتاح لتحويلها إلى مشاريع إنمائية. وأصبح من الأهمية بمكان تنفيذ المشاريع المقررة في الميزانية بفعالية بغية تحقيق أهداف السياسة العامة في الأجل الطويل، ومنها تحسين الإنتاجية. ففورة الإيرادات يسهل إنفاقها على الدخل أو استخدامها في نفقات أخرى، أكثر من توظيفها في استثمارات عامة لتكوين رأس المال المادي والبشري. وفي ظل ارتفاع معدّلات البطالة بين المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تنصرف هذه البلدان إلى توجيه سياستها المالية نحو أهداف استراتيجية، في إطار خطة إنمائية موسّعة تشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي. أما البلدان المستوردة للطاقة من مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً، فانصب اهتمامها على اعتماد وتنفيذ تدابير تقشف في السنتين الماليتين 2012 و2013. وإزاء ضرورة الانضباط المالي، أصبح إصلاح نظم الإعانات الغذائية وسياسات دعم الطاقة من الأولويات. وسيكون التوافق على حل يسهل عملية الإصلاح ويضمن الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق لذوي الدخل المنخفض من أهم الأولويات الشائكة في تدابير السياسة المالية في الأعوام المقبلة.

وازداد وضع التشغيل سوءاً في المنطقة العربية في عام 2012. ففي ظل الارتفاع المزمن في معدّلات البطالة بين المواطنين، سدّ التباطؤ الاقتصادي المتمادي في أمريكا الشمالية وأوروبا السبل أمام المهاجرين من المنطقة بحثاً عن عمل. وأدّى هذا الوضع إلى عودة الكثير من المهاجرين من بلدان المغرب إلى بلدانهم. وبقي وضع التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة عدم توازن، إذ يشكل العمال الأجانب معظم القوى العاملة في القطاع الخاص. وعلى الرغم من توسّع الاقتصاد المحلي، بقيت أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة ازدواجية، حيث ارتفاع معدّلات البطالة بين المواطنين وانخفاضها بين العمال الأجانب. وقد اعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ أكثر من عقد سياسة لزيادة نسبة المواطنين في مجموع القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي عام 2012، اتخذت هذه البلدان موقفاً أكثر تشدّداً في تنفيذ هذه السياسة. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، أصبح على شركات القطاع الخاص، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2012، التي لا تلتزم بتوظيف النسبة المحدّدة في القانون من المواطنين أن تدفع

الشكل 2-13 أسعار الفائدة في بعض البلدان العربية، 2008-2013

المصدر: السلطات النقدية الوطنية.

عُيّنت 30 شخصية نسائية بارزة في مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخ المملكة العربية السعودية

غرامة مالية. كما ركزت المملكة على تشجيع تشغيل المرأة. وفُتح المجال أمام الباحثات عن عمل في فئات وظيفية جديدة في القطاع الخاص، كما بدأت وزارات عديدة تستقبل النساء في عداد الموظفين فيها. وعُيّنت 30 شخصية نسائية بارزة في مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخ المملكة. ومن المتوقع أن يؤثر التحوّل التدريجي في سياسة العمل في المملكة العربية السعودية على بلدان أخرى في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي سائر أنحاء المنطقة العربية.

جيم- الفقر وعدم المساواة

1. الفقر

إذا ما قيس الفقر بالخط الدولي للفقر، أي بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، تأتي الحصيلة انخفاضا في معدّل الفقر المدقع في المنطقة العربية من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010 (الشكل 2-13(أ)). وتشير التقديرات إلى ارتفاع سجلته المنطقة في متوسط معدّل الفقر في العامين الماضيين، فأصبح 7.4 في المائة في عام 2012. وقد سجلت أقل البلدان العربية نمواً أعلى معدّل للفقر المدقع في المنطقة، بلغ 21.6 في المائة في عام 2012 بعد أن كان 17.8 في المائة في عام 2010. أما في مجموعة بلدان المغرب، فظل الفقر عند معدل 2.2 في المائة تقريباً، بينما ارتفع في مجموعة بلدان المشرق من 1.3 في المائة في عام 2010 إلى 5.7 في المائة في عام 2012.

وقد تبدّدت المكاسب التي تحققت في تقليص الفقر في بعض البلدان بسبب النزاعات المسلحة والتحوّلات السياسية، وهذا التراجع ليس بغريب على أي بلد يمر بمرحلة انتقالية[3]. فللنزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية مثلاً، أثر مدمّر على اقتصاد البلد وحياة السكان. وبعد أن كان معدّل الفقر المدقع 7.9 في المائة في البلد في عام 1997، هبط إلى 0.3 في المائة في عام 2007. لكنّه عاد وارتفع نتيجة للنزاعات إلى 7.2 في المائة في الفترة 2012-2013.

ويختلف معدل الفقر في المنطقة العربية باختلاف خط القياس، بين الخط الدولي للفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وخطوط الفقر الوطنية في المنطقة العربية. فإذا ما قيس الفقر بخطوط الفقر الوطنية في كل من بلدان المنطقة، تأتي الحصيلة ارتفاعاً في معدّل الفقر من 22.7 في المائة في عام 1990 إلى 23.4 في المائة في عام 2012، نتيجة لأسباب عدة أهمها ارتفاع معدلات الفقر في أقل البلدان نمواً ومجموعة بلدان المشرق (الشكل 2-14(ب)).

أما ضمن مجموعات البلدان، فتلاحظ فوارق كبيرة بين البلدان في الأداء على صعيد الحد من الفقر (الشكل 2-14(ج)). ففي مجموعة بلدان المغرب، انخفض معدل الفقر في تونس والمغرب بين عامي 1990 و2012. وفي مجموعة بلدان المشرق، كان أداء الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر جيداً في تخفيض معدل الفقر حتى عام 2010، إلا أنه ارتفع في عام 2012 على أثر التحولات والنزاعات التي حلّت بالبلدين. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فارتفع معدل الفقر في اليمن من 40.1 في المائة في التسعينات إلى 44 في المائة في الفترة 2012-2013، في حين انخفض في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة كموريتانيا من 50.5 في المائة إلى 42 في المائة.

ولاختيار خط الفقر أهمية بالغة في قياس الفقر في المنطقة. ويظهر في الشكل 2-15 عدد من منحنيات الفقر على أساس عدد من خطوط الفقر تتراوح قيمتها بين 0.2 دولار و10 دولارات بمعادل القوة الشرائية. ويتضح من هذا الشكل أن معدل الفقر يتأثر باختيار خط الفقر في جميع مناطق العالم، ولكن ليس بالمستوى الذي يُلاحظ في المنطقة العربية. فإذا ما قيس الفقر بمقياس العيش على أقل من 1.25 في المائة، تأتي الحصيلة معدلات فقر منخفضة جداً في المنطقة العربية، مماثلة

الشكل 2-14 انتشار الفقر في المنطقة العربية ومجموعات البلدان

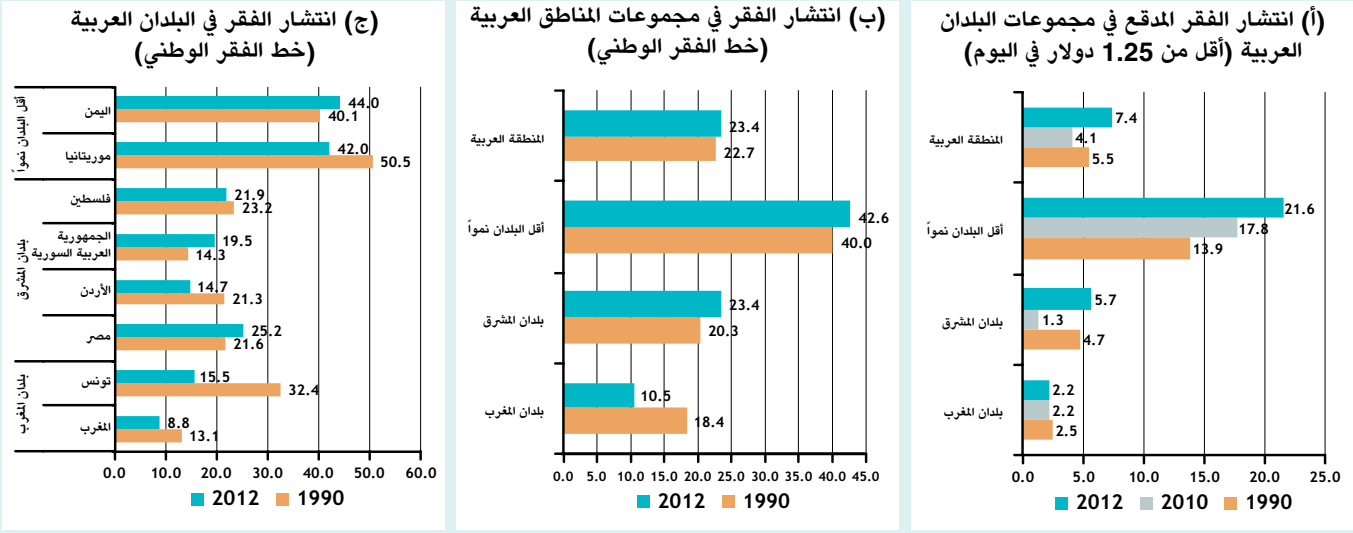

المصدر: بيانات عام 1990 وعام 2010 استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (World Bank, PovcalNet)، وبيانات عام 2012 من تقديرات الإسكوا. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2013.

ملاحظة: في هذا الشكل، حسبت متوسّطات المجموعات على أساس البلدان التي تتوفّر عنها البيانات وهي موريتانيا واليمن من مجموعة أقل البلدان نمواً؛ الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر من مجموعة بلدان المشرق؛ تونس والمغرب من مجموعة بلدان المغرب. ولا بيانات متوفرة عن معدّلات الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (World Bank, PovcalNet)، والتقديرات الوطنية للفقر.

ملاحظة: في هذا الشكل، حسبت متوسّطات المجموعات على أساس البلدان التي تتوفّر عنها البيانات وهي موريتانيا واليمن من مجموعة أقل البلدان نمواً؛ الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر من مجموعة بلدان المشرق؛ تونس والمغرب من مجموعة بلدان المغرب. ولا بيانات متوفرة عن معدّلات الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (World Bank, PovcalNet) والتقديرات الوطنية للفقر.

لمعدّلات الفقر في أوروبا وآسيا الوسطى، ودون معدّلات الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذ ما قيس الفقر على أساس خطوط الفقر الأكثر ارتفاعاً، ترتفع معدّلات الفقر. وعند استخدام خط العيش على 3 دولارات يومياً، تصبح معدّلات الفقر في المنطقة قريبة من متوسط جميع المناطق النامية. لكن الوضع مختلف في المناطق الأخرى. فمنطقة جنوب أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى هما أكثر المناطق فقراً أياً كان خط القياس؛ ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ قريبة دوماً من المتوسط العالمي؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى تسجل دائماً أدنى المعدّلات.

2. عدم المساواة

لا تزال الفوارق في الدخل وغيرها من مظاهر عدم المساواة تمعن في تقويض مكاسب التنمية في المنطقة العربية. فنسبة الفقراء بقيت من دون تغيّر على مدى عقدين من الزمن، ثم ارتفعت مؤخراً في عام 2010، ولا تزال البطالة تشكل تحدياً كبيراً، بالرغم من التقدم في معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة. واتسع التفاوت بين الأغنياء والفقراء. وانتشار عدم المساواة يضعف مفعول النمو في الحد من الفقر، ويعوق استدامة النمو، ويمكن أن يسبب عدم استقرار سياسي واجتماعي. وتواجه عدة بلدان آثار الإقصاء، إذ تطالب أعداد كبيرة من السكان بالعدالة الاجتماعية.

والتفاوت في الدخل، المقاس بمعامل جيني، والمعتدل نسبياً في المنطقة العربية، لم يتغير خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ حسب البيانات 34.7 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة مقابل 34.3 في المائة في التسعينات. وازداد التفاوت في الدخل في مجموعتي بلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً. أما في مجموعة بلدان المشرق، فانخفض هذا التفاوت من 32.9 في المائة

في التسعينات إلى 30.9 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة. وبلدان العينة المغربية (تونس والمغرب) وعينة أقل البلدان العربية نمواً (جيبوتي وموريتانيا واليمن) شهدت مزيداً من التفاوت في الدخل (الشكل 2-16(ب)). أما في مجموعة بلدان المشرق فتقلص التفاوت في الدخل في السنوات الأولى من الألفية الثالثة مقارنة بما كان عليه في التسعينات، مما أسهم في الحد من عدم المساواة في المنطقة ككل.

غير أن معامل جيني لا يعطي صورة وافية عن حقيقة عدم المساواة. فإزاء مظاهر عدم المساواة في الإنفاق وتركز الثروات في العديد من البلدان العربية منذ التسعينات، يصبح من غير المستبعد تزايد عدم المساواة. وهذا التزايد هو أقرب إلى الواقع الإنمائي المعاش في العديد من البلدان العربية حيث تنتشر الأحياء الفقيرة في قلب المناطق الغنية، وتسود مظاهر واضحة لعدم المساواة. وواقع الحياة اليومية يدل على ازدياد الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة في الثروات والإنفاق، في صورة تتناقض مع قيمة معامل جيني التي لم تتغير[4].

ولا بد من توفير إحصاءات دقيقة ووضع نظام للرصد يعطي صورة واضحة عن حالة عدم المساواة في البلدان العربية. وفي الكثير من الحالات، لم تتمكن مسوح إنفاق الأسر من رصد مستوى الإنفاق لدى الفئة السكانية ذات الدخل الأعلى، مما يؤدي إلى سوء تقدير عدم المساواة. فالفرق الكبير والمتزايد بين نفقات الأسر كما وردت في المسوح يؤكد هذه الفرضية[5].

دال - المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

1. المرأة في السياسية

لا يمكن فصل المشاركة السياسية عن الالتزام السياسي. فالالتزام السياسي يتحقق في أنشطة شتى منها المشاركة في المظاهرات السلميّة واستخدام

الشكل 2-15

معدلات الفقر في المناطق النامية حسب مجموعة من خطوط الفقر، بمعادل القوة الشرائية لعام 2005 بالاستناد إلى آخر المسوح، 2000-2009

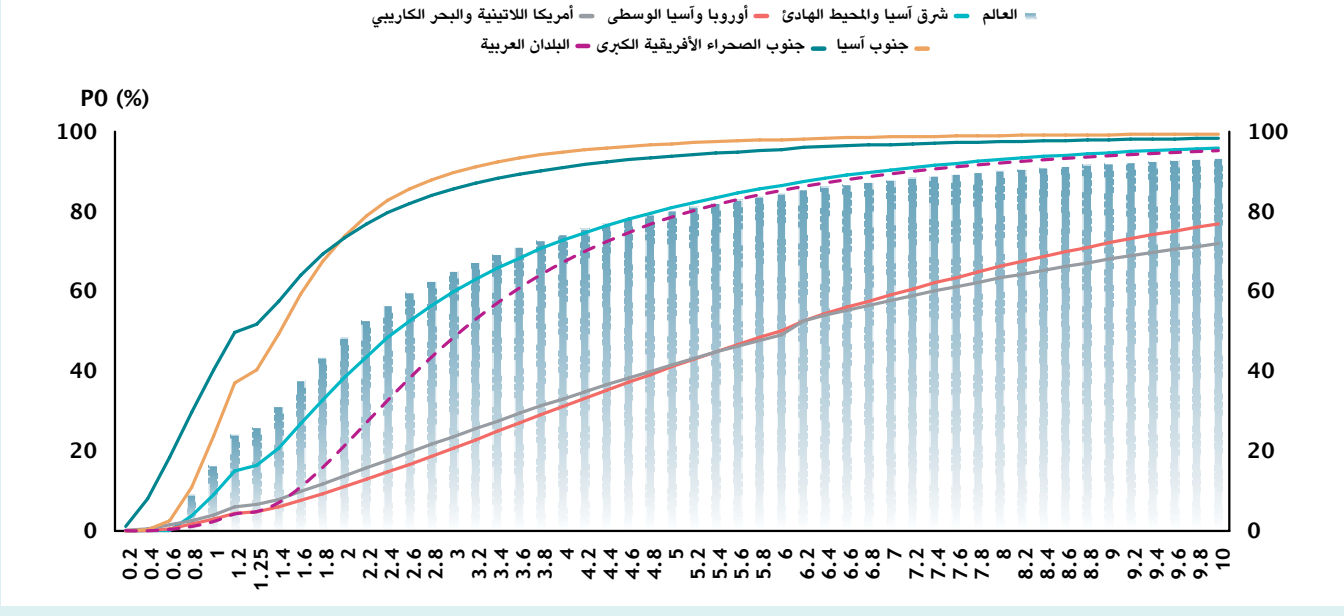

المصدر: United Nations and League of Arab States, 2013.

مواقع التواصل الاجتماعي لغرض التعبئة. وفي حين تشارك المرأة العربية بفعالية في الانتخابات نادراً ما تصل مشاركتها إلى تولّي مقاليد السلطة.

تشير آخر البيانات إلى أن المرأة تشغل 20.4 في المائة من المقاعد النيابية في العالم، بعد أن كانت حصتها 17.2 في المائة فقط قبل خمسة أعوام، وفقاً للاتحاد البرلماني الدولي. وحلت البلدان العربية في المرتبة الأخيرة مسجلةً النسبة الدنيا لحصة المرأة، وهي 13.8 في المائة من مجموع المقاعد البرلمانية (الشكل 2-17)، وذلك على الرغم من التقدم المحرز في زيادة معدل مشاركة المرأة في البرلمانات في المنطقة العربية من 9.1 في المائة في أواخر عام 2008 إلى 13.8 في المائة في عام 2013. ويعود هذا التقدم إلى مجموعة من القوانين والقواعد والإصلاحات التي اعتُمدت في عدد من بلدان المنطقة.

وقد أحرز تقدم في الكثير من البلدان ولكن لا بد من بذل المزيد من الجهود ولا سيما في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وفي اليمن. ويتبين من الجدول 2-2 التقدم الملحوظ الذي أحرز في ليبيا والأردن والبحرين خلال منتصف العقد الماضي، حيث ارتفعت نسبة أعضاء البرلمان من النساء نحو 8.8 نقاط مئوية في ليبيا، و7.5 نقاط مئوية في البحرين، و5.6 نقاط مئوية في الأردن. وفي تونس اعتمد قانون يضمن الإنصاف بين المرأة والرجل في اللوائح الانتخابية وفي المغرب حددت حصص للمرأة في البرلمان أدت إلى ارتفاع نسبة أعضاء البرلمان من النساء نحو 6 نقاط مئوية في عام 2011. وفي الإمارات العربية المتحدة، تشغل المرأة 9 مقاعد نيابية من أصل 40 مقعداً، وتبذل الحكومة جهوداً حثيثة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي المملكة العربية السعودية عينت 30 امرأة في عضوية مجلس الشورى الذي يضم 150 عضواً[6]. وفي الإمارات العربية المتحدة، شهد دور المرأة تطوّرات في الأعوام الأخيرة، خاصةً وأن الدستور يضمن المساواة بين المرأة والرجل في مجالات عدة كالوضع القانوني وحق الملكية والحصول على التعليم. وفي تقرير التنمية البشرية 2008/2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت الإمارات العربية المتحدة من

الشكل 2-16 معامل جيني لعدم المساواة

(أ) مجموعات البلدان العربية

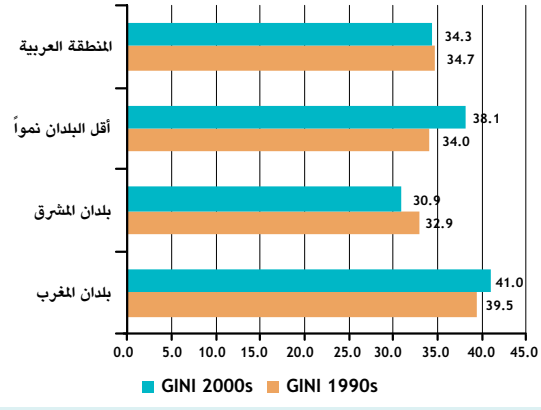

(ب) البلدان العربية

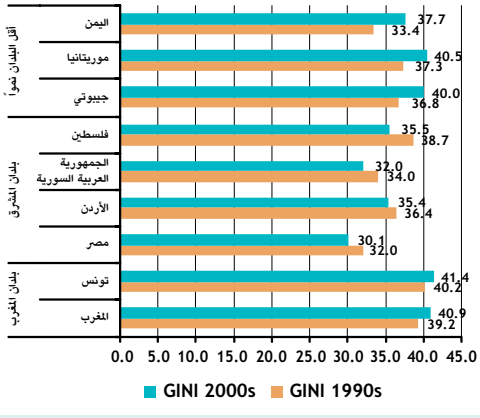

المصدر: بيانات عام 1990 وعام 2010 استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (World Bank, PovcalNet)، وبيانات عام 2012 من تقديرات الإسكوا. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2013.
ملاحظة: في هذا الشكل، حسبت متوسّطات المجموعات على أساس البلدان التي تتوفّر عنها البيانات وهي موريتانيا واليمن من مجموعة أقل البلدان نمواً؛ الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر من مجموعة بلدان المشرق؛ تونس والمغرب من مجموعة بلدان المغرب. ولا بيانات متوفرة عن معدّلات الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (World Bank, PovcalNet).

بين 177 بلداً المرتبة التاسعة والعشرين من حيث إجراءات تمكين المرأة وهذا التصنيف هو الأفضل في العالم العربي[7].

وخلال الأحداث السياسية والانتفاضات الاجتماعية الأخيرة، انضمّت المرأة إلى الأصوات المطالبة بالحرية السياسية والمساواة في الفرص الاقتصادية. ونتيجة للضغوط في هذا الاتجاه، تنظر اليوم الحكومة الانتقالية في تونس ومصر في إجراء إصلاحات انتخابية ودستورية لتثبيت الممارسة الديمقراطية وتمكين المرأة من الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن التوقعات لا تزال غير أكيدة. واعتُمد في تونس شرط يفرض أن تضم اللوائح الانتخابية عدداً متساوياً من الرجال والنساء واستطاعت المرأة الحصول على ربع مقاعد الجمعية التأسيسية. وفي مصر شاركت الملايين من النساء في التصويت في الانتخابات التشريعية إلا أن هذه المشاركة لم تضمن للمرأة في نهاية المطاف سوى 2 في المائة فقط من مقاعد مجلس الشعب. وفي جميع أنحاء المنطقة، يعبر الكثيرون عن مخاوفهم من جمود أو انتكاسة قد تصيب الجهود المبذولة للارتقاء بحقوق المرأة مع تسلم الحكومات الجديدة للسلطة. وفي هذا السياق، تزداد أهمية الحفاظ على ما تحقق في الماضي على الأقل. وفي

الجدول 2-2 حصة المرأة في البرلمان، كانون الأول/ديسمبر 2008 وشباط/فبراير 2013

التصنيف	بتاريخ 1 شباط/فبراير 2013				بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2008			
	مجلس النواب أو البرلمان من مجلس واحد				مجلس النواب أو البرلمان من مجلس واحد			
البلد	تاريخ الانتخابات	المقاعد(*)	المرأة	حصة المرأة (بالنسبة المئوية)	تاريخ الانتخابات	المقاعد(*)	المرأة	حصة المرأة (بالنسبة المئوية)
الجزائر(**)	5 2012	462	146	31.60	5 2007	389	30	7.70
تونس(**)	10 2011	217	58	26.70	10 2004	189	43	22.80
جنوب السودان(**)	8 2011	332	88	26.50	8 2005	443	80	18.10
العراق(**)	3 2010	325	82	25.20	12 2005	275	70	25.50
المملكة العربية السعودية	1 2013	151	30	19.90	4 2005	150	0	0.00
الإمارات العربية المتحدة	9 2011	40	7	17.50	12 2006	40	9	22.50
المغرب(**)	11 2011	395	67	17.00	9 2007	325	34	10.50
ليبيا	7 2012	200	33	16.50	3 2006	468	36	7.70
جيبوتي	2 2008	65	9	13.80	2 2008	65	9	13.80
الأردن(**)	1 2013	150	18	12.00	11 2007	110	7	6.40
الجمهورية العربية السورية	5 2012	250	30	12.00	4 2007	250	31	12.40
البحرين	10 2010	40	4	10.00	11 2006	40	1	2.50
الكويت	12 2012	65	4	6.20	5 2008	65	2	3.10
لبنان	6 2009	128	4	3.10	5 2005	128	6	4.70
جزر القمر	12 2009	33	1	3.00	4 2004	33	1	3.00
مصر	11 2011	508	10	2.00	11 2005	442	8	1.80
عُمان	10 2011	84	1	1.20	10 2007	84	0	0.00
اليمن	4 2003	301	1	0.30	4 2003	301	1	0.30
قطر	7 2010	35	0	0.00	7 2008	35	0	0.00

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، البيانات متاحة على الموقع التالي: http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world010213.htm.
ملاحظة: ألغت مصر نظام تخصيص حصة للمرأة في الانتخابات الأخيرة.
(*) تعود هذه الأرقام إلى عدد المقاعد البرلمانية الحالية.
(**) البلدان العربية التي تعتمد نظام تخصيص حصة للمرأة من مقاعد البرلمان.

الوقت ذاته، ونتيجة للتقدير العالمي لما تملكه المرأة العربية من قدرة على تحفيز التغيير منحت السيدة توكل كرمان، جائزة نوبل للسلام، وهي أول سيدة يمنية وعربية وأصغر شخص ينال هذه الجائزة[8].

2. وضع المرأة الاجتماعي والسياسي

(أ) البطالة بين النساء

بالرغم من التقدم الملحوظ في سن القوانين واعتماد السياسات التي تتيح للمرأة الاستفادة من الفرص الاقتصادية والحصول على التعليم، لا تزال المرأة العربية، وخاصة المرأة المتعلمة، تواجه عوائق كبيرة في دخول سوق العمل، ولا تزال نسبة مشاركتها في سوق العمل في المستوى الأدنى بين مناطق العالم. وقد أفادت منظمة العمل الدولية أن

الشكل 2-17

متوسط حصة المرأة من مقاعد البرلمانات الوطنية في مناطق العالم حتى أول شباط/فبراير 2013

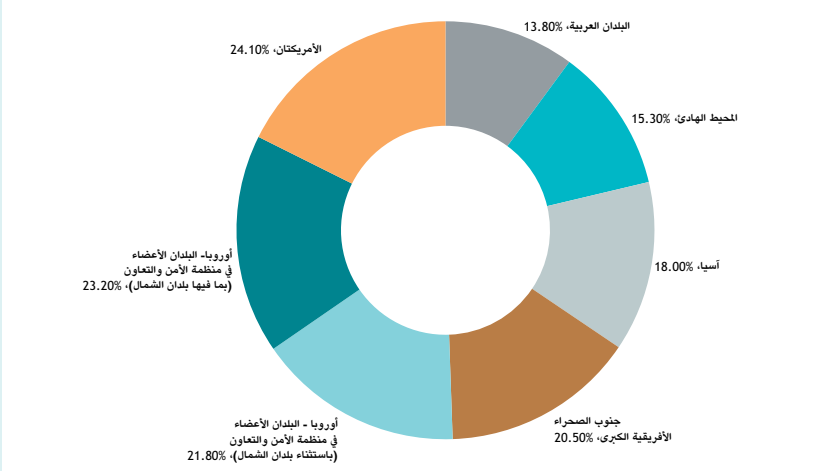

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world010213.htm.

الإطار 2-3

لمحة سريعة عن تونس

في التقرير الصادر في أيار/مايو 2009 عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العالم العربي، صنفت تونس أول بلد عربي من حيث التقدم على هذا الصعيد. فالتزام الحكومة بوضع القواعد وإجراء الإصلاحات اللازمة لدمج المرأة في الشأن العام ساهم في التقدم في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشكل المرأة في تونس 31 في المائة من القوى العاملة، وقد عمدت السلطات إلى تقديم الدعم اللازم لزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد ولتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الإطار 2-4

لمحة سريعة عن الإمارات العربية المتحدة

حصلت الطالبات المتخرجات في الإمارات العربية المتحدة مؤخراً على فرص عمل في المجالات التي كان يطغى عليها حضور الرجل كالوظائف الحكومية، والهندسة، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات، والحقوق، والتجارة، والصناعات النفطية. وتضمّ الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من سيدات الأعمال في المنطقة، وهذا القطاع يتيح للمرأة المرونة المطلوبة لتحقيق التوازن بين دورها التقليدي في الحياة الأسرية وتحقيق تطلعاتها في الحياة المهنية. وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية التي أنشئت منذ تسعة أعوام، تشكل النساء 43 في المائة من المستثمرين ويضم مجلس سيدات أعمال الإمارات 14 000 سيدة.

ومن أولى سيدات الأعمال في الإمارات العربية المتحدة الشيخة لبنى بنت خالد بن سلطان القاسمي التي عينت وزيرة للاقتصاد والتخطيط في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ثم في منصب وزيرة التجارة الخارجية، وتكون بذلك أول امرأة تتسلم حقيبة وزارية في الإمارات. وقد عملت على تعزيز العلاقات التجارية للإمارات العربية المتحدة مع جميع أنحاء العالم. وبفضل الجهود التي بذلتها اختيرت في مجلة فوربس من بين 100 امرأة من أصحاب التأثير الطيب في العالم.

المصدر: United Arab Emirates, Ministry of State and Federal National Council Affairs, 2007; and Forbes, 2007.

الشكل 2-18

معدلات البطالة بين النساء والرجال في المنطقة العربية والعالم، 2012

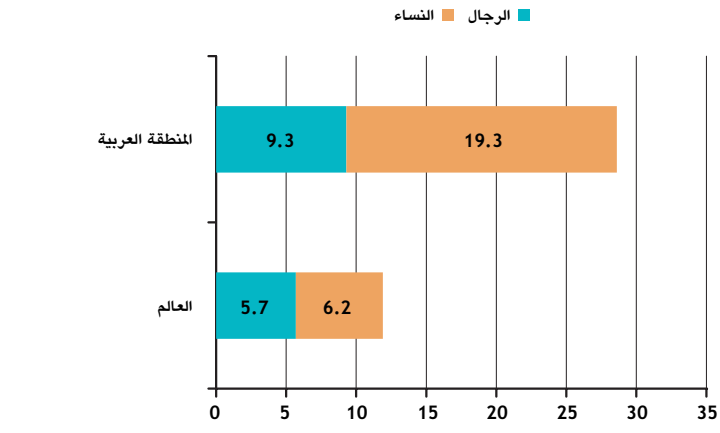

المصدر: ILO, 2011a.
ملاحظة: تشمل بلدان المنطقة: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إيران، البحرين، الجمهورية العربية السورية، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية.

معدل البطالة بين النساء في المنطقة العربية هو الأعلى في العالم، إذ وصل إلى 20 في المائة أي أكثر من ضعف معدل البطالة بين الرجال الذي بلغ 8.8 في المائة (الشكل 2-18).

وبلغ معدل البطالة في مصر 24.7 في المائة بين النساء مقابل 9.6 في المائة بين الرجال في أواخر عام 2012 (الشكل 2-19). وبلغ هذا المعدل في الجمهورية العربية السورية 37.1 في المائة بين النساء وهو ثاني أعلى معدّل بين البلدان العربيّة و10.4 في المائة بين الرجال في عام 2011. ووفقاً للمركز السوري لبحوث السياسات، تتركّز بطالة النساء في المناطق الريفية وترتبط بالتفاوت في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء والرجال. وفي اليمن وصل هذا المعدل في أواخر عام 2010 إلى 54.6 في المائة بين النساء وهو الأعلى في المنطقة مقابل 12.4 في المائة بين الرجال. ومرد هذا الواقع إلى ارتفاع معدل الأمية بين النساء الذي وصل إلى 75 في المائة (أي نحو ضعف معدل الأمية بين الرجال) وإلى عوائق اجتماعية وثقافية أخرى تمنع المرأة من الوصول إلى الفرص المتوفرة وتحقيق استقلاليتها. وخلال الأعوام الماضية، أحرز في اليمن تقدم ملحوظ في هذا المجال إذ حازت امرأة مستقلة على مقعد نيابي في الانتخابات البرلمانية لعام 2003.

أمّا في فلسطين فبلغ معدل البطالة 26.8 بين النساء و23.1 في المائة بين الرجال. وبقي الفارق الأكبر في معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ 18.6 في المائة بين النساء وهو خمسة أضعاف تقريباً معدل البطالة البالغ 3.2 في المائة بين الرجال. وبسبب القوانين السائدة التي تميز بين المرأة والرجل واتجاه المرأة نحو العمل في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمة المدنية فقط، بقيت معدلات البطالة بين النساء مرتفعة جداً. وسجلت الإمارات العربية المتحدة معدل بطالة مرتفعاً نسبياً بين النساء بلغ 10.8 في المائة مقابل 2.4 في المائة بين الرجال. ومن الصعب تفسير هذه الفوارق،ولكن يمكن ذكر بعض الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي عرقلت وصول المرأة إلى سوق العمل منها: (أ) تعرض المرأة أكثر من الرجل للخروج من سوق العمل والعودة إليها لأسباب أسرية؛ (ب) قلة فرص وصول المرأة إلى برامج التعليم والتدريب؛ (ج) تفضيل تعيين الرجل أكثر من المرأة في القطاع الخاص؛ و(د) عدم توفر شبكة نقل مناسبة في الكثير من المناطق يعوق حصول المرأة على فرص العمل، لا سيما إذا كانت تقطن في أماكن بعيدة.

وتعتمد المرأة في تونس على الباصات للوصول إلى أماكن العمل لعدم توفر سكك حديدية تربط بالمناطق الحيوية. وفي الأردن يفضل أصحاب العمل في العاصمة تعيين نساء من مدن أخرى ولكن المسافة الطويلة والوقت الذي يتطلبه الوصول إلى أماكن العمل يحولان دون حصول المرأة على فرص العمل. وفي المملكة العربية السعودية لا تزال المرأة تواجه عوائق كبيرة تحد من حرية التنقل، إذ يحظر عليها التواجد مع رجال من غير أفراد العائلة أو الأسرة.

ويبدو للوهلة الأولى أن معدلات البطالة بين النساء في بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى

الشكل 2-19 معدلات البطالة بين النساء والرجال

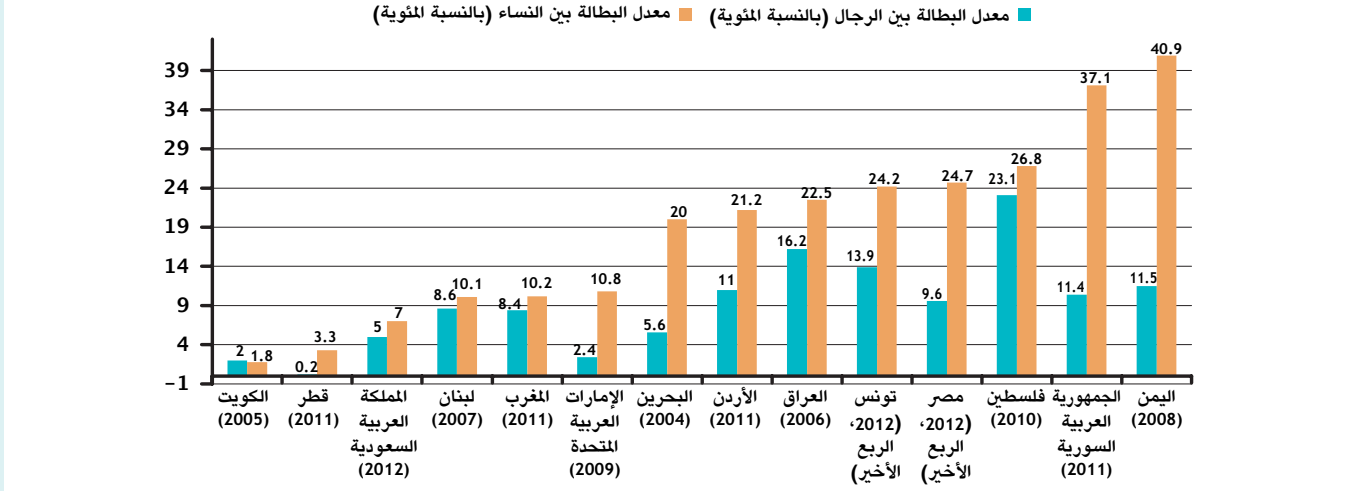

المصدر: ILO, 2011a وغيرها من مصادر الإحصاءات الوطنية، وفقاً لآخر البيانات المتوفرة.

منها في البلدان الأخرى في المنطقة. والواقع أن توفر اليد العاملة الأجنبية من النساء يؤثر على هذه المعدلات إلى حد كبير. فأكثر من 80 في المائة من النساء العاملات في هذه البلدان هن أجنبيات[9]، ومعظمهن من أفريقيا وآسيا يقمن بالعمل المنزلي أو يأتين من بلدان تعاني ظروفاً اقتصادية ومعيشية صعبة للبحث عن فرص عمل[10]. والطلب على العمل المنزلي مرتفع في المنطقة العربية ولكنه لا يستقطب عادةً المواطنات لعدة أسباب منها المعايير الاجتماعية والثقافية والمالية السائدة في هذه البلدان التي تحد من إمكانية حلول المواطنات محل العاملات. ويمكن أن يعزى هذا الواقع أيضاً إلى غياب تشريعات وقوانين عمل صارمة تحمي حقوق العاملات في المنزل بسبب الطبيعة الخاصة للعمل في المنازل الذي ينظر إليه كعمل ضمن الأسر المعيشية، وليس في مكان عمل، وفي خدمة أفراد، وليس لدى أصحاب عمل، ويصعب بالتالي رصده وتسجيله. على سبيل المثال ينص قانون العمل القطري لعام 1962 على «أنّ أحكام هذا القانون لا تطبق على الأفراد المستخدمين في العمل المنزلي في المنازل الخاصة». وتنص المادة الثانية من قانون العمل العُماني، القسم الثاني على أن «أحكام هذا القانون لا تنطبق على الأشخاص المقيمين مع أسرة صاحب العمل والمعتمدين عليه ولا العمال في الوظائف البسيطة مثل الخدمة المنزلية». أما قانون العمل في القطاع الخاص الصادر في البحرين في عام 1976، فيستثني خدم المنازل ومن يعمل في مهن قريبة من هذه المهنة[11]. وعلى الحكومات مراجعة قوانين العمل والتشريعات التي ترعى العمل المنزلي وتحدد الأجور وساعات العمل، وتزويدها بمواد تحمي العاملين في المنازل كأي مهنة أخرى، حتى لا يبقى غيابها عائقاً يثني الفئات غير المتعلمة من المواطنات عن العمل والخروج من حالة البطالة. ولا بد من تطبيق التشريعات نفسها على العاملات في المنازل غير المواطنات لضمان حقهن في بيئة عمل لائقة.

(ب) عمل المرأة حسب القطاعات والمهن

يقدم الجدولان 2-3 و2-4 لمحة عامة عن عمل النساء والرجال حسب القطاعات. وتبين الإحصاءات التفاوت في توزّع فرص العمل بين المرأة والرجل. ومن الواضح أن الأيدي العاملة من النساء تتركز في قطاع الخدمات، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الجدول 2-3). وتشير آخر التطورات في المملكة العربية السعودية إلى تعيين 30 امرأة كاملة

التفاوت في الأجور هو المانع الرئيسي لمشاركة النساء في القوى العاملة وفي الحياة الاقتصادية

العضوية بين أعضاء مجلس الشورى ومجموعهم 150 عضواً.

وفي بلدان شمال أفريقيا، ولا سيما البلدان التي تضمّ قطاعاً زراعياً كبيراً (المغرب ومصر) تفوق نسبة النساء العاملات في الزراعة من مجموع القوى العاملة النسائية، نسبة الرجال العاملين في هذا القطاع. وتتخطى نسبة النساء العاملات في الصناعة 10 في المائة في ثلاثة بلدان وهي الجزائر والمغرب وعُمان. ويعود هذا الاختلاف بين البلدان العربية في توزع اليد العاملة حسب القطاعات إلى الفوارق الثقافية والاقتصادية بينها. ويبقى العمل في القطاع العام المورد الأساسي للمرأة، إذ يتميّز على القطاع الخاص من حيث الجودة في ظروف العمل، وتوفر مكتسبات كإجازة الأمومة، وعلاوات وخدمات رعاية الأطفال، والمرونة في ساعات العمل، والتقارب في الأجور بين النساء والرجال.

وتشير الإحصاءات المتوفرة حول المهنة ونوع العمل والمسار المهني إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع غير النظامي وغير الزراعي في المنطقة العربية قليلة جداً، خلافاً لما هي عليه في المناطق النامية الأخرى. ولا تزال مشاركة المرأة محدودة في العمل المدفوع الأجر، وامتلاك المشاريع، والمنظمات الحكومية وجمعيات العاملين وأصحاب العمل، وغالباً ما تشغل المرأة مناصب في درجات متدنية. ومع عدم توفر فرص العمل الملائمة هناك مجالات أخرى يمكن من خلالها تمكين المرأة من كسب الدخل وتحقيق الاستقلالية على غرار تنمية روح المبادرة لدى المرأة لإقامة المشاريع وتشجيع إنشاء التعاونيات النسائية. ويلاحظ أن معدلات البطالة في بعض البلدان مرتفعة بين النساء اللواتي أكملن الدراسة الجامعية، ولا تزال نسبة التحاق المرأة بالتعليم والتدريب الفني والمهني متدنية مع أنها توفر فرصاً مهمة إذا اتجهت المرأة نحو تنمية مهاراتها الحياتية والتقنية في المهن الأخرى التي لا تزاولها المرأة عادة، ولكنها مهمة في سوق العمل.

(ج) التفاوت في الأجور

التفاوت في الأجور هو المانع الرئيسي لمشاركة النساء في القوى العاملة وفي الحياة الاقتصادية. فأجر الرجل يفوق أجر المرأة في العديد من

الجدول 2-3 توزع القوى العاملة من النساء والرجال حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

البلد	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
الجزائر(2010)	12.6	6.4	33.7	29.7	53.7	63.8
البحرين (2004)	1	0.1	18.2	3	80.8	96.9
مصر (2008)	28.2	45.6	27.3	5.6	44.4	48.8
العراق (2008)	17.1	50.7	21.6	3.7	61.3	45.6
الأردن (2011)	1.9	0.7	20.1	8.4	78	90.9
الكويت (2005)	3.6	0	26.7	2.2	69	96.9
المغرب (2008)	34.2	59.2	24	15.4	41.6	25.2
فلسطين (2010)	9.9	21.4	28	7.8	62.1	70.8
عُمان (2000)	6.6	5.4	10.7	14	82.4	80.3
قطر (2011)	1.5	0	60.9	4.1	37.5	95.8
المملكة العربية السعودية (2009)	4.7	0.2	23.3	1.5	72	98.4
الجمهورية العربية السورية (2011)	13.2	22.2	36.1	9.2	50.7	68.6
الإمارات العربية المتحدة (2008)	5.2	0.2	28.3	7.1	66.3	92.5

المصدر: ILO, 2011a.

المناصب والقطاعات، ولا سيما القطاع الخاص. والفارق بين أجور الذكور والإناث يزداد كلما تدنى مستوى التحصيل العلمي. ففي الأردن على سبيل المثال، تتقاضى المرأة المتخرجة من الجامعة أجراً يعادل 63 في المائة من أجر الرجل في قطاع الصناعة (الجدول 2-5). وتتقاضى المرأة التي أتمّت التعليم الأساسي أجراً لا يتجاوز 50 في المائة من أجر الرجل من مستوى التعليم المماثل، في حين أن المرأة غير الملمة بالقراءة والكتابة تتقاضى أجراً أقل من 33 في المائة من أجر الرجل.

ولا يقتصر التفاوت على الأجر بل يشمل مستحقات أخرى مثل التأمين الصحي وحقوق مدفوعة كجزء من الأجر، لا تحصل المرأة عليها. ولا يعترف جميع أصحاب العمل بالمستحقات غير المدفوعة مثل إجازة الأمومة، مما يدفع بالمرأة إلى التوقّف عن العمل لفترات طويلة ويعوق تقدّمها المهني وزيادة أجرها. وتعود هذه الممارسة إلى مواقف عدة مثل الاستخفاف بعمل المرأة ومؤهلاتها، وإلى عوامل اجتماعية وثقافية والافتقار إلى القوانين التي تكرس حق المرأة بالتساوي مع الرجل. وتعمل منظمة العمل الدولية مع وزارة العمل في الأردن منذ عام 2010 من أجل الإنصاف في الأجور. وقد أطلقت في عام 2011 اللجنة التوجيهية الوطنية للإنصاف في الأجور، وهدفها تعميم الأجر المتساوي لقاء الأعمال المتساوية القيمة، ووضع

الجدول 2-4 عمل المرأة حسب المهنة

البلد	القوى المسلحة	المشرعون، وكبار المسؤولين، والمدراء	الموظفون الفنيون	الموظفون التقنيون والموظفون الفنيون المساعدون	الكتبة	العاملون في الخدمات والعاملون في المبيعات في المحلات والأسواق	العاملون المهرة في مجال الزراعة وصيد السمك	أصحاب الحرف اليدوية وما يرتبط بها من أشغال	العاملون في تشغيل المصانع والآلات والتجميع	المهن التي تتطلب مهارات بسيطة	العاملون غير المصنفين حسب المهن
الجزائر (2004)	0.2	1.6	7.5	19.3	9.6	6.7	16.9	24.7	0.7	12.8	
البحرين (2004)		3.4		24.8	15.1	3.6		49		4.1	
مصر (2007)		4.3	20.6	14.6	4.3	4.7	46	2.5	1.4	1.5	0.1
الكويت (2005)		1.1	9.3	13.2	14.8	59.9	0	0.5	0.2	0.1	0.9
لبنان (2007)	0.1	4.1	20	19.1	14.4	14.1	2.8	5.2	0.9	19.3	0.1
المغرب (2008)		0.4	1.9	5.9	7.9	1.6	59	11.8	0.4	11	0
فلسطين (2010)		3.5	53.7			10.5	20.9	4.9	1.4	5.1	
عُمان (2000)		2.1	36.9	13.6	14.4	10.8	4.9	2.5	7.4	7.1	0.2
قطر (2011)		2.1	20.5	7.1	9.8	7.1	0	0.1	0.4	53	
المملكة العربية السعودية (2008)		2.5	11	26.1	4.9	54.3	0	1.2			
الجمهورية العربية السورية (2010)		1.3	42.2	9.1	10.4	6.4	13.7	3.5	1.7	11.7	
الإمارات العربية المتحدة (2008)	0.5	4	17.1	16.3	12.5	47.5	0.1	0.3	0.3	0.9	0.3
اليمن (2005)		1.9	20		4.7	6.9	33.8	5	1.3	16.9	9.7

المصدر: ILO, 2011a.

خطة عمل لتحقيق الإنصاف في الأجور وتنفيذها. وأوصت اللجنة بتعديلات على التشريعات الوطنية لتحقيق هذا المبدأ[12].

وتزداد معاناة المرأة كلما انخفض مستواها التعليمي الذي يتأثر كثيراً بالفقر. وأكدت الدراسات الحديثة أن المرأة تشارك في القوى العاملة إذا ما حصلت لقاء عملها على أجر كاف لتعويض الخسارة الناتجة من ابتعادها عن منزلها. وهذا هو السبب الرئيسي لارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة في بعض أنحاء العالم. ففي البلدان ذات الدخل المرتفع على سبيل المثال، انخرطت المرأة في القوى العاملة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أدى النمو الاقتصادي السريع وندرة اليد العاملة إلى رفع الأجور، فاستقطبت سوق العمل أعداداً متزايدة من النساء. ومن العوامل الهامة في جذب المزيد من النساء إلى القوى العاملة حجم الطلب على اليد العاملة والفئة المطلوبة، ومستوى الأجور المدفوعة. ومن العوامل المشجعة أيضاً نوع العمل المتوفر، وعدم تعارضه مع المسؤوليات الأسرية.

وإن اختلفت الحوافز والقيود داخل المنطقة من جراء الاختلاف في البنى الاقتصادية والمؤسسية بين بلد وآخر، يبقى من الواضح أن المرأة لا تزال غير قادرة بعد على تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية مع الرجل بسبب عدد من العوامل المترابطة. فهي تواجه قيوداً عديدة تعوق حركتها وقدراتها بسبب القوانين والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة، والأنظمة التي تحول دون مشاركتها في العمل وفي الحياة السياسية. وتضاف إلى هذه القيود عدم المساواة بين المرأة والرجل في التعليم، وعدم التوافق بين المهارات المكتسبة من التعليم وتلك المطلوبة في سوق العمل. وجاء في جريدة سعودي جازيت في شباط/فبراير 2013 أن 240 امرأة من حملة الشهادات الجامعية في التعليم والعاطلات عن العمل يخططن لرفع دعوى على وزارة الخدمة المدنية بسبب التأخر في توظيفهن[13]. وفي هذه المعلومة مؤشر إيجابي إلى أن النساء أصبحن اليوم أكثر إصراراً على حقوقهن وأكثر قدرة على الكفاح من أجلها. وتؤكد الصحيفة أيضاً أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل لا يزال بعيداً. ومن المتوقع أن يؤدي غياب الرجل عن الأسرة في البلدان العربية التي تشهد نزاعات أو في مرحلة ما بعد النزاع إلى الدفع بالمزيد من النساء إلى تحمل أعباء الأسرة في أماكن اللجوء. ومن المتوقع أيضاً أن تعاني النساء من البطالة في مرحلة ما بعد النزاع بسبب عدم كفاية فرص العمل لاستيعاب الرجال والنساء على حد سواء[14].

ولا بد في هذا الإطار من إجراء إصلاحات فورية في السياسة العامة لتحسين القدرة على إيجاد فرص عمل للجميع في ظل القيود المتزايدة الديمغرافية والمالية والمتصلة بالعمل، وتغير التطلعات في المنطقة. والمطلوب أن يعمل كل بلد على وضع خطط عمل شاملة ومنسقة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في جميع القطاعات. ومن هذه الإصلاحات وضع قوانين وتشريعات في القطاعين العام والخاص لحماية حقوق المرأة وضمان المساواة في فرص العمل والمكتسبات، ومواجهة تحديات التنمية البشرية، والتوفيق بين المهارات المكتسبة في التعليم وتلك المطلوبة في سوق العمل، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي الحياة السياسية.

هاء- خلاصة

من المتوقع أن ينخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية في عام 2013 نتيجةً لانخفاض إيرادات صادرات الطاقة بعد الارتفاع غير المسبوق الذي سجلته في عام 2012. ولا يزال من الصعب توقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لعام 2013. وعلى الأرجح أن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ستزداد، وقد ظهرت إشارات عدة ترجح حدوث المزيد من الانقسامات. والمنطقة معرضة أيضاً لاحتمال تراجع إمكانية الاعتماد على صادرات الطاقة. وبالرغم من الجهود الحثيثة الرامية إلى تنويع الاقتصاد، لا تزال

البلدان المصدرة للطاقة بعيدة عن تحقيق أهداف التنويع. ومن غير المتوقع أن تشهد أسعار النفط هبوطاً آخر كما في عام 2008، غير أن ضعف القطاع غير النفطي في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب يشير إلى أن اقتصاد المنطقة العربية أصبح أكثر تأثراً بالتغيرات المفاجئة في أسعار الطاقة. ومن غير المتوقع أن تزداد الثقة في جو الأعمال داخل المنطقة، ولا سيما في مجموعة بلدان المشرق. والضعف في تركيبة اقتصادات المنطقة العربية، الذي يظهر في ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة في الدخل، هو المسؤول غير المباشر عن الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية.

ومن ناحية أخرى، تتواصل التطورات الاجتماعية في المنطقة العربية، وإن ببطء. وتشهد المملكة العربية السعودية تحولاً تاريخياً في سياسة العمل التي تعتمدها، من خلال تشجيع المواطنين، ومنهم النساء، على العمل في القطاع الخاص. وأدى التطبيق الصارم لسياسة «السعودة» في إطار برنامج نطاقات وما نتج منه من تعديلات لقانون العمل إلى ترحيل عدد كبير من العاملين الأجانب المقيمين في البلد بشكل غير شرعي. ومن الناحية الاقتصادية، قد يؤدي التغير المفاجئ في تركيبة اليد العاملة في الاقتصاد الوطني السعودي إلى خسارة على المدى القريب، ولا سيما أنه كان يعتمد على العاملين الأجانب. أما إذا أدى هذا الاتجاه إلى تشجيع المواطنات السعوديات على الحلول محل العاملين الأجانب في القطاع الخاص، فسيشكل نقطة التحول في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة. والتاريخ حافل بالشواهد على أن تمكين المرأة بدأ في أوروبا وأمريكا الشمالية عندما تولت النساء «أعمال الرجال» خلال الحرب العالمية الثانية. وبمشاركة اليد العاملة النسائية، ستؤدي سياسة «توطين» العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تحول اجتماعي واقتصادي تدريجي يسهم في تنويع الاقتصادات الوطنية. ولا بد من التوقف عند التحول التدريجي والمستمر في السياسة في المملكة العربية السعودية، باعتباره أحد التطورات الإيجابية الهامة. فلا يمكن التقليل من شأن الآثار المترتبة على هذا التحوّل الهام في سياسات أكبر اقتصاد في المنطقة، وآثاره المتوقّعة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. فالمملكة العربية السعودية اعتمدت عدة نُهج لإيجاد حلول تشجع عمل المرأة، غير أنّ هذه المسألة، وإن كانت على جدول أعمال الحكومة، لا تزال تصطدم بسياسات غير ملائمة، مثل إنشاء مدن صناعية خاصة بالنساء، مما يؤدي إلى اتساع الفوارق بين عناصر المجتمع الواحد وتقويض جهود النهوض بالمرأة.

والخلاصة أن المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات لتحقيق تطلعاتها الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. فعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية تضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة. وصحيح أن ارتفاع معدلات البطالة وضعف الأداء الاقتصادي كانا السبب الرئيسي للاضطرابات الاجتماعية، والاضطرابات أمعنت في إضعاف الأداء الاقتصادي. والمنطقة العربية لا تزال تدور في حلقة مفرغة، والسبيل إلى الخروج منها يكون بمزيد من النشاط الاقتصادي بين البلدان، ومزيدٍ من أطر التعاون بين البلدان، ومزيدٍ من الجهود والمبادرات الهادفة إلى التكامل الإقليمي. فمن أبرز أسباب الوضع الاقتصادي المتردي في المنطقة، وتحديداً في مجموعة بلدان المشرق،

الضعف في تركيبة اقتصادات المنطقة العربية، الذي يظهر في ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة في الدخل، هو المسؤول غير المباشر عن الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية

الجدول 2-5
أجر المرأة في قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة المئوية من أجر الرجل في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، كانون الأول/ديسمبر 2012

البلد	النسبة المئوية
فلسطين (2008)	50
الأردن (2008)	63
مصر (2007)	66
الجمهورية العربية السورية (2008)	79
البحرين (2008)	99
قطر (2007)	142

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بالاستناد إلى البيانات التي نشرتها منظمة العمل الدولية وهي متاحة في موقع LABORSTA http://laborsta.ilo.org.

ضعف حركة الموارد بين بلدان المنطقة الواحدة، في حين تبحث البلدان المصدرة للطاقة عن وجهات لاستثمار الثروات المالية التي تراكمت من هذه الصادرات. من هنا ضرورة التكامل بين مجموعات البلدان داخل المنطقة العربية الواحدة. وقد آن الأوان لوضع إطار صلب ينظم عملية التكامل الإقليمي العربي ويؤدي إلى تحقيق التطلعات الإنمائية التي تنشدها جميع البلدان العربية.

الفصل الثالث

سوق العمل في المنطقة العربية، ملامح رئيسية وإجراءات لمعالجة مشكلة البطالة في الأجل القصير

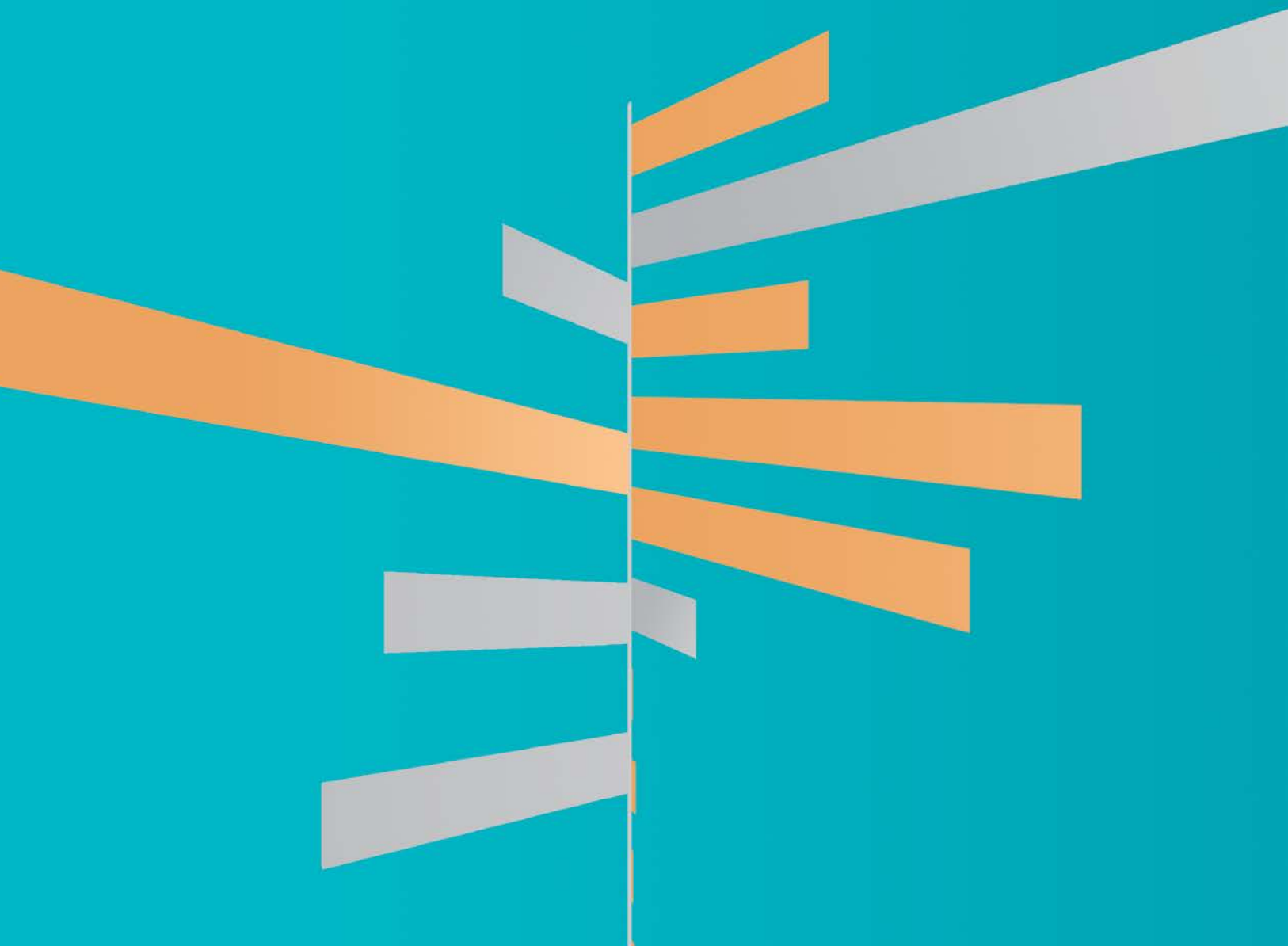

ثالثاً- سوق العمل في المنطقة العربية، ملامح رئيسية وإجراءات لمعالجة مشكلة البطالة في الأجل القصير

ألف - مقدّمة

في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة العربية، كان البحث عن فرص العمل، ولا سيما للشباب، من الروافد الرئيسية التي غذت الحراك الشعبي. وقد سجلت المنطقة أعلى معدّلات البطالة في العالم، بسبب الضعف في القدرة التنافسية، وفي الإنتاجية وفي النمو الاقتصادي. وهذا الوضع إنما هو حصيلة لمزيج متشعب من العوامل المختلفة. فما شهدته البلدان التي اتبعت سابقاً نهج التخطيط المركزي من تحوّلات ديمغرافية واقتصادية، كان مصدر ضغوط كبيرة على سوق العمل.

وأساس المشكلة هو في سرعة نمو الطلب على فرص العمل، في وقت تتراجع قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل. وهذا يعزز التباعد بين التركيبة الديمغرافية والتركيبة الاقتصادية في المنطقة العربية. والواقع أن المنطقة العربية تضمّ، حسب تقديرات منظمة العمل العربية 20 مليون من العاطلين عن العمل، وتشهد ارتفاعاً متسارعاً في معدّل البطالة. وتظهر تقديرات من مصادر أخرى أن البلدان العربية المتوسطية تحتاج إلى أكثر من 1.5 مليون فرصة عمل إضافية في السنة على مدى الأعوام العشرة المقبلة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل والتحكم بمعدّلات البطالة[1]. وهذا يتطلب نمواً بمعدّلات تفوق المعدّلات التي سجّلت في الأعوام الأخيرة. لذلك، لا بدّ من توجيه عملية الإصلاح في الأجل القصير نحو زيادة محتوى النمو من فرص العمل وتحويل النمو الاقتصادي إلى فرص عمل بالعدد المطلوب والنوعية المرجوة.

وفي الأجل الطويل، يمكن أن تسهم التغيّرات السياسية والاجتماعية في تمهيد الطريق نحو إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية العميقة الجذور التي تواجه البلدان العربية. والواضح حتى الآن هو أن الصعوبات تكبر وتتعاظم. ومع أن إحصاءات العمل المتوفرة لا تبيّن سوى جزء من التحديات الماثلة أمام المنطقة، فهي كافية لتظهر مدى تأثير الأزمات على حياة السكان. وتبين هذه الإحصاءات أن النموذج الإنمائي الذي اعتُمد قبل الأزمة يحتاج إلى مراجعة، بحيث يصبح أكثر شمولاً، وأكثر قدرة على إنتاج فرص العمل. كما تؤكد الإحصاءات الحاجة إلى تحقيق النمو بمعدّلات تستوعب معدّلات النمو السكاني، وتساهم في توسيع قاعدة الاقتصاد، وتوجيهه نحو المزيد من التنوّع. ويمكن الاستفادة من تحسين الإنتاجية لتوجيه النمو نحو مسار يؤثر على تحسين مستوى معيشة السكان.

والحكم على نجاعة الحكومات الجديدة، سيكون رهناً بالقدرة على معالجة مشكلة البطالة وتخفيف التوترات الاجتماعية. وتظهر الأدبيات الاقتصادية والتجارب الدولية أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب سياسة واضحة للتطوير الصناعي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، وترسيخ مقوّمات الحكم السليم. والتفاوت الكبير بين المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها يتطلب إصلاح نظام التعليم لتقليص الفوارق وتلبية حاجات سوق العمل. وينبغي أن يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة الحوافز لعمل المرأة وتحسين نُظم الحماية الاجتماعية. ويتطلب تطوير هذا النموذج الإنمائي الجديد خطة عمل طويلة الأجل تستهدف تحقيق نتائج ملموسة. لكن الحكومات القائمة لا تملك ما يكفي من الزخم للسير في هذا الاتجاه، وتحتاج إلى حلول قصيرة الأجل تسهم في

كان البحث عن فرص العمل، ولا سيما للشباب، من الروافد الرئيسية التي غذت الحراك الشعبي في المنطقة العربية

الشكل 3-1 متوسط معدّل النمو السكاني

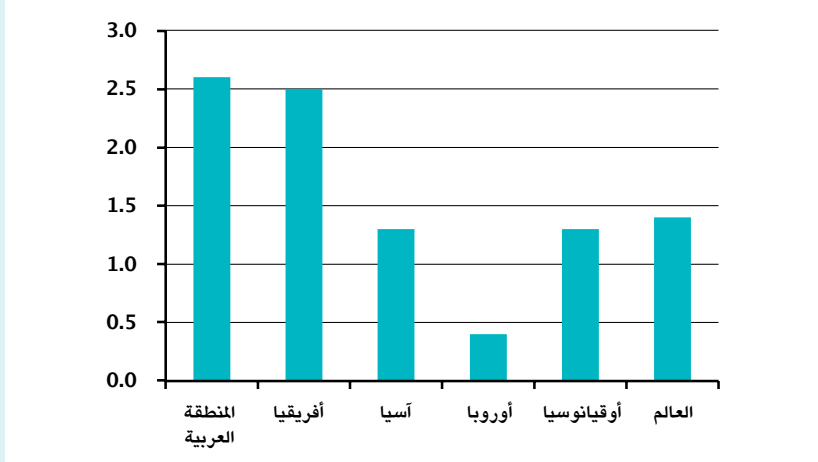

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (DESA, 2011).

الشكل 3-2 نسبة السكان من الفئة العمرية 16-65 سنة من مجموع السكان

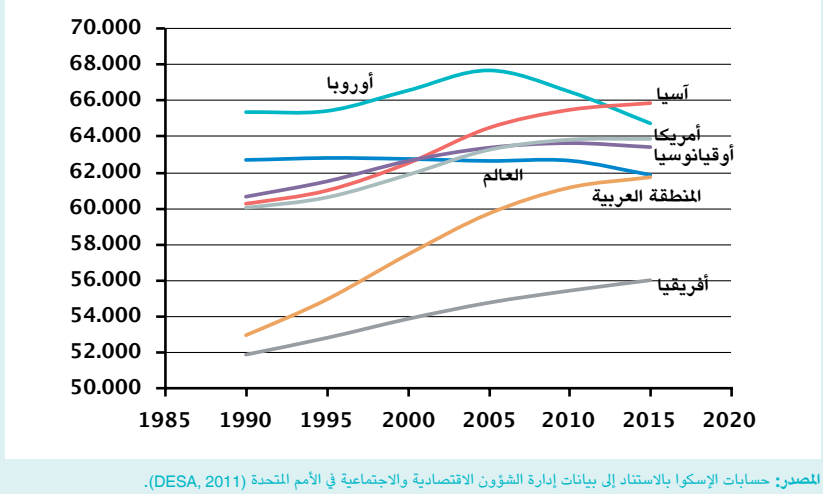

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (DESA, 2011).

تخفيف حدة التوتر الاجتماعي، بينما تعمل على وضع خطة الإصلاح الطويلة الأجل. والهدف من هذا المسح اقتراح مجموعة من الإصلاحات القصيرة الأجل التي يمكن أن تخفف من حدة البطالة في المنطقة وتساعد الحكومات الجديدة على توظيف النمو في خلق فرص العمل. ولا بدّ من بحث الإصلاحات المطلوبة على ضوء الظروف التي يتفرد بها كل بلد، وتنفيذها بتأنٍ وعناية تجنباً للأخطاء في عملية التطبيق.

باء - خصائص سوق العمل في البلدان العربية

يتناول هذا الجزء خصائص سوق العمل ومواضع إخفاقها في المنطقة العربية، وذلك من ناحيتي العرض والطلب، ومن حيث تركيبة سوق العمل.

1. العرض

في العقود الماضية، سجل المعروض من القوى العاملة في البلدان العربية تغيّرات ديمغرافية هامة. فقد شهدت المنطقة زيادة سكانية بمعدل هو الأعلى في العالم. وأدى ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات بالمنطقة إلى نمو سكاني بلغ معدله 2.6 في المائة في عام 2010، مقابل متوسط عالمي قدره 1.4 في المائة و2.5 في أفريقيا، و1.3 في أمريكا وآسيا، و0.4 في المائة في أوروبا (الشكل 3-1). وتشهد المنطقة أيضاً تحوّلا ديمغرافياً سريعاً في البلدان العربية الاثنين والعشرين. وحسب إحصاءات الإسكوا لعام 2009، يتوقع أن يبلغ مجموع سكان البلدان العربية الاثنين والعشرين 385.2 مليون نسمة في عام 2015 وأن يصل إلى 631.2 مليون نسمة في عام 2050. ويظهر الشكل 3-1 أن المنطقة تواجه أعلى زيادة في نسبة السكان الذين هم في سن العمل. وتشير التوقعات إلى أن هذه الظاهرة ستستمر على مدى الأعوام القليلة المقبلة. ويظهر الشكل 3-2 أيضاً أن نسبة السكان الناشطين، من الفئة العمرية 16 إلى 65 سنة، يُحتمل أن تبلغ 60 في المائة من مجموع السكان في عام 2015. وهذا الوضع سيكون مصدر ضغوط ضخمة على سوق العمل، ومصدر تداعيات تتطلب معالجتها بذل جهد لتوليد فرص العمل يفوق المتوسط العالمي المطلوب.

أما معدّل المشاركة في القوى العاملة فيبقى منخفضاً، ولا سيما بين النساء. ووفقاً لآخر الإحصاءات، يبلغ عدد المسجلين في عداد القوى

العاملة النشطة 101 مليون من مجموع القوى العاملة البالغ 202.7 مليون[2]. ويشكل الرجال أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة (78 مليون) بينما تشكل النساء الربع المتبقي (23 مليون). واللافت أن النساء يشكلن حوالى 40 في المائة من مجموع العاطلين عن العمل البالغ 9.6 مليون شخص. والخلاصة أن البيانات الإحصائية تظهر أن نسبة تتراوح بين 70 و80 في المائة من النساء اللواتي هن في سن العمل في المنطقة العربية، هي في عداد القوى العاملة غير النشطة أو العاطلة عن العمل. وانخفاض معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة هو من المعالم السائدة في البلدان العربية. ومع أن هذا الانخفاض هو واقع ليس بغريب عن البلدان المتوسطة في مختلف أنحاء العالم، يبقى أدنى معدّل لمشاركة المرأة عن المتوسط العالمي فوق 40 في المائة حسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية[3]. لكنّ هذا المعدّل راوح عند 30 في المائة في معظم البلدان العربية (الشكل 3-3). والواضح أن حصة المرأة في القوى العاملة النشطة في البلدان المنخفضة الدخل، كفلسطين واليمن، لا تتجاوز 26 في المائة. وفي المنطقة العربية تسجل مجموعة بلدان المشرق (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر)، وكذلك فلسطين والمملكة العربية السعودية أدنى معدّل لمشاركة المرأة في القوى العاملة. وخارج المنطقة العربية، تبلغ نسبة نشاط المرأة في القوى العاملة، مستوى مرتفعاً قد يتجاوز 50 في المائة[4].

وفي انطباع أول، يبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تسجل معدّلات مرتفعة لمشاركة المرأة في القوى العاملة، يصل إلى حوالى 40 في المائة. غير أن التمعّن في الأرقام يكشف أن الارتفاع يعود إلى وجود عدد كبير من النساء الأجانب. أما مشاركة المواطنات في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي فلا تسجل فارقاً كبيراً مقارنة بما هي عليه في سائر البلدان العربية. وتكاد حصة المرأة في القوى العاملة النشطة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تتطابق مع متوسط المجموعة

الشكل 3-3 معدّلات المشاركة في القوى العاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا

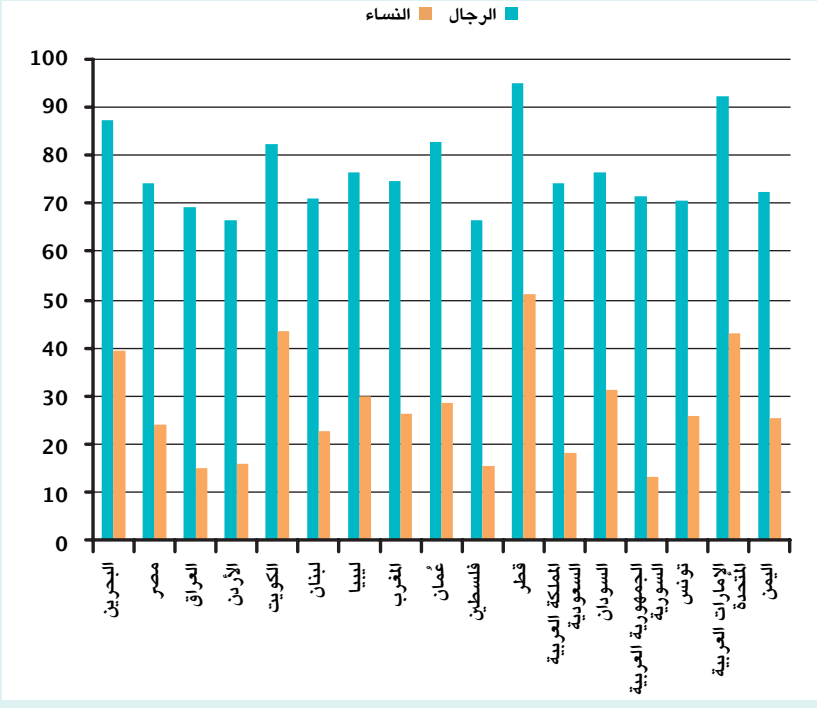

المصدر: ILO, 2011.

(الجدول 3-1). وتبدو المملكة العربية السعودية استثناءً، إذ تسجل أدنى معدّل لمشاركة المرأة في القوى العاملة، يصل إلى حوالى 14.7 في المائة.

أما أسباب غياب المرأة عن سوق العمل النظامية، فلم تخضع بعد لما يكفي من البحث والمعالجة. وفي صلب هذه الأسباب منظور ضيق الأفق، كثيراً ما يدعمه التشريع، ويحدّ عمل المرأة العربية في مجالات دون أخرى[5]. وفي بعض البلدان، كالعراق وفلسطين واليمن، تخضع حرية المرأة وحركتها في سوق العمل لمزيد من القيود بفعل العنف والمخاطر الجسدية. وكثرة الاعتماد على المرأة في العمل المنزلي والمسؤولية العائلية هي أيضاً من العناصر التي لا تزال تؤثر في معظم البلدان على مشاركة المرأة في سوق العمل، ولو تراجع تأثيرها بعض الشيء[6]. وخلُصت دراسات أخرى إلى أن مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل يرتفع

الجدول 3-1 آخر البيانات حول معدّل المشاركة في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين المواطنين وغير المواطنين

البلد	المواطنون	غير المواطنين	المواطنات	غير المواطنات	مجموع المواطنين	مجموع غير المواطنين	المجموع
البحرين (2010)	63.2	99.6	32.3	63.4	47.8	90.4	72.0
الكويت (2011)	37.0	83.0	27.4	58.5	32.1	73.4	58.7
عُمان	..	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية (2012)	61.5	94.4	14.7	37.1	38.1	79.7	53.4
الإمارات العربية المتحدة (2009)	62.5	93.7	27.5	47.7	45.1	79.0	72.4
قطر (2011)	63.6	98.0	34.1	58.6	48.7	91.3	86.7

المصدر: بيانات من مصادر وطنية مختلفة.

مع ارتقائها في مستوى التعليم (الشكل 3-4). وهذا يعني أن ارتفاع مستوى التعليم في المنطقة العربية يفترض أن يؤدي إلى زيادة في معدّل مشاركة المرأة تشكل ضغوطاً إضافية على سوق العمل. ففي الأردن ولبنان، يبلغ معدّل النشاط في سوق العمل للمرأة بعد التحصيل الجامعي ضعف معدّل نشاط المرأة ذات التحصيل الثانوي[7]. والوضع مماثل في فلسطين، حيث يبلغ معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة بعد 13 سنة من التعليم 43.7 في المائة بينما لا يتجاوز 33.7 في المائة بين النساء اللواتي أكملن التحصيل الثانوي[8]. أما معدّل مشاركة الرجل في القوى العاملة فلا يرتبط كثيراً بمستوى التعليم.

ويتضح مدى التعقيد في تطوّرات القوى العاملة في حالة الجمهورية العربية السورية، حيث لم تؤدّ معدّلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة في فرص العمل على مدى الأعوام العشرة الماضية، أي قبل الصراع الدائر حالياً، بل ترافق مع انخفاض حاد في معدّل المشاركة في القوى العاملة. ومع أن معدّل النمو في الفترة من 2001 إلى 2010 راوح عند 6 في المائة سنوياً، تراجع مجموع المشاركة في القوى العاملة من 52 في المائة في عام 2001 إلى 42.7 في المائة في عام 2010[9]. أما الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع، فهي التغيّر في تركيبة القطاع الزراعي، والزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الجامعيين في الجمهورية العربية السورية. وقد حُسب حوالى 300 ألف شخص، معظمهم من النساء، في عداد الخارجين من صفوف القوى العاملة، بدلاً من أن يسجلوا في عداد العاطلين عن العمل أو ينخرطوا في أعمال في القطاع غير النظامي أو الحضري. والوضع مماثل في المغرب، حيث انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بنسبة 5 في المائة على مدى 12 عاماً مضت، فأصبح بحلول عام 2011 أقل من نصف السكان (49 في المائة) الذين هم في سن العمل في عداد الناشطين في سوق العمل (الشكل 3-5). ومردّ هذا الانخفاض إلى أسباب عديدة أبرزها ارتفاع مستوى التعليم، حيث انخفض معدّل المشاركة من حوالى 72 في المائة في عام 1999 إلى 64 في المائة في عام 2011[10]. وهذا التطوّر هو بمثابة دليل على أن ارتفاع متوسط النمو الاقتصادي لم يكن كافياً لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل، وهذا ما أجج شعور الإحباط لدى الكثيرين من ذوي المواهب والتحصيل العلمي المرتفع.

2. الطلب

تمكنت بعض بلدان العالم، كسنغافورة، وفنلندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، من الجمع بين النمو الاقتصادي القوي وتشغيل القوى العاملة، بينما كانت قدرة المنطقة العربية على تحويل النمو إلى فرص عمل ضعيفة نسبياً (الشكل 3-6). وهذه

الشكل 3-4 مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب مستوى التعليم في مجموعة من البلدان (بالنسبة المئوية)

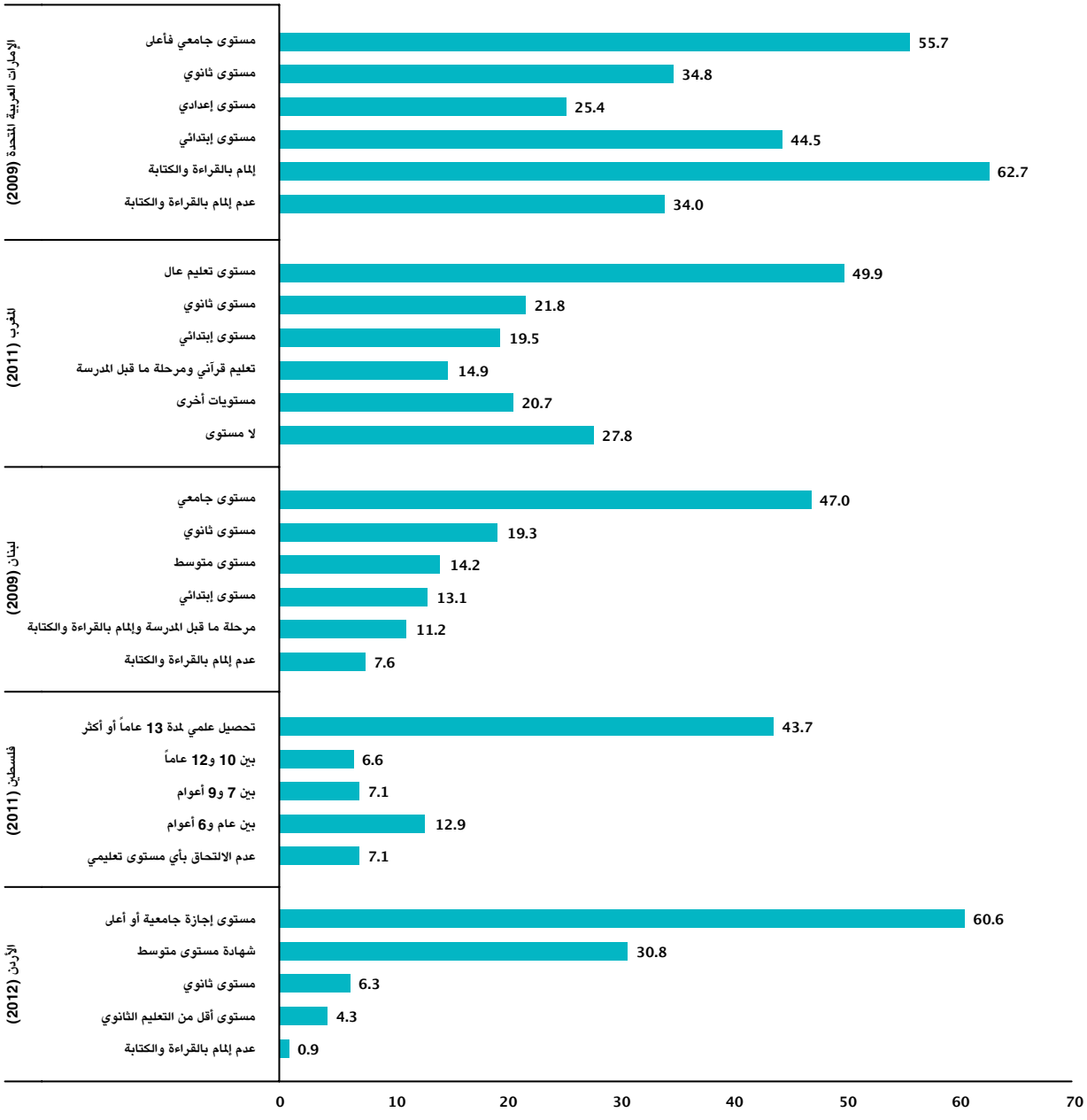

المصدر: بيانات من مصادر وطنية مختلفة.

القدرة، التي تقاس حسب حركة التشغيل مع النمو، تراجعت كثيراً منذ عام 2004 في البلدان العربية المستوردة للنفط. وقد انخفضت هذه القدرة من 0.62 بين عامي 2000 و2004 إلى 0.47 بين عامي 2004 و2008. ومعظم هذا الانخفاض حدث في بلدان مثل مصر (من 0.82 إلى 0.57) وتونس (من 0.55 إلى 0.42)، فتسبب في حالة بطالة للشباب تعتبر من أخطر حالات البطالة في العالم (الجدول 3-2).

الشكل 3-5

معدّل المشاركة في القوى العاملة في المغرب، في الفترة 1999-2011، حسب مستوى التحصيل العلمي

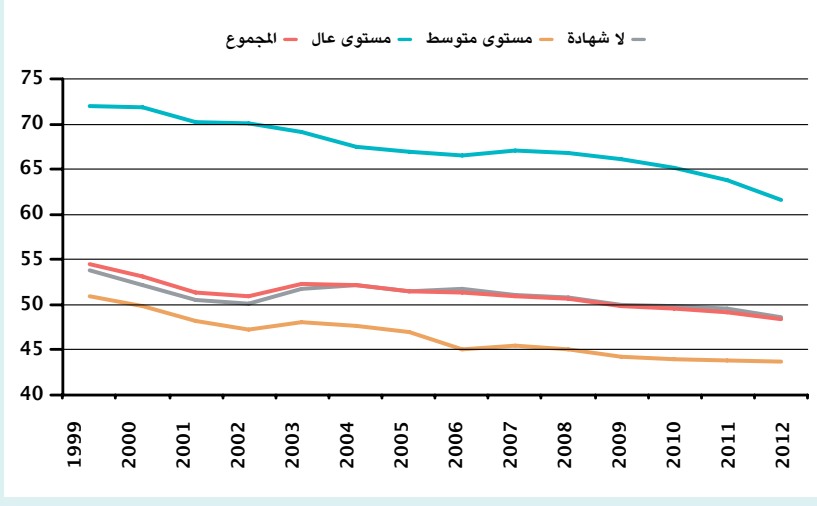

المصدر: البيانات الوطنية من المندوبية السامية للتخطيط.

الشكل 3-6

معدّل نمو الناتج المحلي وحركة معدّل البطالة

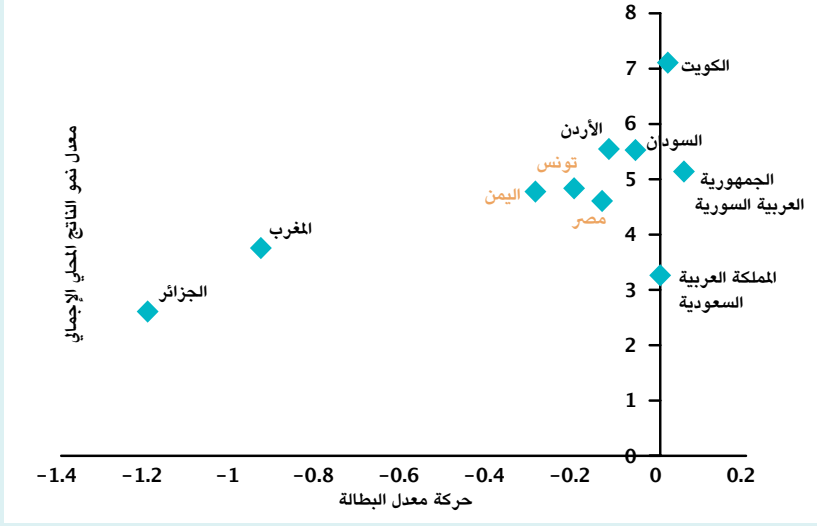

المصدر: ESCWA, 2011.

(أ) بطالة مستمرة ومتقلّبة

أدى الارتفاع الكبير في الطلب على العمل، والضعف في القدرة على تحويل النمو إلى فرص عمل إلى ارتفاع حاد في معدّل البطالة في العقد الأول من الألفية الثالثة[11] (الشكل 3-7). وتشير آخر البيانات المتوفرة (الشكل 3-8 والشكل 3-9) إلى أن 40 في المائة فقط من السكان الذين هم في سن العمل في تونس ومصر والمغرب يستفيدون من المكاسب المحققة في فرص العمل. وفي الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين، تكاد نسبة المستفيدين من فرص العمل لا تتجاوز 30 في المائة من مجموع السكان الذين هم في سن العمل. أما هذه النسبة على الصعيد العالمي فتتجاوز بكثير 51 في المائة في العديد من المناطق[12]. وفي هذه النسبة المتدنية دليل على أن المجتمعات تبقى عرضة للتأثر بالصدمات الاقتصادية التي تضر بسبل المعيشة. وارتفاع معدّلات التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي نتيجة لتأثير هجرة القوى العاملة. فمعدل التشغيل في تلك البلدان يبدو منخفضاً إذا ما قيس فقط على أساس نسبة المواطنين الذين هم في سن العمل والذين يعملون، إذ يتراوح بين 20 في المائة في البحرين، و30 في المائة في الكويت، و38 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و48 في المائة في قطر. وقد بذلت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي جهوداً حثيثة لتحسين التوازن بين العاملين المواطنين والأجانب، فاعتمدت سياسات لتوطين القوى العاملة، تهدف إلى زيادة نسبة المواطنين إلى الأجانب في صفوف العاملين. غير أن نجاح هذه السياسات لا يزال محدوداً. وأيّ تقدّم على هذا الصعيد في المستقبل يتوقف على تعبئة القوى العاملة النسائية وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد. إلا أن المرأة العاملة في الكثير من البلدان العربية تتعرض لعوائق ناتجة من التجزئة والفصل في سوق العمل[13].

وتظهر الإحصاءات الوصفية أن متوسط معدّل البطالة كان مرتفعاً جداً ومتقلبا طوال العقد الماضي (الجدول 3-3). وقد تراوح ضمن نطاق واسع بين 25 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة و1 في المائة في قطر. وسجلت الجزائر معدل بطالة متوسطه 20.1 في المائة، مع انحراف معياري نسبته 7.8 في المائة، تليها الجمهورية العربية السورية

الجدول 3-2 حركة التشغيل مع النمو في المنطقة العربية

	نسبة التشغيل إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي، 2000-2004	تأثر التشغيل بمجموع الناتج المحلي الإجمالي، 2004-2008	تأثر التشغيل بمجموع الناتج المحلي الإجمالي، 2000-2008
البلد			
البلدان النامية المصدرة للنفط	0.83	0.91	0.87
بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط	0.75	0.57	0.66
البلدان المستوردة للنفط	0.62	0.47	0.55
بلدان المتوسط وشمال أفريقيا	0.73	0.65	0.69
البلدان التي سجلت أفضل أداء، 2004-2008			
النرويج	-0.04	18.23	10.09
الولايات المتحدة الأمريكية	0.12	2.27	1.29
فنلندا	0.17	1.33	0.83
سنغافورة	-0.43	1.28	0.45

المصدر: Angel-Urdinola and others, 2011؛ وحسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي ((IMF (n.d.).
ملاحظة: مزيد من التفاصيل في جدول المرفق 1(أ).

والمغرب حيث بلغ متوسط معدّل البطالة 11 في المائة، وبلغ هامش الانحراف المعياري 2.1 و2.6 على الترتيب. وهذا التقلب الشديد في متوسط معدّل البطالة هو سمة هامة من سمات البطالة في المنطقة.

(ب) بطالة مرتفعة جداً بين الشباب

أصبح الشباب الضحية الأولى للبطالة في المنطقة. وأظهرت إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 أن معدل البطالة في البلدان العربية يختلف حسب الفئات العمرية ومستويات التعليم[14]. ويلاحظ البرنامج أن بطالة الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة في البلدان العربية تسجل أعلى معدّلات مقارنة بسائر الفئات السكانية (الجدول 3-4).

ويفيد صندوق النقد الدولي بالحصيلة نفسها، إذ يعلن أن البطالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم، والشباب يشكلون

الشكل 3-7 معدل البطالة الحقيقي والمتوقع في مجموعة من البلدان العربية

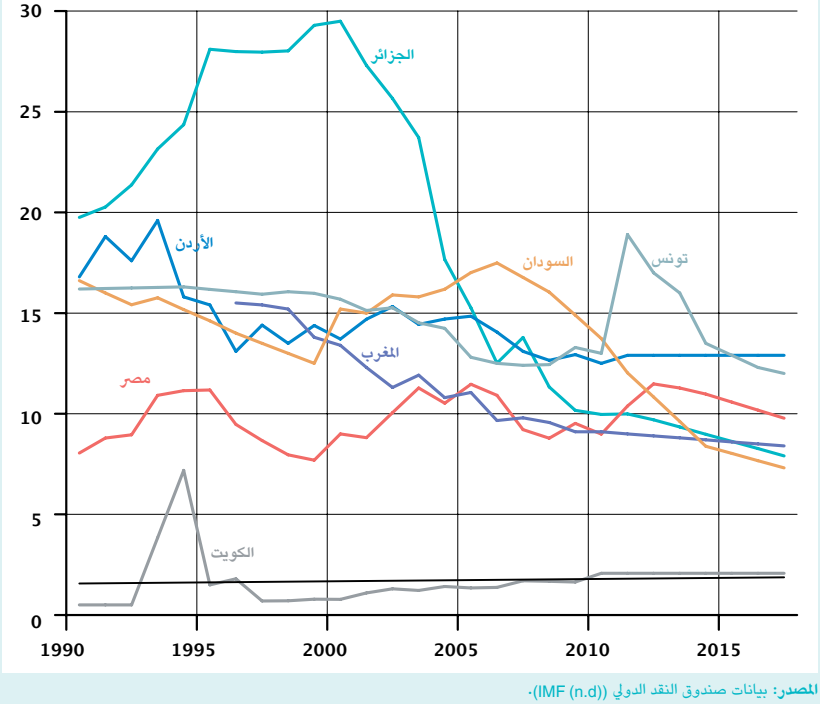

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي ((IMF (n.d.).

النسبة الأعلى من مجموع العاطلين عن العمل. وقد تجاوزت نسبة الشباب العاطلين عن العمل من الفئة العمرية 15-24 سنة ضعف معدل البطالة الإجمالية. وبلغ معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25 في المائة، متجاوزاً معدل بطالة الشباب في أي منطقة أخرى من العالم[15].

(ج) ارتفاع في البطالة وانخفاض في إنتاجية اليد العاملة

من مشاكل البطالة الأخرى في المنطقة العربية ارتباطها بانخفاض الإنتاجية. فالمنطق الشائع يفيد بأن ارتفاع الإنتاجية من جراء اعتماد التكنولوجيات الحديثة يؤدي إلى إلغاء الوظائف وارتفاع معدل البطالة. غير أن هذا التفسير الأولي للعلاقة بين البطالة والإنتاجية معكوس في المنطقة العربية، حيث تبدو الإنتاجية منخفضة جداً، إذا ما قورنت بالمناطق التي تسجل أدنى المستويات في التنمية. وقد بلغ معدّل نمو الإنتاجية في الفترة من 1991 إلى 2010 في البلدان العربية 0.9 في المائة مقابل 1.9 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض، و4.2 في المائة في جنوب آسيا. واللافت على هذا الصعيد هو أن نمو الإنتاجية سجل معدّلات سالبة بلغت 0.2- في المائة في الفترة من 1991 إلى 1999، وسجل ارتفاعاً ملموساً في الفترة من 2000 إلى 2010 وتظهر دراسات حديثة أن نمو الإنتاجية يؤدي إلى المزيد من فرص العمل. فإذا كان نمو الإنتاجية في قطاع واحد، يمكن أن يؤدي إلى إلغاء الوظائف على مستوى المصنع أو الصناعة[16]. ويؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة الطلب وإلى نمو الإنتاجية. وهذه الزيادة ستكون حتماً مصدر تأثير إيجابي على الطلب على اليد العاملة، يعوض عن الخسارة الأولية في فرص العمل على أثر تحسن الإنتاجية.

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، كان من الصعب تحقيق نمو في الإنتاجية على مدى العقود الماضية. وتظهر البيانات المتوفرة أن البلدان العربية شهدت ركوداً أو انخفاضاً في إنتاجية اليد العاملة، باستثناء

الشكل 3-8
التشغيل في مجموعة من البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

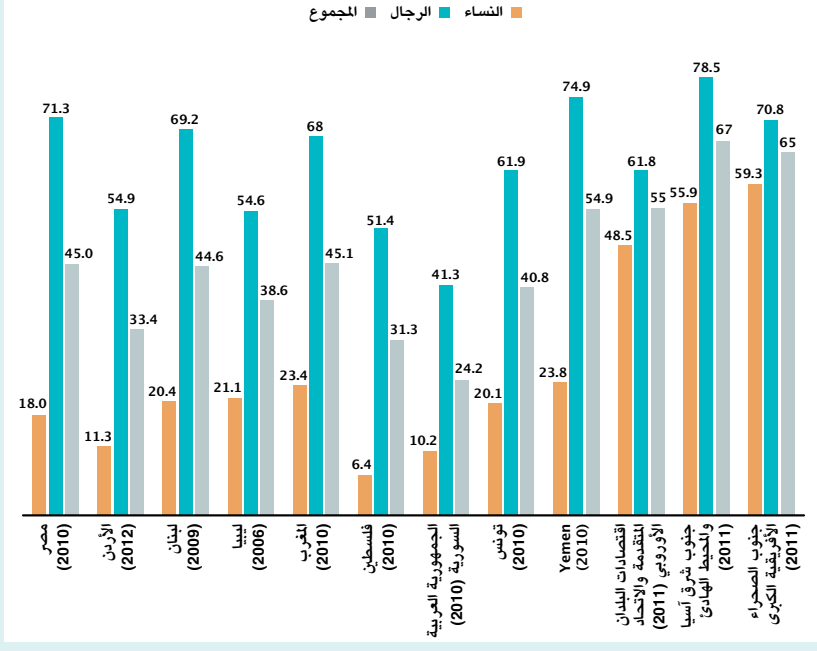

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) وحسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية مختلفة.

الشكل 3-9
التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية)

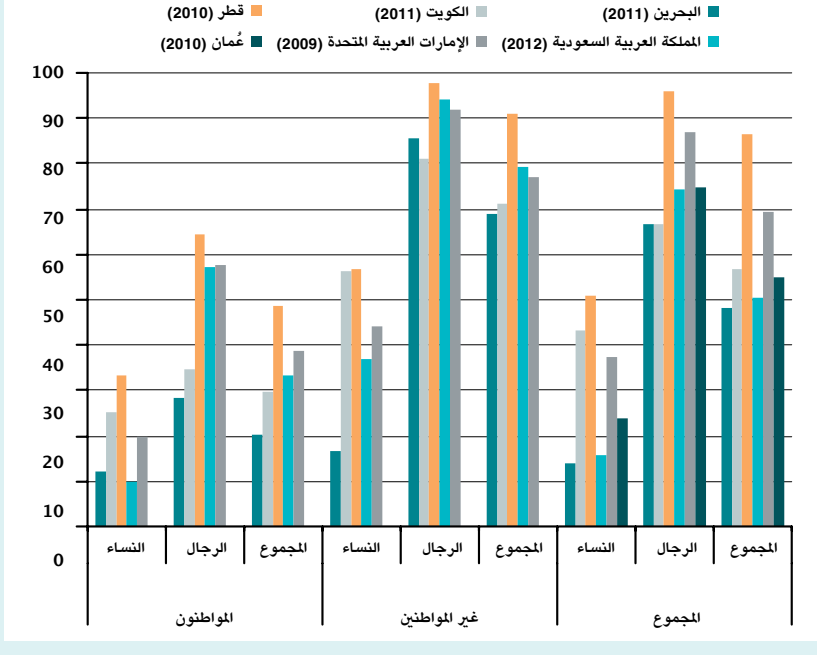

المصدر: بيانات من مصادر وطنية مختلفة.

الجدول 3-3 السمات الإحصائية للبطالة

	الجزائر	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العربية السورية	تونس
المتوسط	20.1	9.4	13.9	1.2	11.6	15.2	10.8	14.2
المعدل الوسطي	20.6	9.1	14.2	1.3	11.1	15.5	10.8	14.3
الحد الأقصى	29.5	11.4	15.3	2.0	15.4	17.4	16.7	16.0
الحد الأدنى	9.9	7.6	12.5	0.7	9.1	12.5	8.0	12.4
الانحراف عن المعيار	7.8	1.1	0.8	0.4	2.1	1.5	2.6	1.4
التركز	-0.08	0.3	-0.2	0.1	0.5	-0.3	0.6	-0.0
Kurtosis	1.2	2.0	1.8	2.1	2.0	2.0	2.6	1.3
Jarque-Bera	1.7	0.8	0.9	0.47	1.1	0.8	1.0	1.5
الأرجحية	0.4	0.6	0.6	0.7	0.5	0.6	0.5	0.4

المصدر: حسابات الإسكوا.

الجمهورية العربية السورية والكويت[17]. وهذا الوضع يقدّم صورة عن مساهمة عنصر العمل في الناتج الاقتصادي، ويدلّ على ارتفاع حجم مشاركة القوى العاملة غير الماهرة في سوق العمل، وإلى انخفاض القيمة المضافة لغالبية الوظائف الموجودة.

(د) ضعف الطلب على اليد العاملة من فئة العاملين المهرة

عندما يحسب محتوى المعرفة والإنتاجية في قطاعات مثل البناء والتجارة والنقل، تنخفض الأرقام إلى مستويات أدنى من المستوى المبيّن في الجدول 3-6. وهذا يؤكد الانطباع بشأن انقسام تركيبة الاقتصادات بين قطاعات استخراجية وقطاعات إنتاجية. وتظهر البيانات أن نسبة تتراوح بين 40 و55 في المائة من القوى العاملة النشطة في العراق وفلسطين ومصر واليمن تعمل دون المستوى المتوسط من الإنتاجية[18]. وتولّد الصناعات القائمة طلباً مرتفعاً على العمال من ذوي المهارات المنخفضة، بحيث من غير المفاجئ أن تكون البطالة في البلدان العربية على قدر من الارتفاع بين الشباب من ذوي التحصيل العلمي لا يُلاحظ في الفئات الأخرى. ففي تونس، بلغ معدّل بطالة الأفراد من ذوي التحصيل العلمي الثانوي أو أعلى مستويات قاربت ضعف متوسط البطالة في البلد[19]. وفي الأردن، بلغ

الجدول 3-4 بطالة الشباب والبطالة الإجمالية (حسب آخر الأرقام المتوفرة)

	بطالة الشباب (15-24 سنة)	البطالة الإجمالية
الجزائر	45.6	10
البحرين	20.7	5
جيبوتي	37.8	41
مصر	25.8	8
العراق	45.3	30
الأردن	38.9	11
الكويت	23.3	3
لبنان	21.3	12
ليبيا	27.3	7
موريتانيا	44.3	16
المغرب	15.7	10
عُمان	19.6	7
قطر	17	1
المملكة العربية السعودية	25.9	5
الصومال	43.4	33
السودان	41.2	21
الجمهورية العربية السورية	19.8	8.3
تونس	26.5	14
الإمارات العربية المتحدة	6.3	2
الضفة الغربية وقطاع غزة	33.1	25

المصدر: UNDP, 2010، آخر البيانات المتوفّرة.

الجدول 3-5 نمو الإنتاجية

معدل نمو الإنتاجية
(الناتج المحلي لكل فرد عامل بمعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار، 1990)

	1999-1991	2010-2000	2010-1991
المنطقة العربية	-0.2	1.8	0.9
جنوب آسيا	4.0	4.4	4.2
الاتحاد الأوروبي	2.1	1.1	1.5
شرق آسيا والمحيط الهادئ (جميع مستويات الدخل)	2.9	5.7	4.5
شرق آسيا والمحيط الهادئ (البلدان النامية فقط)	4.9	8.3	6.9
الدخل المتوسط	2.2	5.3	4.0
الدخل المنخفض	1.2	2.3	1.9
الدخل المرتفع	2.1	1.2	1.6
أمريكا الشمالية	2.1	1.5	1.8
العالم	1.7	2.6	2.2
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (البلدان النامية فقط)	-0.7	2.7	1.3

المصدر: حسابات الإسكوا.

معدّل البطالة بين الأفراد من ذوي التحصيل العلمي الثانوي مستويات أعلى من البطالة في صفوف ذوي التحصيل العلمي الأدنى. وفي فلسطين والمغرب، فاق معدّل البحث عن عمل لدى ذوي التحصيل العلمي بمرتين معدل البحث عن عمل في فئات أخرى (الشكل 3-10).

وخلصت بعض الأبحاث التي أجريت حديثاً عن حالة الأردن إلى أن ذوي المهارات العالية في الأردن كثيراً ما يهاجرون أو يعملون في الخارج، بينما تدخل البلد قوى عاملة من فئة المهارات المتدنية للعمل في القطاع غير النظامي. وباستيراد العمال الأجانب للعمل لقاء أجور متدنية ومن دون تقديمات الضمانات الاجتماعية، ينخفض متوسّط الأجور في الأردن، وتسهم تحويلات العاملين في الخارج في رفع مستوى الأجر الذي دونه يفضل الفرد البطالة على العمل[20]. وهذا الفارق في الأجور بفعل كثرة العمال الأجانب وتدفق التحويلات إلى البلد الأم يمكن أن يكون تفسيراً منطقياً لانخفاض معدل التشغيل ليس فقط في الأردن بل ربما في بلدان عربية أخرى أيضاً[21]. ووفرة الأيدي العاملة بأجور متدنية، إما من الخارج أو من مناطق أخرى داخل البلد، تسهم في تعميق الخلل في الاقتصاد والتجزؤ في سوق العمل. ومن أوضح الأمثلة على هذا التجزؤ المتعدد الأوجه أسواق العمل في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي الإمارات العربية المتحدة، وحسب مسح القوى العاملة لعام 2009، بلغ المعدّل الوسطي للأجور 29.4 في المائة من المعدل الوسطي للدخل[22]. وهذا يبيّن مدى الفوارق بين العمال المواطنين والأجانب، وبين القطاعين العام والخاص، وبين العمال المهرة وغير المهرة، وكذلك بين إمارة وأخرى ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. سوق العمل

يتضح من تحليل قواعد سوق العمل النظامية في البلدان العربية أن قوانين العمل، كما في جميع البلدان النامية، وُضعت في فترة الخمسينات والستينات. وكانت هذه الفترة فترة التشغيل الكامل، إذ حاولت الدول الجديدة تحسين حقوق العمال وبناء نموذج إنمائي يرتكز على التقدّم الاجتماعي. واليوم انتهت فترة وفرة فرص العمل، ولا سيما لأصحاب المهارات، وارتفعت البطالة إلى حد أدّى إلى تأثير بالغ على قوّة المفاوضة لدى طالبي الوظائف. وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر في عام 2012، تجعل قوانين العمل المعتمدة في الماضي في المنطقة عملية التوظيف والتسريح عملية معقدّة للغاية، حتى بالمقارنة مع أكثر الاقتصادات تقدّماً والتي لا تواجه ضغوطاً ديمغرافية بمستوى ما تواجهه البلدان العربية.

(أ) ارتفاع كلفة الدخول

يظهر الجدول 3-7 أن نسبة الحد الأدنى للأجور إلى القيمة المضافة للعامل الواحد مرتفعة نسبياً في معظم البلدان العربية. فهي تصل إلى 0.69 في المغرب، و0.58 في الجمهورية العربية السورية،

الجدول 3-6 إنتاجية اليد العاملة في مجموعة من البلدان العربية

(أ) في قطاع الصناعات المنجمية والاستخراجية (بالدولار الأمريكي)

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	44 536	44 980	51 243	54 898	..	..	..
الكويت	4 682 268	4 663 553	4 429 576	3 995 655	4 296 896	3 138 171	2 952 047
فلسطين	42 976	53 356	42 208	51 603	68 029	46 338	44 296
قطر	1 176 110	915 576	531 798	..	400 414	584 860	..
المملكة العربية السعودية	..	..	1 016 446	977 557	986 294	919 080	..
تونس	114 235	122 719	113 546	141 347	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	993 150	898 245	983 436	875 290	808 205	..	..

(ب) في قطاع الصناعات التحويلية (بالدولار الأمريكي)

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	11 354	11 355	11 356	11 357	11 358	11 359	11 360
الأردن	13 051	13 061	14 790	14 411	14 428	15 003	..
الكويت	60 029	60 431	59 369	58 143	46 823	50 274	54 677
المغرب	16 964	18 730	17 662	18 365	19 490	20 023	20 601
عُمان	71 515	71 516	71 517	71 518	71 519	71 520	71 521
فلسطين	10 182	10 946	8 207	9 159	9 704	8 749	..
قطر	82 466	79 493	64 900	..	62 146	70 010	..
المملكة العربية السعودية	..	..	47 685	48 300	48 409	47 349	..
السودان	14 315	14 502	15 419	16 271	..	..	..
تونس	11 472	12 006	11 635	11 284	..	..	..
اليمن	7 752	7 349	6 178	11 426	11 747	9 654	8 419

المصدر: ESCWA, 2012a.

ملاحظة: يُقصد بإنتاجية اليد العاملة القيمة المضافة للفرد العامل في قطاع الصناعات المنجمية والاستخراجية، بما في ذلك الإمداد بالكهرباء والمياه، بالسعر الثابت لدولار عام 2005؛ والقيمة المضافة للفرد العامل في قطاع الصناعات التحويلية بالسعر الثابت لدولار عام 2005.

و0.24 في تونس. وهذه النسب تقابلها 0.34 في فنلندا والمملكة المتحدة والنرويج، و0.21 في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وصفر في الدانمرك وسنغافورة والسويد. ومع ذلك يبقى الاعتقاد بأن الأجور منخفضة في المنطقة، وأن هذا الانخفاض هو مصدر القدرة التنافسية في المنطقة العربية.

(ب) ارتفاع كلفة الخروج

تعتبر تكاليف إنهاء الخدمة بموجب العقود النظامية مرتفعة جداً في المنطقة العربية (الجدول 3-8). وقد باشرت بلدان عربية عديدة بتعديل قوانين العمل بهدف تحقيق نوع من التوازن والمرونة بين توظيف العاملين وصرفهم. وأدخلت تعديلات على تشريعات العمل في الأردن (1996)، وتونس (1994 و1996)، ومصر (2003)[23]. ورغم هذه التعديلات، يظهر التحليل أن قواعد العمل لا تزال متشدّدة.

ولا تزال تترتب على أصحاب العمل نتيجة لتسريح العاملين كلفة مرتفعة، وذلك بسبب طول الإجراءات الإدارية، وارتفاع قيمة التعويضات، والتحيّز في قرارات المحاكم المختصة بقضايا العمل. ولا تزال تترتب على أصحاب العمل تكاليف مرتفعة نتيجة لإنهاء الخدمة. وكثيراً ما يُعتمد على

علاوات نهاية الخدمة باعتبارها تأميناً للبطالة نظراً إلى ندرة أنظمة التأمين الاجتماعي. ويظهر الجدول 3-8 أن متوسّط علاوة نهاية الخدمة في حال صرف العاملين أو تخفيف الفائض منهم في حالة العمال الذين خدموا لسنة و5 سنوات و10 سنوات تعادل 26.7 أسبوع عمل في مصر، و23.1 أسبوعاً في اليمن، و13.5 أسبوعاً في المغرب، و7.8 أسابيع في تونس. وفي المقابل، يمكن اتخاذ هذا الإجراء

الشكل 3-10

معدّلات البطالة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي في مجموعة من البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

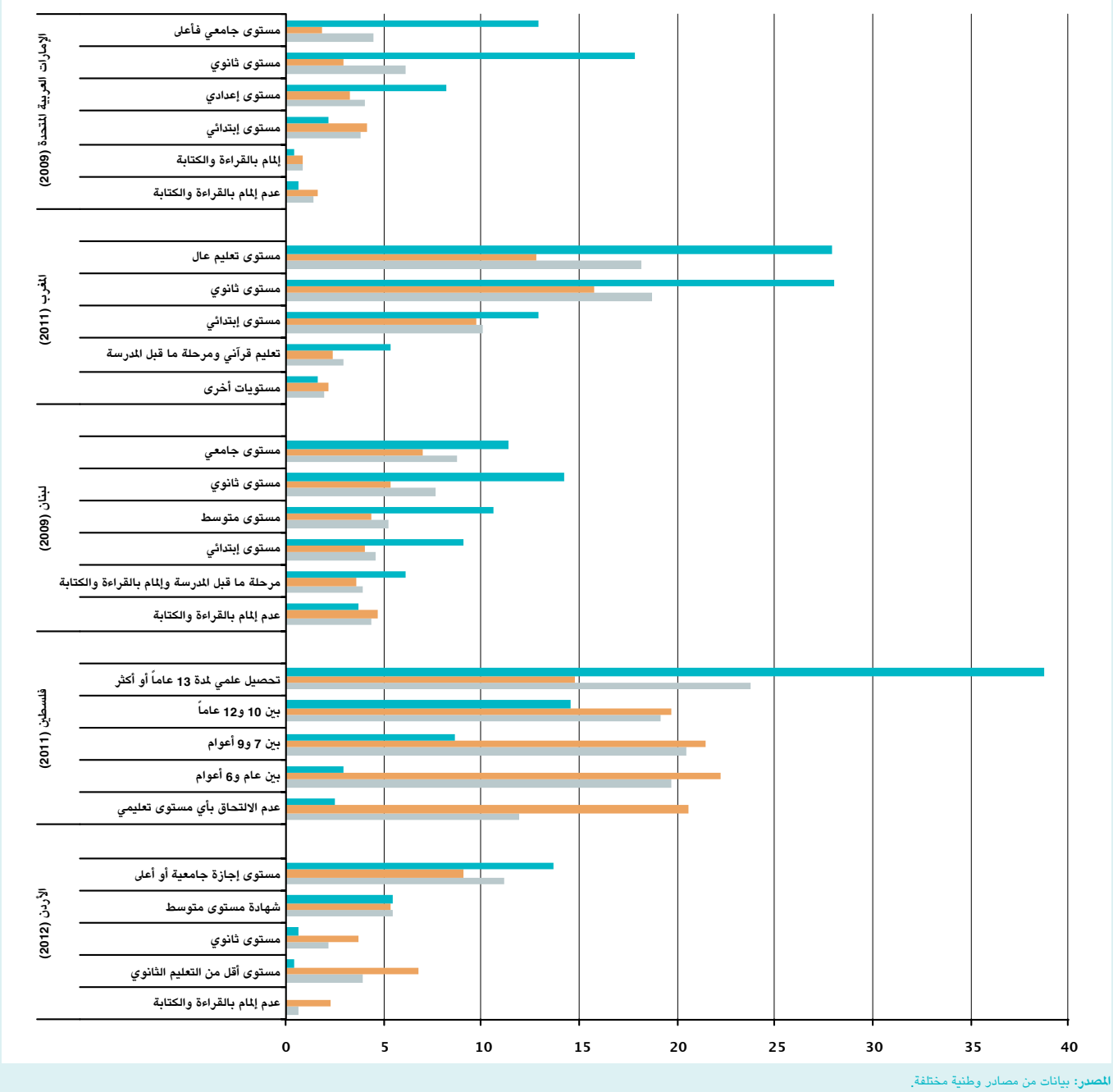

المصدر: بيانات من مصادر وطنية مختلفة.

من غير أي مقابل مادي في الدانمرك وسنغافورة وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ولقاء 11.6 أسبوع عمل في ألمانيا، و4.6 في فرنسا، و2.7 في المملكة المتحدة.

(ج) صعوبات في التحوّل إلى العمل النظامي

تتسم معظم الاقتصادات في المنطقة العربية بقدر كبير من التجزئة وبدرجة عالية من التناقض في تركيبة الاقتصاد وتركيبة التشغيل. فالقطاعات الاقتصادية التي تسهم بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي، كقطاعات النفط والغاز، لا تؤمن سوى نسبة قليلة من فرص العمل. أما القطاعات التي لا تسهم سوى بنسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي، كقطاعات البناء والسياحة وغيرها من الخدمات، فتؤمن أكبر نسبة من فرص العمل[24]. والحصيلة انقسام واضح، بين أجزاء صغيرة من الاقتصاد توفر فرص عمل مستقرة ومجزية ونظامية، في القطاعين العام والخاص، وأجزاء ضخمة تستوعب قوى عاملة غير ماهرة، منخفضة الإنتاجية والقيمة المضافة، فيما يُعرف بالوظائف غير النظامية.

وتجمع آخر التقديرات على أن القطاع غير النظامي هو مصدر لثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي فرص العمل تقريباً[25]. والبيانات المتوفرة عن الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر تشير إلى أن متوسط الأجور في القطاع العام أعلى منه في القطاع الخاص، وخاصة عندما تُحسب البيانات العائدة إلى القطاع الخاص غير النظامي. ويتضح من توزيع الأجور في الأردن وجود نمط منخفض من الأجور، إذ تحصل نسبة كبيرة من العمال (52.6 في المائة) على أجر لا يتجاوز متوسطه 423 دولاراً في الشهر[26]. وتشير التقديرات إلى أن حوالى 14.9 في المائة من العمال يتقاضون أجراً لا يتجاوز 200 دينار أردني، بينما الحد الأدنى الرسمي للأجور هو 190 ديناراً أردنياً في الشهر. وتتضمن إستراتيجية التشغيل الوطنية في الأردن إقراراً بأن وفرة القوى

الجدول 3-7 مؤشرات تتعلق بالتوظيف

	العقود المحدّدة الأجل ممنوعة في حالة الوظائف الدائمة	الحد الأدنى لأجر العامل في عمر 19 سنة أو للمتدرب (بالدولار في الشهر)	نسبة الحد الأدنى للأجر إلى القيمة المضافة للعامل الواحد
البلدان العربية			
المغرب	نعم	246.5	0.69
الجمهورية العربية السورية	لا	205.8	0.58
موريتانيا	لا	74.5	0.49
اليمن	لا	74.9	0.46
الجزائر	نعم	204.8	0.38
الأردن	لا	199.9	0.34
لبنان	لا	318.0	0.29
العراق	نعم	98.7	0.28
تونس	لا	115.9	0.24
عُمان	لا	506.9	0.21
مصر	لا	31.8	0.10
الكويت	لا	166.2	0.04
البحرين	لا	0.0	0.00
جيبوتي	نعم	0.0	0.00
قطر	لا	0.0	0.00
المملكة العربية السعودية	لا	0.0	0.00
الإمارات العربية المتحدة	لا	0.0	0.00
الضفة الغربية وقطاع غزة	لا	0.0	0.00
عينة من البلدان للمقارنة			
النرويج	نعم	3 608.9	0.34
فنلندا	نعم	1 989.5	0.34
المملكة المتحدة	لا	1 655.0	0.34
ألمانيا	لا	1 145.5	0.21
الولايات المتحدة الأمريكية	لا	1 242.6	0.21
فرنسا	نعم	782.0	0.14
الدانمرك	لا	0.0	0.00
السويد	لا	0.0	0.00
سنغافورة	لا	0.0	0.00

المصدر: World Bank and IFC, 2012.

الجدول 3-8 تعويض إنهاء الخدمة على أثر صرف الفائض (الأجر بالأسابيع)

	سنة واحدة من العمل	5 سنوات	10 سنوات	20 سنة	متوسط التعويض للعمال بين سنة و5 سنوات و10 سنوات
البلدان العربية					
مصر	4.3	21.7	54.2	119.2	26.7
اليمن	4.3	21.7	43.3	86.7	23.1
فلسطين	4.3	21.7	43.3	86.7	23.1
قطر	3.0	15.0	30.0	60.0	16.0
المملكة العربية السعودية	2.2	10.8	32.5	75.8	15.2
الكويت	2.1	10.7	32.5	75.8	15.1
المغرب	2.2	10.9	27.3	76.4	13.5
الجزائر	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0
تونس	1.7	8.6	13.0	13.0	7.8
موريتانيا	1.1	5.4	11.9	27.1	6.1
الجمهورية العربية السورية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النرويج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عُمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عينة من البلدان للمقارنة					
الولايات المتحدة الأمريكية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الدانمرك	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السويد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سنغافورة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فنلندا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألمانيا	2.2	10.8	21.7	43.3	11.6
فرنسا	0.9	4.3	8.7	23.1	4.6
المملكة المتحدة	0.0	2.7	5.3	10.6	2.7

المصدر: World Bank and IFC, 2012.

العاملة الأجنبية تشكل ضغطا على أدنى درجة في سلسلة الأجور[27]. وتظهر حالة الأردن أن أجور القطاع غير النظامي تحلّ عادة في آخر سلسلة الأجور، وهي أدنى بكثير من الأجور التي يتقاضها العاملون في القطاع النظامي.

ويختلف حجم الهوة الفاصلة بين القطاع النظامي والقطاع غير النظامي من بلد إلى آخر في المنطقة العربية. فالفارق في الأجور لصالح القطاع النظامي بلغ، حسب التقديرات، 10 في المائة في الجمهورية العربية السورية، بينما وصل إلى 50 في المائة بين الشباب في المغرب. أما في لبنان ومصر، فيصل الفارق إلى 30 في المائة، ويقارب 50 في المائة في حالة المرأة في مصر[28]. وتعتمد معظم البلدان العربية قانون الحد الأدنى للأجور، ولكن المؤسسات لا تعمل به دائماً. وهذا الانخفاض في الأجور في القطاع غير النظامي، لا يُناقش بمعزل عن طول ساعات العمل مقارنة بالقطاع النظامي، وقلة الإجازات السنوية، وسوء ظروف العمل، والحرمان من التأمين في أي نظام للضمان الاجتماعي (كمعاشات التقاعد والتأمين الصحي). فأكثر من 70 في المائة من العمال في المنطقة العربية هم خارج أنظمة الضمان الاجتماعي[29]. ويظهر الجدول 3-9 أن نسبة العمل غير النظامي خارج القطاع الزراعي وصلت إلى 67.1 في المائة من مجموع العاملين في المغرب، و51 في المائة في اليمن، و45.9 في المائة في مصر، و35 في المائة في تونس. وهذه الأرقام تفسّر تعاظم دور القطاع غير النظامي في تأمين أكبر عدد من فرص العمل في المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن القطاع غير النظامي كان في عام 2008، يستوعب 48.1 في المائة من مجموع العاملين في مصر.

وبين عامي 1999 و2004، ارتفع معدل نمو دليل شنيدر، الذي يقيس حصة الإنتاج غير المصرح به للسلطات التنظيمية والضريبية، بنسبة 0.42 في المائة في السنة، وهي قيمة تضاهي قيمة ارتفاع الدليل في أوروبا وآسيا الوسطى (الشكل 3-11). وحسب هذا الدليل، يحل المغرب وتليه تونس في

الجدول 3-9 نسبة العاملين في القطاع غير النظامي من مجموع العاملين خارج القطاع الزراعي

البلد	1975 -1979	1980 -1984	1985 -1989	1990 -1994	1995 -1999	2000 -2007	الآونة الأخيرة
الجزائر	21.8		25.6		42.7	41.3	41.3
المغرب		56.9			44.8	67.1	67.1
تونس	38.4	35	39.3		47.1	35	35
مصر	58.7		37.3		55.2	45.9	45.9
لبنان						51.8	51.8
فلسطين						43.4	43.4
الجمهورية العربية السورية				41.7	42.9	30.7	30.7
اليمن				57.1		51.1	51.1

المصدر: OECD, 2009.

طليعة البلدان من حيث حجم الإنتاج غير النظامي (الشكل 3-11). وارتفاع مستوى الإنتاج غير المصرح به يحرم البلدان غير النفطية من عائدات كان يمكن أن تحققها من زيادة الإنتاج وتحصيل الضرائب.

وصعوبة انتقال العاملين من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي يثير من جديد قضية الإصلاحات التي ينبغي تطبيقها لتخفيض تكاليف التشغيل، وتبسيط إجراءات التشغيل، وتحديد المواصفات المطلوبة، وإزالة حواجز الدخول إلى القطاع النظامي.

جيم - الإجراءات الاقتصادية المطلوبة في الأجل القصير

الهدف من هذا المسح هو اقتراح مجموعة من الإصلاحات القصيرة الأجل التي يمكن أن تخفف من حدة البطالة في المنطقة وتساعد الحكومات الجديدة على توظيف النمو في خلق فرص العمل. ولا بدّ من بحث هذه الإصلاحات المطلوبة على ضوء الظروف التي يتفرد بها كل بلد، وتنفيذها بتأنٍ وعناية تجنباً للأخطاء في عملية التطبيق.

الشكل 3-11

دليل شنيدر

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

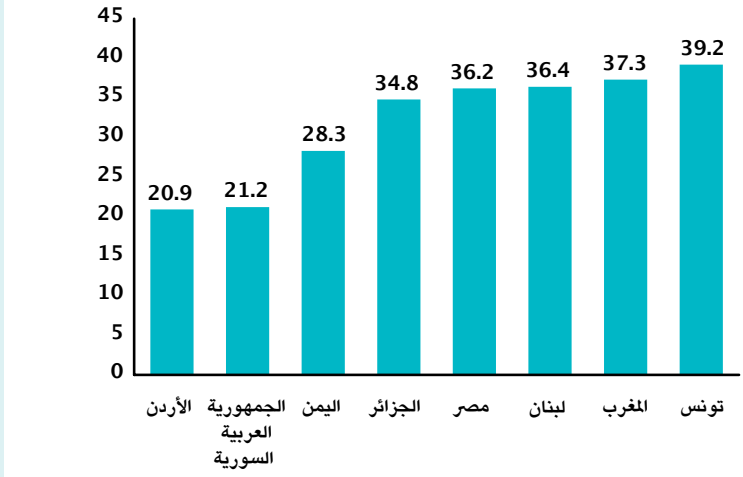

المصدر: Angel-Urdinola and others, 2011.

1. تحسين أثر سياسات الاقتصاد الكلي على العمّال

يتضح من مسح شامل أجري على السياسات المالية والنقدية وعلاقتها بخلق فرص العمل في المنطقة العربية[30] وجود تباعد بين وجهة السياسات العامة وهدف خلق فرص العمل. وهذا التباعد يفسر جزءاً من مشكلة البطالة (الشكل 3-12 والشكل 3-13).

(أ) حوار وطني حول نموذج إنمائي جديد

يجمع النموذج السائد في معظم البلدان العربية بين نقيضين، الاعتماد على القوى العاملة الرخيصة والسعي إلى بناء اقتصاد المعرفة. ومعظم البلدان هي حالياً أمام سياسات متضاربة. وعلى الحكومات الجديدة أن تباشر حواراً مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تصميم نموذج إنمائي جديد، يتجه إلى تشجيع الاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين إنتاجية اليد العاملة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يتناول هذا الحوار مناقشة إمكانات وضع سياسة طويلة الأمد للهجرة. وهذا الحوار يجب أن يدعمه عمل على تحسين أنظمة المعلومات الخاصة بسوق العمل وآليات البحث عن فرص عمل. ومع توفر معظم المؤشرات الأساسية، يبقى مستوى التحليل التفصيلي قاصراً أحياناً عن رسم صورة وافية يمكن أن توجه الإجراءات المتخذة في إطار السياسة العامة في جو حافل بالتقلّبات السياسية والاقتصادية. والتحسّن المطلوب يمكن أن يكون على عدة محاور فيما يلي بعض تفاصيلها.

(1) إضافة إلى مؤشرات سوق العمل الأساسية، يجب جمع معلومات وافية حول العمل اللائق، أي معلومات عن ظروف العمل، وساعات العمل، والأجور في قطاعات مختلفة، وكذلك معلومات عن الإصابات أثناء العمل؛

(2) من الضروري تركيز البحث على القطاع غير النظامي. فمعظم الأدوات الإحصائية التي تجمع بيانات عن العمل، مثل مسوح المؤسسات، لا تغطي القطاع غير النظامي بالمستوى المطلوب. فلا بدّ من استكمال هذه الأدوات بأدوات بحث خاصة تجمع معلومات وافية عن ظروف عمل معظم السكان. وكذلك لا بدّ من بحوث منظمة تستهدف ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة؛

(3) العمل على تحسين نوعية البيانات، وقابلية مقارنتها على مدى فترات زمنية مختلفة، بهدف رصد التقدّم، وقياس مفعول مختلف أدوات السياسة العامة، والعمل على أنظمة جمع البيانات بحيث تنتج بيانات وافية، وموثوقة، وذات جودة عالية، تترصد التغيّرات الدورية التي يشهدها المجتمع؛

(4) التعمّق في دراسة المهارات التي يطلبها القطاع الخاص، بهدف توجيه إجراءات السياسة العامة، وتزويدها بالمعلومات المفصلة اللازمة عن نوع المهارات المطلوبة؛

(5) توسيع نطاق الحصول على بيانات إحصائية مفصلة ذات جودة عالية، بحيث يتجاوز الدوائر

المعنية بصنع السياسة العامة، لأنّ القدرات التحليلية محدودة ضمن الإدارة العامة، ولا بدّ من استكمالها بجهود الأوساط الأكاديمية والبحثية المتخصصة. ويمكن أن يكون لمؤسسات القطاع الخاص الكبيرة اهتمام بالحصول على معلومات عن اتجاهات سوق تبني على أساسها قراراتها بشأن الاستثمار.

(ب) تحسين بيئة الأعمال والإطار التنظيمي

يجب أن يكون الاقتصاد هو مصدر الطلب على الأيدي العاملة. أما الدولة فيمكن أن تضطلع بدور داعم وموجه بطرق متعدّدة، منها سد النقص في فرص العمل لفترات قصيرة من خلال استيعاب جزء من القوى العاملة في القطاع العام أو في برامج الأشغال العامة، لكنها لا تستطيع الحلول محل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وفي الأزمات، يمكن أن تتدخل الدولة، على أن يقتصر تدخلها على فترة زمنية محدودة. ويجب أن يكون توجه السياسة العامة نحو توفير فرص العمل لذوي التحصيل العلمي من السكان، على أن يستمر العمل نحو زيادة الفرص وتحسين الظروف في القطاع النظامي. وفيما يلي أمثلة عن الإصلاحات التي يمكن العمل بها في الأجل القصير.

(1) إجراء إصلاحات تنظيمية شاملة في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ومن هذه الإصلاحات التي تسهم في دعم توليد فرص العمل إخراج أسواق المنتجات من دائرة الاحتكارات النظامية وغير النظامية، وتطبيق القوانين والأنظمة بالتساوي، وتقصير الوقت والحد من الجهد اللازم لتأسيس المشاريع. وتوضح بحوث أجريت مؤخراً أن تحسين أنظمة الأعمال وقواعد إدارتها هو عامل يفوق في الأهمية إصلاح قانون العمل في تحسين القدرة على خلق فرص العمل[31]. فمن وسائل تخفيف الضغط على القطاع العام توفير فرص عمل جيدة في القطاعات الأخرى؛

(2) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة المشاريع، لأن معظم قطاع الأعمال في المنطقة العربية هو من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فلا بدّ من استراتيجية فاعلة لدعم هذه المشاريع، يكون لها أثرها على الاقتصاد بأسره. وهذا الدعم يمكن أن يشمل تسهيل الحصول على التمويل، والمشورة القانونية، وتعزيز العلاقات بين المشاريع والشركاء في مختلف مراحل سلسلة القيمة. ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجية برنامج تطوير شركات التوريد المحلية في مصر، حيث تعمل وزارة التجارة والصناعة مع شركات توريد محلية على استيفاء معايير النوعية لأيّ شركة متعددة الجنسيات.

(ج) مراجعة السياسة المالية

تفيد التقارير بوجود علاقة ترابط سلبي بين النفقات العامة والأنظمة الضريبية وتوليد فرص العمل. وتنطبق النتيجة نفسها عند دراسة السياسة النقدية ونظام سعر الصرف. ويبدو أن العلاقة العكسية بين معدّل التشغيل ومعدل التضخم في الاقتصاد (منحنى فيلبس)، مقلوبة في المنطقة العربية. ويبدو أن نظام ربط سعر الصرف الذي تطبقه معظم البلدان العربية أضعف قدرتها التنافسية وقدرتها على خلق فرص العمل. ووفقاً للتوصيات الواردة في تقرير التحديات الإنمائية العربية لعام 2011، من الضروري أن تعتمد البلدان العربية سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي وسياسات قطاعية أكثر مرونة، وأن تعمل على تعزيز كفاءة السياسة المالية. ومن أبرز الأولويات استخدام الاستثمار العام لتسهيل النشاط الاقتصادي في القطاعات النظامية التي تختزن طاقات كبيرة لتأمين فرص العمل اللائق. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وتشجيع الاستثمار في قطاعات الإنتاج.

وعلى صعيد تحصيل الضرائب، من الضروري أن يتركز العمل في المنطقة العربية على معالجة

تحسين أنظمة الأعمال وقواعد إدارتها هو عامل يفوق في الأهمية إصلاح قانون العمل في تحسين القدرة على خلق فرص العمل

الشكل 3-12 علاقة الترابط بين معدّل نمو النفقات العامة وحركة التشغيل

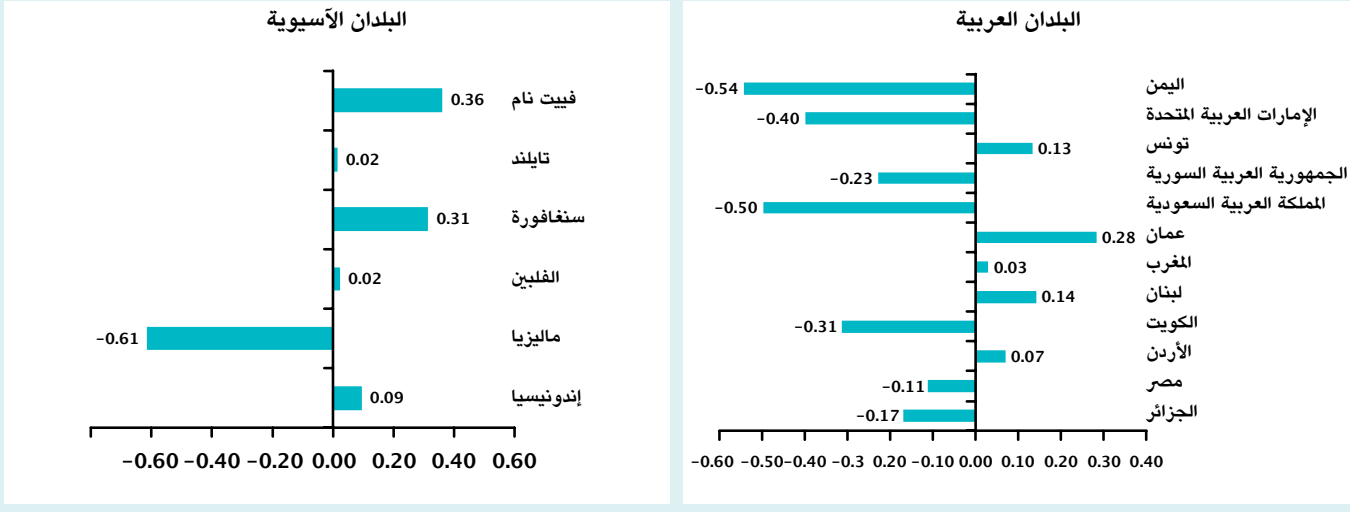

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي، http://data.worldbank.org/indicator.

الشكل 3-13 علاقة الترابط بين الإيرادات الضريبية وحركة البطالة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

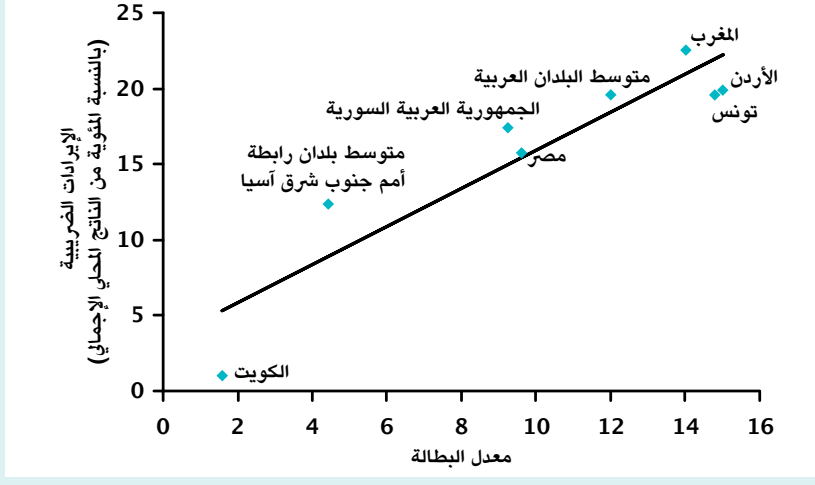

المصدر: ESCWA, 2011.

الفساد، وإرساء مقوّمات الحكم السليم. ويجب العمل على اعتماد معدّل للضريبة يكون كافياً لتعزيز النمو وخلق فرص العمل، ضمن إطار تنظيمي فاعل وواضح، يشجع الأفراد على العمل، والتوفير، والاستثمار، في الأسواق النظامية. ففي المنطقة العربية نهجان مختلفان في تحصيل الضرائب:

(1) البلدان التي تحقق إيرادات من تصدير النفط وإعادة توزيع جزء من إيراداته على السكان من غير فرض ضرائب على الدخل. وهذا ما تفعله معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا؛

(2) البلدان غير النفطية حيث دخل الفرد منخفض، تعتمد على الأسواق الأجنبية أو على بعض المصادر الأجنبية في الدخل، كالمساعدات وتحويلات العاملين في الخارج، كما في حالة الأردن، وتونس، ولبنان، أو تعتمد على مزيج من المساعدات والمصادر الريعية، كما في مصر، حيث الاعتماد على الموارد الطبيعية والإيرادات من قناة السويس.

وفي غياب أنظمة الضرائب الشاملة والتصاعدية، تعتمد المجموعة الثانية من البلدان على تحقيق الإيرادات من الضرائب على القيمة المضافة. وهذه الضرائب هي ضرائب مباشرة لا توزّع عبء الضريبة على أساس حجم الدخل الفردي أو ربح الشركات. وتدرك بلدان المنطقة تدريجياً أن الأنظمة الضريبية العادلة تملك قدرة على تثبيت الاستقرار السياسي وبدأت تقوم بالخطوات اللازمة لتعديل الأنظمة الضريبية في هذا الاتجاه. ففي الميزانية الجديدة

للسنة المالية 2011-2012، تقترح الحكومة المصرية، فرض ضريبة على أرباح رأس المال، أي على الإيرادات المحققة من العمليات المالية، كالأرباح من عمليات البورصة والعقارات. وهذا الإجراء يؤدي إلى رفع معدّل الضريبة بنسبة 5 في المائة على الشريحة العليا من الدخل.

وعلى صعيد الإنفاق، يمكن معالجة البطالة الدورية باعتماد سياسات الحوافز المؤقتة كسياسة «التوقف ثم الانطلاق» المعتمدة في تونس، منذ عام 2012 (الشكل 3-14).

ووضعت هذه السياسة لتكون بمثابة حافز مؤقت لزيادة الاستثمار على حساب النفقات التشغيلية. وهي تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية إلى مستوى مقبول، واستيفاء شروط تحمّل الدين في الأجلين المتوسط والطويل. ويبيّن تحليل غياب الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي في تونس خلال الأزمة أن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى تجريد البلد من القدرة على تحفيز الطلب، وبالتالي القدرة على إدارة الحساب الكنيزي للبطالة.

(د) زيادة العنصر الإنمائي في النفقات الحكومية

يبيّن تحليل على سلسلة من بيانات المقاييس الاقتصادية لمجموعة من البلدان العربية[32] أنّ معدل الاستثمار هو المتغيّر الإحصائي الوحيد الذي يفسر مستوى البطالة في المنطقة. فإذا ما ارتفع معدل الاستثمار بنسبة 1 في المائة، ينخفض معدّل البطالة بنسبة 0.24 في المائة. غير أن النمو الاقتصادي الذي حققته البلدان العربية من خلال الاستثمار لم يكن كافياً للتأثير على خلق فرص العمل. ولم تلاحظ أي علاقة إحصائية بين النمو والبطالة حتى عندما يُحسب التغيير في التركيب خلال هذه الفترة بإضافة أثر الفترة الثابتة. وفي هذه الحالة، يرتبط التضخم سلباً بالبطالة على النحو الذي يبيّنه منحنى فيلبس. وإذا ارتفع معدّل التضخم بنسبة 10 في المائة، يفترض أن ينخفض معدل البطالة بنسبة 0.2

الشكل 3-14 التحفيز المالي في تونس

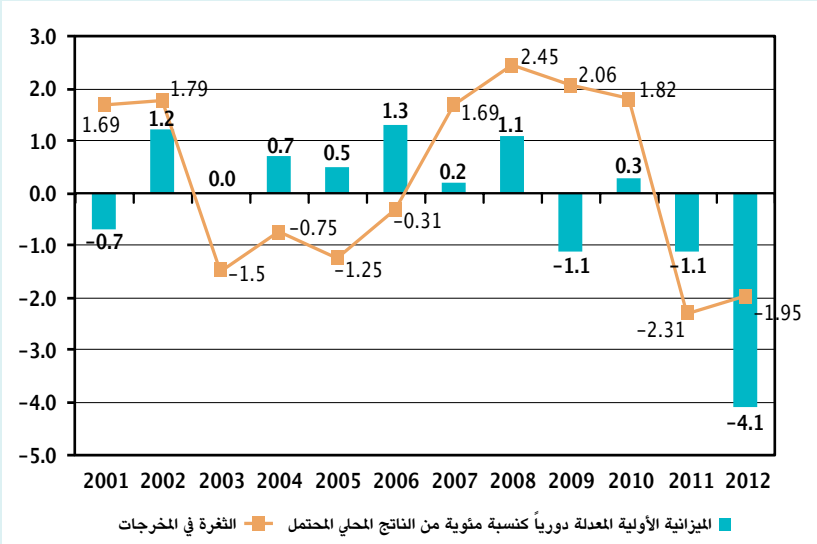

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من المعهد الوطني للإحصاء، تونس.

في المائة، وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بتأثير الاستثمار. ويبدو أن الاستثمار هو استراتيجية ضرورية لخفض معدّل البطالة في البلدان العربية.

(ه) إعادة تخصيص جزء من النفقات العسكرية لأغراض تنمويّة

يظهر (الشكل 3-15) أن البلدان العربية تخصص أكثر من 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض الإنفاق العسكري. وهذه النسبة تفوق بمرتين المتوسط العالمي. والإنفاق للأغراض العسكرية ينطوي على فرصة ضائعة، إذ يحول دون تخصيص ما يكفي من الموارد للتعليم والصحة العامة. وتخصص البلدان العربية نسبة 3.95 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم بينما يبلغ المتوسط العالمي 4.45 في المائة. وتخصص هذه البلدان نسبة 2.44 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للصحة العامة، بينما يبلغ متوسط الإنفاق العالمي على هذا القطاع 5.75 في المائة.

والجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكري يجري على شراء سلع مستوردة لا تحقق

أي نتائج اقتصادية ولا تؤثر على المعامل الكنيزي المضاعف لأنها لا تدعم الصناعة المحلية ولا أي قطاع آخر من القطاعات ذات القيمة المضافة. ومن الضروري أن يركز إصلاح أنماط الإنفاق الحكومي على هذا الانحياز الواضح للإنفاق العسكري، وإلا لن يكون لتدابير الوقاية من التقلّبات الدورية التي تتخذها بلدان عديدة أثر يذكر على خفض البطالة في الأعوام المقبلة. وفي ظل النمو السكاني وارتفاع نسبة الشباب الباحثين عن عمل مجز، ينبغي للبلدان العربية أن تجد سبيلاً لحل النزاعات التي يُحتمل أن تنشأ في المستقبل.

(و) زيادة التشغيل في القطاع العام: برامج الإشغال العامة وسياسات التدخل في سوق العمل

قد يكون تأمين فرص العمل لفترة قصيرة في القطاع العام للعاطلين عن العمل من ذوي التحصيل العلمي إجراءً مؤقتاً قد تدعو الحاجة إلى العمل به ولو غير مستحسن في الفترات الانتقالية. ومن الضروري تحديد فترة العقود التي تندرج في هذا الإطار منذ البداية وإخضاعها لشروط تطوير المؤهلات ومتابعة الإرشادات المهنية طيلة فترة العقد.

وفيما يتعلق ببرامج الأشغال العامة، اقترحت الإسكوا أن تكون هذه البرامج أداة تستطيع الحكومات من خلالها تقديم المساعدة المباشرة في التشغيل، ولا سيما للفئات المحتاجة[33]. ويمكن لهذه البرامج أن تكون أداة للحد من الفقر، وهي تصمّم عادة لتوفير فرص العمل ومصادر الدخل لأكثر السكان تضرراً من الأزمات الاقتصادية. وفي المنطقة العربية، يملك العراق ومصر واليمن خبرة في برامج الأشغال العامة الضخمة، تنفق في إطارها ملايين الدولارات، معظمها في المناطق الريفية. وتسعى هذه البرامج إلى تحقيق هدفين، الأول هو خلق فرص العمل والثاني هو تطوير بنية اقتصادية واجتماعية حيوية في المناطق المهمشة.

أما سياسات التدخل في سوق العمل، فهي سياسات طُبّقت سابقاً في المنطقة العربية. وتقضي بتدخل الحكومات في أسواق العمل لتأمين الحماية من التداعيات الناتجة من الظروف الاقتصادية. ويكون تدخل الحكومات، عادة، لدعم التوافق بين المعروض من الأيدي العاملة والمطلوب منها، وزيادة الموارد البشرية المتاحة للاقتصاد وتحسين نوعيتها، وضمان سلامة سير سوق العمل. ومن الأدوات التي تستخدمها الحكومات على هذا الصعيد إصلاح أنظمة سوق العمل، وتأمين خدمات التشغيل، وتأمين التدريب لبرامج الأشغال العامة، وإعانات التشغيل، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة[34]. وتتميّز هذه البرامج بقدرتها على أن تكون آلية فاعلة لمعالجة البطالة في ظل الأزمات، وهي اليوم تنفذ في تونس، حيث عمل الحكومة مع الجهات المانحة على إطلاق برامج تستوعب أعداداً كثيفة من الأيدي العاملة. وتركز هذه البرامج على تحسين مستوى معيشة السكان في المناطق الضعيفة اقتصادياً والمناطق الحضرية في البلد[35].

وبدأت المملكة العربية السعودية تنفيذ سياسات هادفة للتدخل في سوق العمل، الهدف منها معالجة ضعف مشاركة النساء في سوق العمل. وعلى أثر تطبيق قانون نافذ منذ عام 2006، يفترض أن تحل نساء سعوديات محل الأجانب في محلّات بيع التجزئة[36]. وفي الوقت نفسه، أطلقت وزارة العمل

الجدول 3-10 تفسير معدّل البطالة في المنطقة

المتغير	الأثر الثابت	الأثر عبر الفترات والأثر الثابت
C	***17.72	***19.7
معدل الاستثمار	***-0.24	***-0.31
معدل التضخم	-0.00018	-0.027
معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.01	-0.01
R-squared	0.79	0.85
Adjusted R-squared	0.78	0.81
S.E. of regression	3.01	2.83
Sum squared resid	1775.38	1321.01
Log likelihood	-518.14	-487.39
F-statistic	68.42	21.62

المصدر: حسابات الإسكوا.

مبادرة لتشجيع النساء على العمل من المنزل[37]. ويندرج في الإطار نفسه برنامج MANFORME في تونس[38]، ومشروع المنار في الأردن[39]، وبرامج التدريب المهني في مصر والمغرب، وأجزاء من مشروع MEDA في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان[40].

غير أن تنفيذ هذه البرامج يتطلب قدراً من الحذر والتنبه، حتى لا تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى البعيد. ولا بدّ من أن يستند التنفيذ إلى دراسات تتحسّب لنتائج الإخفاق. ففي بلدان مثل تونس، تعتبر هذه البرامج مصدراً جديداً من مصادر الوظائف العامة، وقد ألقى تنفيذها بأعباء ضخمة على الميزانية. ويظهر التحليل كذلك أن برامج الإصلاح نجحت في تكوين جيوب من الامتياز، لكنها لم تتمكن من تحقيق تغيير اقتصادي جذري واسع النطاق[41]. والجدير بالذكر أن التغيير الجذري من خلال التحوّل الهيكلي في الاقتصادات العربية، والتنويع بعيداً عن القطاعات الريعية، والتركيز على القطاعات المتقدمة تكنولوجياً، قد أدرج ضمن الأولويات في البلدان العربية، وبلغ هذا المسار مستوى مشجعاً في بعض المجالات. فحصة قطاع الصناعة التحويلية، وكذلك قطاع الخدمات والاتصالات والتجارة والسياحة، تتزايد بسرعة. وقد باتت الصناعة التحويلية ثاني أكبر القطاعات في الأردن ومصر[42]. غير أن الكثير من المؤسسات الصناعية لا تزال على مسار يتسم بتدني المهارات، وتدني القيمة المضافة، وتدني الإنتاجية، وكثيرا ما تستعين بالأيدي العاملة المهاجرة، وهذه الصفات تظهر ضعف عنصر المعرفة في الاقتصاد.

2. إصلاح قانون سوق العمل بهدف إكسابه المزيد من المرونة والحفاظ على آلية الضمان الاجتماعي

باشرت بلدان عربية عديدة بإصلاح قانون العمل، ولا سيما عُمان ومصر واليمن في عام 2003، والعراق وقطر في عام 2004، والمملكة العربية السعودية في عام 2005، والإمارات العربية المتحدة في عام 2007، والأردن والجمهورية العربية السورية والكويت في عام 2010[43]. وقد أسهمت التعديلات التي أدخلت على قانون العمل في التخفيف من صرامة الشروط المدرجة في العقود المحدّدة الأجل، وسهلت على أصحاب العمل مهمة تكييف القوى العاملة حسب الظروف الاقتصادية. غير أن المطلوب هو نهج جديد أكثر تحرراً. فاستمرار أزمة التشغيل في البلدان العربية، على الرغم من الأموال والجهود التي استثمرتها الحكومات والجهات المانحة الدولية، كان مصدر قلق طوال العقد الماضي.

استمرار أزمة التشغيل في البلدان العربية كان مصدر قلق طوال العقد الماضي

(أ) التأمين في حالة البطالة

يمكن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحماية العمال في ظل قانون عمل يهدف إلى «حماية دخل العامل وليس حماية الوظائف». ولتحقيق هذا الهدف تقترح الإسكوا نموذجاً يرتكز على التوازن بين:

(1) تخفيض كلفة الصرف؛
(2) وإنشاء نظام عام للتأمين في حالة البطالة.

الشكل 3-15
الإنفاق العام بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المتوسط للفترة 2005-2009

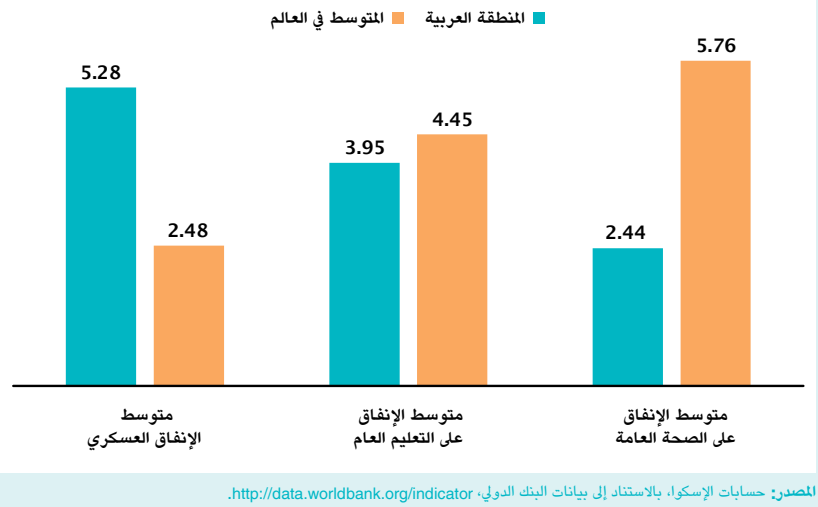

المصدر: حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي، http://data.worldbank.org/indicator.

ويسود توافق عام على اعتبار التأمين في حالة البطالة وسيلة من وسائل التثبيت الاقتصادي. فهذا التأمين يسمح للمستهلكين بمواجهة مخاطر التقلّبات الحادة في الدخل نتيجة لخسارة الوظائف.

ويضع في متناول المستهلكين وسيلة تمكنهم من الاستهلاك، ولا سيما للعاطلين عن العمل الذين لا يملكون القدرة على الاقتراض. والأثر العام لهذه السياسة على الاقتصاد الوطني هو ذو طبيعة معقدة. وبهدف الحصول على تقديرات أولية لأثر هذه الآلية في البلدان العربية، يمكن إجراء محاكاة باستخدام نسخة معدّلة من نموذج ميراج[44]. ويفترض هذا النموذج في عام 2013 وجود مؤسسة تعطي العاطلين عن العمل تعويضات للبطالة. ويفترض أن يعادل التعويض 25 في المائة من أجر العمل، وهي نسبة تعادل متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المرفق الثاني). ويموّل هذا التعويض من ضرائب إضافية على العمل مع الحفاظ على المستوى الأولي للمستحقات الصافية. ولا يدخل في تمرين المحاكاة تقييم أثر خفض كلفة الصرف من الخدمة مع أن هذه السياسة يفترض أن تزيد من مرونة التشغيل مع حركة النمو. وهكذا يفترض أن تبقى مرونة التشغيل ثابتة. وهذا يعني أن تقدير الكلفة الاقتصادية لهذه السياسة هي عند الحد الأقصى. ووفقاً لتمرين المحاكاة، سيؤدي إنشاء نظام لتأمين البطالة في البلدان العربية إلى زيادة الضرائب على العمال. وفي البلدان غير المنتجة للنفط وفي المملكة العربية السعودية حيث البطالة مرتفعة ستبدأ هذه الزيادة من حوالى 3 إلى 4 نقاط (الشكل 3-16).

خطط التأمين في حال البطالة متى صمّمت بشكل جيد تضمن الحماية اللازمة للعاملين في أسواق عمل تتسم بقدر كبير من المرونة

وتشير المحاكاة إلى أنّ التكلفة الإجماليّة لهذه السياسة تعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بأسرها (الشكل 3-17). وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي سيكون أعلى في البلدان غير المنتجة للنفط حيث يمكن أن تصل الخسارة إلى 2.06 في المائة، وإلى 3.25 في المائة في المغرب، و2.43 في المائة في مصر، و1.32 في المائة في تونس. وسيكون للزيادة في الأجور أثر هام على تراجع القدرة التنافسية، ولا سيما في البلدان غير المنتجة للنفط، وهذا يفسر تراجع الصادرات (الشكل 3-18).

وينبغي مقارنة هذه التكلفة مع البرامج المنفذة حالياً في العديد من البلدان العربية للحد من البطالة. ففي تونس مثلاً يوجد 11 برنامجاً ضد البطالة تتجاوز كلفتها 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات البنك الدولي. ولتحليل تكاليف مثل هذه البرامج وفوائدها وآليات تنفيذها لا بدّ من النظر في آثارها المختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد هذا الاقتراح مراجع عديدة[45] والتي تخلص إلى أنّ خطط التأمين في حال البطالة متى صمّمت بشكل جيد تضمن الحماية اللازمة للعاملين في أسواق عمل تتسم بقدر كبير من المرونة. ويشير المرجع إلى أنّ إيران والجزائر والكويت ومصر بلدان تعتمد بالفعل أنظمة تأمين في حال البطالة غير أنّ مثل هذه الأنظمة نادراً ما تستخدم لأنّ عامة الشعب لا تعي فوائدها، وشروط الانتساب إلى هذه الأنظمة تحدّ من إمكانية الانتساب بمجموعة معيّنة. وتضاف إلى ذلك صعوبة توثيق قرار الصرف «المبرر» من الخدمة، ومفاعيل هذا القرار على المعنيين به، ومخاطر التسريح المحدودة عموماً في حالة أصحاب العقود القابلة للتجديد لفترات غير محدودة والذين تغطيهم أنظمة أخرى.

ومن منافع أنظمة التأمين في حال البطالة أنها أداة تحمي العمال الذين لا يتحسّبون لحالة البطالة. ورفاه الأسر التي تستفيد من هذه الأنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية هو في المتوسّط أقل بنسبة 3 إلى 8 في المائة فقط من رفاه الأسر التي لم تعش حالة البطالة[46]. وفي غياب التأمين في حال البطالة، يتراجع متوسّط الإنفاق على الاستهلاك بنسبة 20 في المائة تقريباً[47].

ومن جهة أخرى قد تؤثر برامج التأمين في حال البطالة على القرارات المتعلقة بالتشغيل. فلهذه

البرامج آثار على جهود البحث عن عمل وعلى الحد الأدنى من الأجور الذي يقبل به المستفيدون منها. ونتيجة لذلك، يمكن أن تصبح فترات البطالة أطول بما أنّها تأتي بفوائد مغرية، أو أقصر في حال شملت البرامج موارد إضافية يصبح البحث عن عمل من خلالها أكثر فعاليةً. كما يتحسّن موقف الباحثين عن عمل في التفاوض بفضل الفوائد التي يجنونها في حال البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الأجور وبالتالي إلى زيادة البطالة التوازنية[48]. ويمكن أن يؤثر التأمين في حال البطالة أيضاً على قرارات تخصيص الموارد مثل إعادة تنظيم المؤسسات وقرارات الصرف.

وفي عدد من البلدان يجري النظر في اعتماد أنظمة التأمين في حال البطالة. وحالياً، تعتبر مثل هذه البرامج فعالة في البحرين ومصر. وفي الأردن، بدأ اعتماد التأمين في حال البطالة على مراحل بدءاً بخطة مساهمة محددة[49]. وينفّذ في كل من المملكة العربية السعودية وعُمان برنامج للإعانات في حال البطالة منذ عام 2011، في حين تدرس الإمارات العربية المتحدة احتمال تنفيذ برنامج مشابه[50].

(ب) وضع آلية للضريبة على القيمة المضافة لأهداف اجتماعية

في نظام بسماركي، تستخدم الضرائب على الأجور لتمويل المستحقات الاجتماعية. وهذه الضرائب تشكّل الفرق بين إجمالي الأجور المدفوعة من قبل صاحب العمل، والدخل الصافي الذي يحصل عليه العامل. وفي ظل هذه الممارسة، يشجّع تخفيض كلفة اليد العاملة الشركات على تشغيل المزيد من العمال، وتحسين هوامش الربح والقدرة التنافسية.

فمن الأسباب التي تبرّر استمرار ارتفاع معدلات البطالة كلفة اليد العاملة أو الاقتطاع من الأجور. وهذا الاقتطاع هو الفرق بين ما يدفعه صاحب العمل وما يحصل عليه العامل. ويتخذ على سبيل المثال وضع تونس باعتبار أنّ تركيبة الأجور تساوي فيها 100 في المائة. ويمثّل الاقتطاع من الأجر والمساهمات لأغراض اجتماعية الفرق بين المبلغ الإجمالي الذي يدفعه صاحب العمل - الذي يشكل 100 - والتكاليف التي يتكبّدها. ويبيّن الجدول أنّ القيمة المقتطعة للضرائب قد زادت بنسبة 4 في المائة في الفترة من 1990-2000 (23.5 في المائة) إلى 2000-2010 (27.6 في المائة). وفي الفترة الأخيرة 2008-2010، واصلت النسبة المقتطعة للضرائب الارتفاع لتبلغ 28.2 في المائة، وهي التكاليف التي تقع على عاتق صاحب العمل. وقد يتطلّب تخفيض معدلات البطالة الحد من النسبة المقتطعة من الأجر للضرائب (الجدول 3-11).

ويقوم مبدأ الضريبة على القيمة المضافة للأغراض الاجتماعية على الحد من المساهمات التي يدفعها أصحاب العمل والتعويض عن ذلك بزيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة لتمويل الحماية الاجتماعية للعاملين. ونظراً إلى بساطة هذه الآلية وأثرها المباشر على كلفة اليد العملة، أتجه العديد من البلدان إلى اعتمادها أو دراسة إمكانية اعتمادها. وألمانيا والدانمرك هما البلدان

الشكل 3-16 الضرائب على العمال (بالنقاط الأساسية)

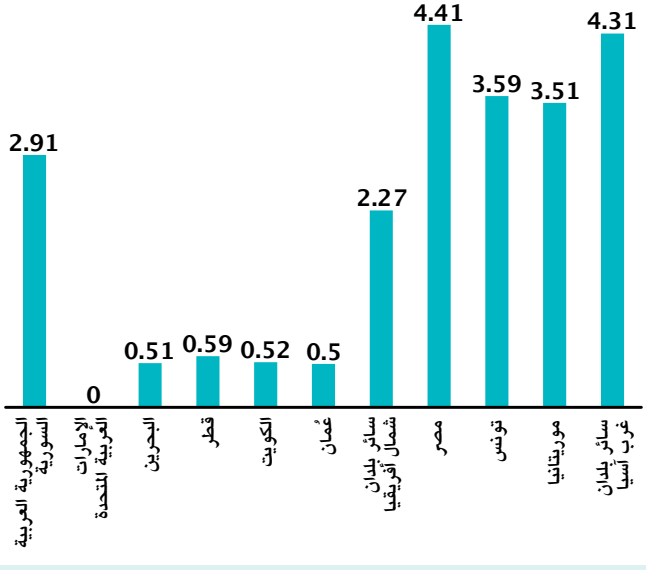

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

اللذان حققا النجاح الأبرز في اعتماد الضريبة على القيمة المضافة للأهداف الاجتماعية. ففي أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، ارتفعت معدلات البطالة في الدانمرك، وتفاقم العجز في الاقتصاد وميزان المدفوعات. وللتصدي لهذه المشكلة، اعتمدت الحكومة الاشتراكية في الدانمرك حزمة من الإصلاحات منها الضريبة على القيمة المضافة للأغراض الاجتماعية. وأدّت هذه الحزمة مباشرة إلى تحسّن القدرة التنافسية بنسبة 5 في المائة وإلى خفض معدّل التضخم وتحسّن في هوامش الربح. ولم يكن أثر هذه الإصلاحات على البطالة على القدر نفسه من الأهمية، غير أنّ معدلات البطالة انخفضت من 10 في المائة في مطلع التسعينات إلى 4 في المائة في عام 2011. واعتمدت ألمانيا في عام 2007 نظاماً للضريبة على القيمة المضافة للأغراض الاجتماعية اقتضى رفع نسبة هذه الضريبة من 16 في المائة إلى 19 في المائة لتمويل التخفيض في المساهمات في حال البطالة. وكانت نقطة واحدة من هذه الضريبة كافية للتعويض عن التخفيض في المساهمات. وفي فرنسا، بدأ النقاش حول اعتماد مثل هذه الحلول منذ زمن طويل وهو لا يزال جارياً. وتمت مناقشة هذه القضيّة بالتفصيل في عام 2007 كما عادت مؤخراً إلى دائرة المناقشات العامة. وأجريت دراسات متعددة حول هذا الموضوع، وبيّنت نماذج المحاكاة أنّ نقطة من الضريبة على القيمة المضافة تعوّض عن 1.5 نقطة من المساهمات لأغراض اجتماعية. ووفق تقديرات الإدارة العامة للخزانة التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة والتشغيل في فرنسا يؤدي تخفيض المساهمات للأغراض الاجتماعية من الأجور المتدنية وتمويلها عبر زيادة 1.5 نقطة من الضريبة على القيمة المضافة إلى تأمين أكثر من 300 ألف فرصة عمل جديدة في الأجل المتوسط.

وقد يؤدي اعتماد هذه الضريبة في بعض بلدان المنطقة العربية إلى الحد من كلفة اليد العاملة التي يتكبدها أصحاب العمل، وذلك من دون الحاجة إلى تخفيض فوائد شبكات الضمان الاجتماعي. واستخدمت نسخة معدّلة من أداة ميراج للمحاكاة لتقييم الأثر الاقتصادي الناتج من اعتماد ضريبة على القيمة المضافة لأغراض اجتماعية. وفي المحاكاة جرى تخفيض الضرائب على اليد العاملة بنسبة 50 في المائة والمحافظة على مستويات فوائد الضمان الاجتماعي. وتمويل الفارق بين المساهمات في الضمان الاجتماعي والفوائد المحققة منه يفترض أن يكون من خلال ضريبة غير مباشرة إضافية تعرف بالضريبة على القيمة المضافة لأغراض اجتماعية. وتبيّن المحاكاة أنّ نسبة الضريبة على القيمة المضافة لأهداف اجتماعية تختلف بين بلد وآخر، وتتراوح بين 6.79 في المائة في البحرين، و4.14

الشكل 3-17 حركة الناتج المحلي الإجمالي

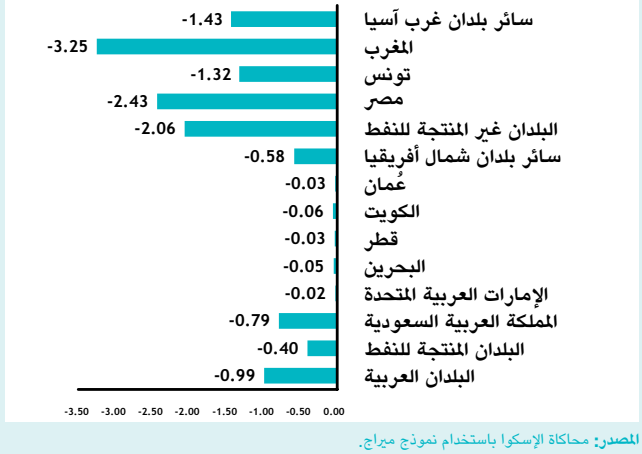

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 3-18 حركة الصادرات

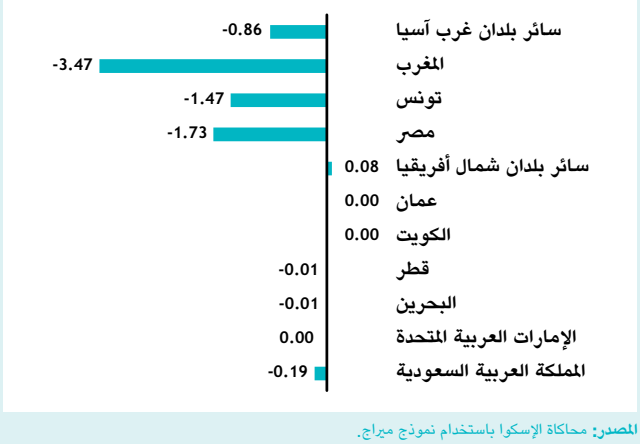

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

في المائة في تونس و0.07 في المائة في مصر (الشكل 3-20). وهذه الاختلافات هي نتيجة للفرق في نسبة المساهمات في الضمان الاجتماعي القائمة بالفعل في هذه البلدان. وللحد من كلفة اليد العاملة أثار على معدلات البطالة في هذه البلدان. ويبيّن (الشكلان 3-23 و3-24) أنّ معدلات البطالة تتراجع في جميع البلدان، وبشكل خاص في تونس حيث يبلغ التراجع 7.7- نقطة في صفوف العمال غير المهرة و14.9- في صفوف العمال المهرة. وفي هذه الأرقام دليل على أنّ المساهمات في الضمان الاجتماعي مرتفعة في نسبتها ومستوى تغطيتها في تونس. وتؤدي هذه الضريبة أيضاً إلى تعزيز القدرة التنافسية وخلق ديناميات عمل جديدة وإلى تراجع ملحوظ في البطالة. ولذلك من المتوقع أن تتيح للبلدان العربية فرصاً جديدة للنمو قد تبلغ وفق تقديرات نموذج المحاكاة 0.66 في المائة في المنطقة ككل. وتشير التقديرات إلى أنّ معدلات النمو يمكن أن تتجاوز 6 في المائة في تونس، التي يمكن أن تجني فوائد هامة من هذه الخطوة الإصلاحية. في حين تبقى آثار مثل هذه السياسات محدودة في بلدان مثل مصر حيث تغطية الضمان الاجتماعي محدودة في سوق عمل يطغى عليها الطابع غير النظامي.

وآثار هذه السياسة على إعادة توزيع الموارد تختلف بين بلد وآخر. فزيادة الضرائب غير المباشرة من السياسات التي لا تشجع إعادة التوزيع. ولا بد أيضاً من دراسة سياسات جباية الضرائب، فالتهرّب من دفع الضرائب شائع في معظم البلدان العربية، علماً أنّ جباية الضرائب غير المباشرة أسهل من جباية الضرائب المباشرة.

(ج) تشجيع العمل بدوام جزئي

لا بدّ من تشجيع العمل بدوام جزئي وإتاحة إمكانية ذلك على نطاق أوسع. فدوام العمل في الإدارات العامة من أهمّ الأسباب التي تدفع بالباحثين عن عمل، لا سيما النساء، إلى تفضيل الوظائف في القطاع العام. ويمكن لتأمين فرص العمل بدوام جزئي أن يخفف من هذه المخاوف ويزيد مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي تلك الحالة ينبغي تكييف المساهمات في الضمان الاجتماعي بحيث تشمل العاملين بدوام جزئي.

(د) إصلاح خدمات مكاتب التشغيل

تعاني مكاتب التوظيف العامة في المنطقة العربية من محدودية خدماتها، ومن الأسباب الرئيسية لذلك تغطيتها المحدودة والفوائد القليلة التي تؤمنها. فنسبة الباحثين عن عمل الذين وجدوا عملاً من خلال هذه المكاتب متدنية[51]. وتشير الإحصاءات إلى أن 18 في المائة من الذين سُجّلوا في مكتب خدمات التشغيل التابع لوزارة العمل في البحرين في الفترة من عام 2005 إلى عام 2007 وجدوا عملاً من خلال المكتب. وفي مصر، 29 في المائة من المسجلين لدى الإدارة المركزية للتشغيل ونظام المعلومات الخاصة بسوق العمل وجدوا عملاً من خلال هذه المكاتب في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2010.

الجدول 3-11
الحصة المقتطعة من الأجر للضرائب وللمساهمات الاجتماعية في تونس (بالنسبة المئوية)

	المتوسط في الفترة 2000-1990	المتوسط في الفترة 2010-2001	المتوسط في الفترة 2010-2008
أولاً - تكاليف صاحب العمل	100	100	100
المساهمات لأغراض اجتماعية	10.1	10.3	9.8
مساهمات صاحب العمل الأخرى	2.7	3.4	4.4
ثانياً - إجمالي الأجر	87.3	86.3	85.9
مساهمة الموظف الاجتماعية	5.0	5.8	5.0
الضريبة	5.8	8.5	9.1
ثالثاً - الأجر	76.5	72.4	71.8
الحصة المقتطعة للضريبة وللمساهمات الاجتماعية	23.5	27.6	28.2

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من المعهد الوطني للإحصاء، تونس.

في الأردن، 3 في المائة من المسجلين لدى مركز التشغيل الوطني وجدوا عملاً من خلال المركز في الفترة من عام 2004 إلى عام 2010

وفي الأردن، 3 في المائة من المسجلين لدى مركز التشغيل الوطني وجدوا عملاً من خلال المركز في الفترة من عام 2004 إلى عام 2010. وفي لبنان، تلقت المؤسسة الوطنية للاستخدام 1370 طلباً بحثاً عن عمل فقط في الفترة من عام 1998 إلى عام 2005، وعرضت المؤسسة 450 فرصة عمل وأمنت العمل لـ 210 باحثين عن عمل فقط. وفي فلسطين، تسجّل أكثر من 300 ألف عاطل عن العمل في مديرية العمل في عام 2008، ولم تتمكن المديرية من تسهيل تشغيل أكثر من 87 فرداً. وفي المملكة العربية السعودية، سهّلت مكاتب التشغيل في وزارة العمل في عام 2008 إيجاد عمل لنسبة 57 في المائة من العاطلين عن العمل المسجلين. وفي تونس، تسجل لدى وكالات التشغيل العامة 300 ألف عاطل عن العمل في عام 2005، وأعلنت عن 110 آلاف عرض عمل فتمكّنت المكاتب من تأمين العمل لحوالى 100 ألف فرد مسجل لديها. ولتحسين فعالية هذه الوكالات وزيادة نسبة الفرص التي تؤمنها، اقترحت الإسكوا حزمة إصلاحات شاملة تعالج المواضيع التالية[52]:

(1) تطوير نهج شامل لخدمات التشغيل العامة: يستند هذا النهج الجديد إلى دروس مستقاة

الشكل 3-19 حركة الناتج المحلي الإجمالي

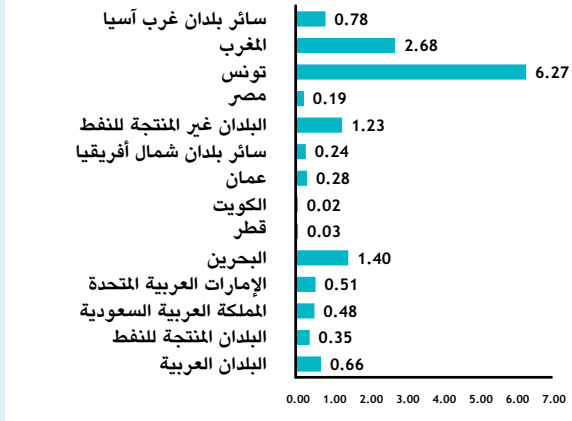

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 3-20 الضريبة على القيمة المضافة لأهداف اجتماعية

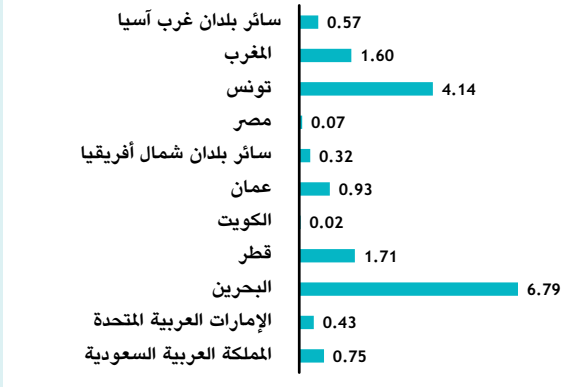

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 3-21 الحركة المطلقة لبطالة اليد العاملة غير الماهرة

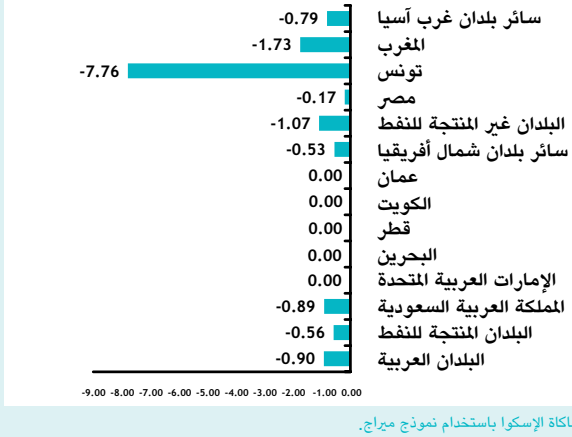

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 3-22 الحركة المطلقة لبطالة اليد العاملة الماهرة

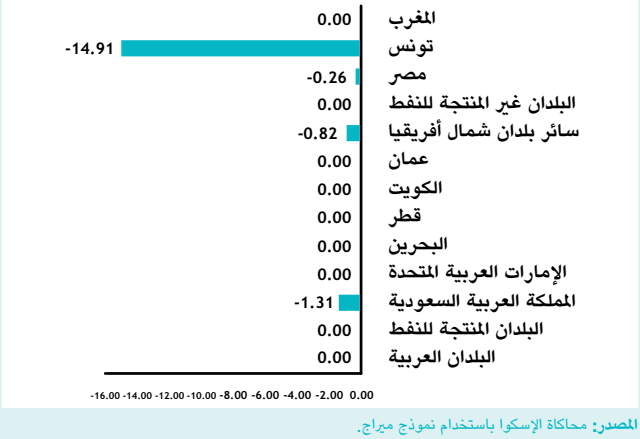

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

من إصلاحات نفذت في بلدان مجلس التعاون الخليجي من أجل إنشاء وكالات جديدة تؤمن الخدمات والتوجيهات المهنية للباحثين عن عمل، وتحدد طاقاتهم ومستلزمات تدريبهم، وتعدّ دورات دراسية أو تدريبية بناءً على احتياجاتهم وعلى متطلّبات الشركات الخاصة. والجدير بالذكر أنّ التنسيق مع الشركات الخاصة قائم لتحديد فرص العمل وتسهيل عملية التشغيل؛

(2) إضفاء الطابع الرسمي على عملية التشغيل: باستثناء وظائف القطاع العام، غالباً ما تكون عملية التشغيل غير رسمية، قائمة على العلاقات الشخصية أو علاقات العمل. ومن شأن الإعلانات العامة وعمليات اختيار المرشحين الموحدة أن تتيح المزيد من الفرص العادلة للأفراد بعيداً عن الشبكات الاجتماعية والعلاقات الأسرية. ولا بد من تطوير هيكلية لسياسات عامة واسعة النطاق تربط بين المشاركين في سوق العمل؛

(3) تعزيز خدمات التشغيل وتسهيل الحصول عليها: من خلال تعزيز التكامل بين خدمات التوجيه والتدريب وتنظيم الاتصال مع الشركات والاطلاع على متطلباتها في منطقة جغرافية معيّنة أو مجال مهني محدد. وتتطلب مثل هذه الخطوات آلية وبنية موسّعة تتيح عرض فرص العمل على العاملين في القطاع غير النظامي؛

(4) تعزيز دور جمعيات أصحاب العمل والنقابات العمالية في إدارة خدمات التشغيل: من الأفضل أن تشارك منظمات المجتمع المدني والإدارات العامة في شبكات أفقية تتعاون في إطارها لزيادة فرص العمل وتسهيل إمكانية تنقّل العمال؛

(5) تعزيز دور مكاتب التشغيل الخاصة: يمكن لمكاتب التشغيل الخاصة أن تؤدي دوراً أكثر فعالية إذا ما تمكنت من تنظيم أنشطتها. وتبذل الجهود لتنظيم معاهد التدريب الخاصة، أما تنظيم مكاتب التشغيل الخاصة فلا يزال متأخراً. وباستثناء الأردن، لا يزال تطوير مكاتب التشغيل الخاصة غائباً من برامج سياسات العمل في سائر البلدان.

(6) تعميم المساواة في تصميم خدمات التشغيل العامة: وفقاً لبعض البيانات، لا يراعي تصميم خدمات التشغيل وتقديمها دائماً المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي. وفي مصر مثلاً، 19 في المائة فقط من الوظائف التي جرى ملؤها في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2010 من خلال مكاتب التشغيل خصصت لباحثات عن عمل. وتبيّن المعلومات المتوفرة أنّ مكاتب التشغيل في معظم البلدان العربية، تتوزّع في محافظات ومناطق مختلفة. ولكن في بعض الحالات، تتركز هذه المكاتب في المدن الكبرى أو المناطق الحضرية. وفي العراق مثلاً، يقع ثلث هذه المكاتب في بغداد، وفي المملكة العربية السعودية يتركّز ربعها في الرياض، وفي لبنان، تتواجد هذه المكاتب في ثلاث مدن رئيسية فقط. وتركز مكاتب التشغيل في المدن الرئيسية والمناطق الحضرية دليل على ارتفاع مستويات التحضر، وينبغي توسيع نطاق هذه المكاتب إلى المناطق الريفية. ويصعب توضيح كيفيّة توزيع الميزانية المخصصة لهذه الخدمات، ومعرفة ما إذا كانت جميع المكاتب توفر الخدمات نفسها وبالجودة ذاتها. فالمعلومات عن توزيع ميزانية خدمات التشغيل العامة بحسب المحافظات أو المناطق ليست متوفرة، وقد تتفاوت جودة الخدمات المقدمة. وفي مصر مثلاً، تتفاوت نسبة المناصب الشاغرة التي تملؤها مكاتب التشغيل ما بين المحافظات. وفي المملكة العربية السعودية، ثمّة تفاوت كبير بين المناطق من حيث عدد الشواغر التي تعلن عنها مكاتب التشغيل. ولا بد من النظر في

لا يراعي تصميم خدمات التشغيل وتقديمها دائماً المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي

هـذه التفاوتات بتأن وحـرص، إذ يمكن أن تدلّ مـن جهـة على اختـلاف فـي مسـتويات فعالية مكاتب التشـغيل، كما يمكن أن تنتج من ظروف خاصة بسوق العمل في مناطق مختلفة في البلد الواحـد. ومكاتب التشـغيل العامة مسـؤولة عن إدارة آليـات تأمين العمل وعـن تنفيذها. وتعمل هـذه المكاتب أيضـاً على تسـجيل العاطلين عن العمل، وتوزيع فوائد التأميـن في حال البطالة، ومتابعـة التغيّـرات فـي حركة سـوق العمل.

3. تعزيز سياسات الهجرة ضمن المنطقة العربية

جـرى تقييـم الآثـار الاقتصاديـة والاجتماعيـة لتعزيـز التكامـل فـي المنطقـة العربيـة، وتبيّـن أنّ فـي التكامل إمكانات كبيرة لتعزيـز النمو وتخفيض البطالة في المنطقة. ونفّذت لذلك محاكاة تستند إلى ما يلي[53]:

(أ) إزالة كل الحواجز الجمركية بين البلدان والأقاليم العربية في عام 2013؛

(ب) الحد من تكاليف النقل بنسبة 2 في المائة سنوياً بين جميع البلدان العربية؛

(ج) الاستعاضة عن 20 في المائة من المهاجرين غير العرب الموجودين في البلدان المنتجة للنفط بمواطنين عرب، واقتصار حركة الهجرة الوافدة في المستقبل على مواطني البلدان العربية.

وتبيّن عمليات المحاكاة أن اعتماد مثل هذه السياسات في المنطقة العربية قد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.6 في المائة (الشكل 3-23). وهذه الزيادة تستفيد منها جميع البلدان العربية، أولها مصر إذ تستفيد من زيادة قدرها 4.1 في المائة. وفي هذه الحالة تحقق تونس زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4 في المائة، والمغرب زيادة بنسبة 2.5 في المائة (الشكل 3-24). وتستفيد البلدان المنتجة للنفط أيضاً من هذا التكامل الإقليمي إذ يوسّع لها فرص الوصول إلى الأسواق والاستفادة من إمكانات المهاجرين الذين يزيد استهلاكهم في البلدان المضيفة.

وسياسات التكامل الإقليمي في السيناريوهات المذكورة سيكون لها أثر أيضاً على مستويات البطالة في المنطقة ككل، لا سيما في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة مثل تونس ومصر والمغرب[54]. ويبيّن الشكلان 3-25 و3-26 أنّ معدلات البطالة في صفوف العمال المهرة وغير المهرة يمكن

الشكل 3-23
حركة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحركته في عام 2015

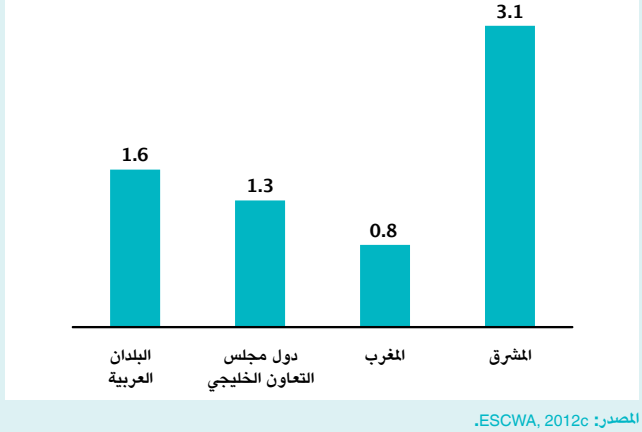

المصدر: ESCWA, 2012c.

الشكل 3-24
حركة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحركته في عام 2015 في عدد من البلدان

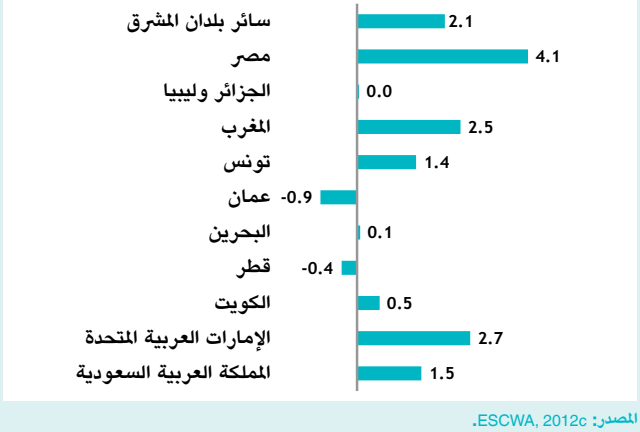

المصدر: ESCWA, 2012c.

أن تتراجع 3 نقاط كاملة. والأثر الأقوى سيكون في البلدان غير المنتجة للنفط التي ستشهد تراجعاً في معدلات البطالة في صفوف العمال المهرة وغير المهرة يناهز 5 نقاط. وعلى مستوى البلدان، يمكن أن تستفيد تونس ومصر والمغرب من تراجع كبير في معدلات بطالة العمال المهرة وغير المهرة. ويبيّن الشكل 3-28 أنّ البطالة في صفوف اليد العاملة الماهرة يمكن أن تنخفض حوالى 8.02 نقطة في مصر، و6.9 نقطة في تونس، و7.2 نقطة في المغرب. وفي سائر بلدان المشرق العربي، يمكن أن تنخفض معدلات البطالة في صفوف اليد العاملة الماهرة 6.43 نقطة. والجدير بالذكر أن معدلات البطالة في صفوف العمال غير المهرة ستنخفض أيضاً في البلدان التي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة. ويبيّن الشكل 3-27 أن البطالة في صفوف العمال غير المهرة يمكن أن تنخفض بمعدل 3.86 نقطة في تونس و4.34 نقطة في المغرب وبمعدّل 5.71 نقطة في مصر و4.08 نقطة في سائر بلدان المشرق.

ولا يترتب على تطوير سياسات الهجرة ضمن المنطقة العربية أي تكاليف على المالية العامة، ويمكن أن تكون الحل الأول والأكثر فعالية لمشكلة البطالة في المنطقة. ولتفعيل هذا الحل، يكفي توفر الإرادة السياسية لدى المسؤولين في المنطقة،

الشكل 3-25 حركة بطالة اليد العاملة الماهرة

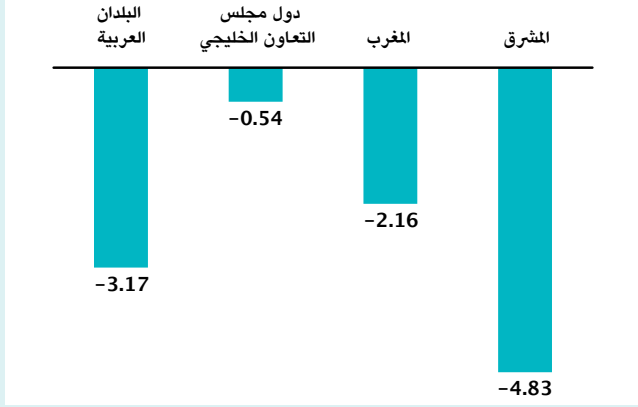

المصدر: ESCWA, 2012c.

الشكل 3-26 حركة بطالة اليد العاملة غير الماهرة

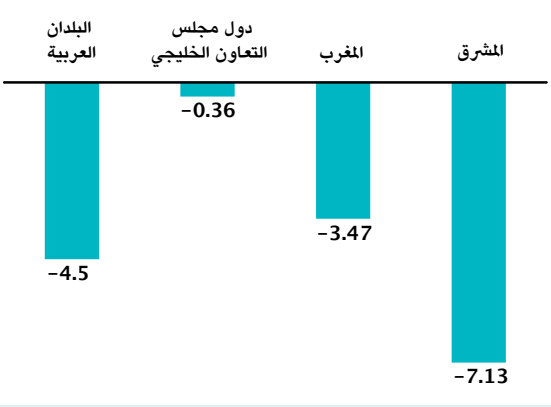

المصدر: ESCWA, 2012c.

الشكل 3-27 حركة بطالة اليد العاملة الماهرة في عدد من البلدان

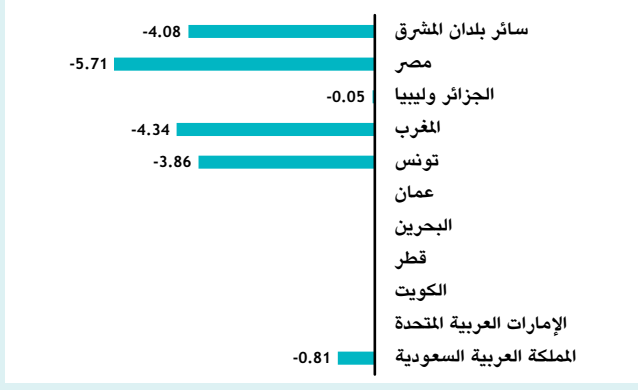

المصدر: ESCWA, 2012c.

الشكل 3-28 حركة بطالة اليد العاملة غير الماهرة في عدد من البلدان

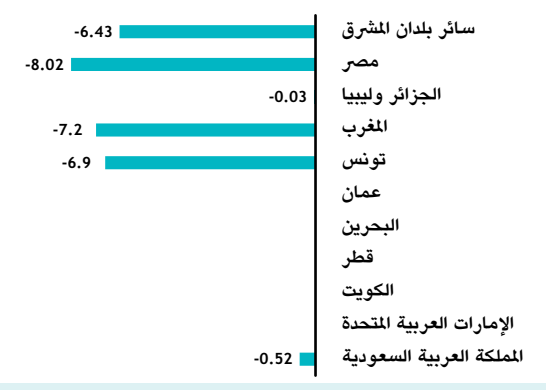

المصدر: ESCWA, 2012c.

الحلول لمشكلة البطالة في المنطقة العربية ليست بديهية وهي تتطلب نموذجاً إنمائياً شاملاً وجديداً

مستفيدين في ذلك من الدروس التي تزخر بها الأحداث السياسية الأخيرة، لا سيما التحركات الشعبية التي حلّت بأكثر من بلد في المنطقة. ولا بد أيضاً من أن التنبّه من أن ارتفاع معدّل البطالة في بلد معيّن سيكون له تداعيات على سائر بلدان المنطقة. ولذلك من الضروري معالجة مشكلة البطالة على مستوى المنطقة.

دال - خلاصة

من الواضح أنّ الخيارات اللازم اتخاذها على المدى القصير في المنطقة صعبة للغاية. ولا يمكن تحقيق المساواة وتعزيز النمو وخلق فرص العمل من دون إجراء تغييرات جذرية في السياسات المالية وعلى صعيد الاقتصاد الكلي. وفي خطوة أولى نحو هذه التغييرات، من المفيد إطلاق حوار بين صانعي السياسات والقطاع الخاص لإعادة تجديد أهداف السياسة العامة ومناقشة مسارات التنمية الخاصة بكل بلد.

وعلى الحكومات الجديدة أن تسارع إلى اتخاذ قرارات صعبة، لتجنّب طول المرحلة الانتقالية وما تخلّفه من تداعيات تصعب معالجتها على الاقتصاد والمجتمع. فالحلول لمشكلة البطالة في المنطقة العربية ليست بديهية وهي تتطلب نموذجاً إنمائياً شاملاً وجديداً، يستغرق تصميمه وتنفيذه وجني ثماره وقتاً ويتطلب استقراراً اجتماعياً. ويتضمن هذا المسح اقتراحات بشأن إصلاحات يمكن أن تنفّذ على المدى القصير، فتمهد الطريق لإصلاحات بعيدة المدى، على أساس خمسة توجّهات سياسية هي: (أ) تحسين أثر سياسات الاقتصاد الكلي على سوق العمل؛ (ب) اعتماد أنظمة التأمين في حال البطالة والحد من تكاليف الصرف من العمل؛ (ج) اعتماد آلية الضريبة على القيمة المضافة لأغراض اجتماعية؛ (د) تشجيع سياسات الهجرة ضمن المنطقة العربية؛ (ه) إصلاح خدمات التشغيل العامة. وبتطبيق نموذج عالمي للمحاكاة جرى استعراض لآثار هذه الإصلاحات على الاقتصاد. وتبيّن من المحاكاة أنّ الآثار تتفاوت من بلد إلى آخر حسب ظروف كل بلد، وأنّ التكامل الإقليمي وتحديث خدمات التشغيل العامة من الإجراءات التي تعود بفوائد كبيرة على جميع البلدان العربية.

وهذا المسح إنما هو تقييم أولي لهذه السياسات، لا بدّ من استكماله بتقييم معمّق يجري على أساس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأطر المؤسسية التي يتفرد بها كل بلد.

المراجع

Abu-Ismail K. and others (2011). *Towards More Sensible Poverty Measurement.* A background Paper to the United Nations Development Programme (UNDP) Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region. Cairo: UNDP Regional Centre for Arab States.

Ahmed, M and others (2012). Youth Unemployment in the MENA (Middle East and North Africa) Region: Determinants and Challenges. In *Addressing the 100 Million Youth Challenge—Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012.* Geneva: World Economic Forum.

Aita, S. (2009). *Labour Markets Policies and Institutions, with a Focus on Inclusion, Equal Opportunity and the Informal Economy: National Background Paper – The Case of Syria.* Available from http://www.economistes-arabes.org/Cercle_des_economistes_arabes/Samir_Aita_files/Ilo-aita-summary.pdf

Al-Subaihi, T. (2012). Push for jobless Emiratis to be paid unemployment benefits in UAE (the United Arab Emirates). *The National,* 2 August 2012. Available from http://www.thenational.ae/news/uae-news/push-for-jobless-emiratis-to-be-paid-unemployment-benefits-in-uae.

Angel-Urdinola, D.F. and others (2010). *Key Characteristics of Employment Regulation in the Middle East and North Africa.* Available from http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/1006.pdf.

Angel-Urdinola, D.F. and others (2011). *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa Region.* Washington D.C.: World Bank.

ASDA'A Burson-Marsteller (2012). *Arab Youth Survey.* Dubai: ASDA'A Burson-Marsteller. Available from http://www.arabyouthsurvey.com/english/findtop10.php. Accessed 1 November 12.

Bahrain Development Bank (2009). Chairman's statement. In *The Annual Report 2009.* Available from http://www.bdb-bh.com/results/81_96_BDBAREnglish2009.pdf. Accessed 8 July 2011.

Bchir M.H. and others (2002). MIRAGE, un modèle d'équilibre général calculable pour l'évaluation des politiques commerciales. *Economie Internationale,* No. 89-90, pp.109-153.

Bchir, M.H. and T. Rajhi (2011). La TVA sociale: une piste de lutte contre le chômage en Tunisie ? *Le Cercle des Economistes de Tunisie,* Lettre No. 1.

Blanchard, O. and J. Wolfers (2000). The role of shocks and institutions in the rise of

European unemployment: the aggregate evidence. *The Economic Journal,* vol. 110, No. 462, pp. 1-33.

Bourdabat, B. and Egel, D. (2012). *Exploring the Impact of Reforms to the Moroccan Vocational Educational System: A Policy Analysis.* Paper presented at the Workshop on The Socioeconomic Situation of Arab Youth on the Eve of the Arab Spring. Beirut, December 8-9.

Calmfors, L. and B. Holmlund (2000). Unemployment and Economic Growth: A Partial Survey. *Swedish Economic Policy Review,* No. 1.

Chaaban, J. (2010). *Job Creation in the Arab Economies: Navigating Through Difficult Waters.* Arab Human Development Report Research Paper Series, UNDP Regional Bureau for Arab States. Available from http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper03-en.pdf.

Egypt, The Social Fund for Development (2008). *Annual Report.* Available from http://www.sfdegypt.org/Page.aspx?id=26. Accessed 22 September 2011.

Egypt, Ministry of Manpower and Emigration (2010). *Monthly Labour Market Report.* April-June 2010.

El-Ghamrawy, T. and Amer, Z. (2011). *Public Wage Premium in Egypt: Mirage or Reality.* Working Paper No. 164. Cairo: The Egyptian Centre for Economic Studies.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2010). *Women's Control over Economic Resources and Access to Financial Resources.* E/ESCWA/ECW/2009/2/Rev.1

ESCWA (2011). *Integrated Social Policy Report IV: Labour Market Policy in the ESCWA Region.* E/ESCWA/SDD/2011/3.

ESCWA (2012a). *Active Labour Market Policies in Arab Countries.* E/ESCWA/SDD/2012/1.

ESCWA (2012b). *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 2011-2012.* E/ESCWA/EDGD/2012/2.

ESCWA (2012c). Macroeconomic conditions and labour market implications. Chapter prepared for a forthcoming ILO-UNDP joint publication.

ESCWA (2012d). *Addressing Barriers to Women's Economic Participation in the ESCWA Region.* E/ESCWA/ECW/2012/1.

ESCWA (2012e). *Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries 2004-2010.* E/ESCWA/SD/2012/1.

European Commission (2013). *Results of in-depth reviews under Regulation (EU) No 1176/2011 on the prevention and correction of macroeconomic imbalances.* Available from http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2013/pdf/com(2013)_199_final_en.pdf.

European Training Foundation (2006). *Employment Policy Reforms in the Middle East and North Africa.* Available from http://www.etf.europa.eu/web.nsf/%28RSS%29/C125782B0048D6F6C12570930053C0BB?OpenDocument&LAN=en.

Financial Times (2012a). Oman is urged to work in private sector, 13 November.

Financial Times (2012b). Riyadh taps its female workforce, 11 October.

Financial Times (2012c). Saudi Arabia looks to female workforce, 9 August.

Forbes (2007). The 100 most powerful women, 30 August.

Gaëlle, P., and S. Scarpetta (2007). *How Labor Market Policies Can Combine Workers' Protection with Job Creation. A Partial Review of Some Key Issues and Policy Options.* Available from http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/0716.pdf.

Gruber, J. (1997). The consumption smoothing effects of unemployment insurance. *The American Economic Review,* vol. 87, No. 1 (March), pp. 192-205.

Hagen-Zanker, J. and others (2011). *Systematic Review of the Impact of Employment Guarantee Schemes and Cash Transfers on the Poor.* London: Overseas Development Institute.

Haider, H. (2011). Helpdesk Research Report: Youth (un)employment in MENA-Egypt. Governance and Social Development Resource Centre. Available from http://www.gsdrc.org/docs/open/HD785.pdf.

Hamdan, S. (2012). Saudi Arabia to fine firms with too many foreign workers. *The New York Times,* 22 November. Available from http://www.nytimes.com/2012/11/22/world/middleeast/saudi-arabia-to-fine-firms-with-too-many-foreign-workers.html?_r=0.

Hamermesh, D.S., and D.T. Slesnick (1995). *Unemployment Insurance and Household Welfare: Microeconomic Evidence 1980-93.* Working Paper No. 5315. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

Holmlund, Bertil and Lars Calmfors (2000). *Unemployment and Economic Growth: A Partial Survey.* Swedish Economic Policy Review, No. 1, pp.107-153. Available from http://www.government.se/content/1/c6/09/54/35/9e7d5ba3.pdf.

International Labour Organization (ILO) (2004). *Gender and Migration in Arab States : The Case of Domestic Workers.* Available from http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_204013/lang--en/index.htm.

ILO (2011a). Key Indicators of the Labour Market (KILM). Seventh edition. Available from http://www.ilo.org/empelm/pubs/WCMS_114060/lang--en/index.htm.

ILO (2011b). Economically Active Population, Estimates and Projections. Sixth edition. Available from http://laborsta.ilo.org/applv8/data/EAPEP/eapep_E.html.

ILO (2012). ILO, EU, and Tunisia sign ambitious programme on employment creation. *Newsletter,* No. 3, May 2012 News. Available from http://www.ilo.org/brussels/WCMS_178160/lang--en/index.htm.

ILO (2013a). *Global Employment Trends 2013: Recovering from a second jobs dip.* Geneva: ILO.

ILO (2013b). Gender Pay Discrimination in Jordan: A Call for Change. *Amman-ILO News,* 22 May 2013. Available from http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_213754/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (IMF) (2011). Oman-2011 Article IV Consultation Concluding Statement of the IMF Mission. Available from http://www.imf.org/external/np/ms/2011/121911.htm.

Jordan, Department of Statistics (2011). *Statistical Yearbook 2011.* Available from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/.

Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation and Ministry of Labour (2012.) *Jordan's National Employment Strategy 2011-2020.* Amman.

Jütting, J. and J. de Laiglesia (2009). *Is Informal Normal? : Towards More and Better Jobs in Developing Countries,* Development Centre Studies, OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) Publishing. doi: 10.1787/9789264059245-en

Kapiszewski, A. (2006). *Arab versus Asian migrant workers in the GCC countries.* Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut, 15-17 May 2006. (UN/POP/EGM/2006/02)

Khal, A. (2013). Saudi women and the economy. *Saudi Gazette,* 16 January.

Khandelwal, P. and A. Roitman (2013). *The Economics of Political Transitions: Implications for the Arab Spring.* IMF Working Paper WP/13/69. Washington DC: IMF.

Kinckmeyer, E. (2012). Saudis Push Young People, Including Women, Into Jobs. *The Wall Street Journal,* 31 January.

Lebanon, Central Administration of Statistics and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2009). Multiple Indicator Cluster Survey Round 3. Available from http://www.cas.gov.lb/images/Mics3/CAS_MICS3_survey_2009.pdf (Arabic only).

Mendez, R. and T. Rajhi (1999). Intégration Economique, Croissance et Chômage. In *Revue Economique,* vol.52, pp.541-551.

Miaari, S. (2009). *The Public-Private Wage Differential in the West Bank and Ghaza Before and During the Second Intifada.* Max Weber Programme, Working Paper 2009/13. Florence: European University Institute

Nasser, H. (2011). *Growth, Employment Policies and Economic Linkages: Egypt.* Employment Working Paper, No. 85. Geneva: ILO.

Nasser, R. and Z. Mehchy (2012). *Determinants of Labor Force Participation in Syria (2001-2010).* Paper presented at the eighteenth Annual Economic Research Forum. Cairo, 25-27 March.

Nordhaus, W. (2005). *The Sources of the Productivity Rebound and the Manufacturing Employment Puzzle.* Working Paper Series No. 11354. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2004). *Small and Medium-Sized Enterprises in Turkey: Issues and Policies.* Paris: OECD.

OECD (2011). Education: crisis reinforces importance of a good education. Press Release, September. Available from http://www.oecd.org/newsroom/educationcrisisreinforcesimportanceofagoodeducationsaysoecd.htm. Accessed 13 September 2012.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) (2013). Monthly Oil Market Report, February 2013. Available from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MOMR_February_2013.pdf.

Palestinian National Authority, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)(2011). Labour Force Survey 2011.

Redjeb, M.S. and M. Ghobentini (2005). L'intermédiation sur le marché du travail en Tunisie. Available from http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/intermediation.pdf.

Saudi Arabia, Human Resources Development Fund (2010). *Annual Report.* Available from http://www.hrdf.org.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=82&Itemid=69.

Saudi Arabia, The Centennial Fund (2007). *Annual Report.* Available from http://www.tcf.org.sa/Temp/TCF-AR2007English(Spread).pdf.

Saudi Gazette (2013). 240 jobless women graduates to sue ministry. 13 February. Available from http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20130213152992.

Sugita, S. (2010). Social care and women's labour participation in Lebanon. *Al-Raida,* No. 128 (Winter), pp. 32-34. The Institute for Women's Studies in the Arab World. Beirut: Lebanese American University.

Tunisia, National Institute of Statistics (2011). National Survey on Population and Employment for the year 2010. Tunis: Ministry of Planning and International Cooperation.

United Arab Emirates, Ministry of State and Federal National Council Affairs (2007). *Women in the United Arab Emirates: A Portrait of Progress.*

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA) (2010). *World Population Prospects: The 2010 Revision.* New York.

United Nations, DESA (2013a). *World Economic Situation and Prospects 2013: Update as of mid-2013.* New York. Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp2013/wesp13update.pdf.

United Nations, DESA (2013b). *World Economic Situation and Prospects, 2013, January 2013.* New York.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2011) Statistical Database. Available from http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx.

United Nations Development Programme (UNDP) (2007). *Human Development Report 2007/2008 – Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World.* New York. Available from http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008/chapters/.

UNDP (2009). *Outcome Evaluation of UNDP Governance, Crisis Prevention and Recovery, and Poverty Reduction Initiatives in Iraq.* Iraq.

UNDP (2011a). *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region.* Cairo: UNDP Regional Centre for Arab States.

UNDP and ILO (2012). *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies.* Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) and the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (2013). *Report of the Regional Consultation on the Proposed General*

Recommendation on Women Human Rights in Situations of Conflict and Post-Conflict Contexts. Amman, 27-28 Jaunary.

United Nations and League of Arab States (2013). *The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015*. Beirut.

Vishwanath, T. (2012). Opening Doors: Gender Equality in the Middle East and North Africa. Available from https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/10844/677410BRI00PUB020120Box367893B0QN60.pdf?sequence=1.

Vodopivec, M. (2009). *Introducing Unemployment Insurance to Developing Countries*. IZA Policy Paper Series, No. 6. Available from http://ftp.iza.org/pp6.pdf.

Wahba, J. (2012). *Immigration, Emigration and the Labour Market in Jordan*. Working Paper Series, No. 671. Giza: The Economic Research Forum. Available from http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/671.pdf.

World Bank (2006). *Implementation Completion Report on a Credit in the Amount of US$50 Million to the Arab Republic of Egypt for a EG-Social Fund III*. Report No. ICR-0000000097. Washington D.C.

World Bank (2007). *2007 Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth*. Washington D.C.

World Bank (2009). *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*. MENA Development Report. Washington D.C.

World Bank (2011). *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa*. Washington D.C.

World Bank (2012). *Enabling Employment Miracles*. Washington D.C.

World Bank and International Finance Corporation (2012). *Doing Business 2012: Doing Business in a More Transparent World*. Washington D.C.

World Bank (n.d.). *Morocco: Poverty Update*. Available from http://go.worldbank.org/7QUFFZL300.

World Economic Forum (2010). *The Arab World Competitiveness Review 2010*. Geneva.

Yemen (n.d.). Ministry of Technical Education and Vocational Training. Technical Education and Vocational Training Strategic Development Plan.

Yemen, Social Fund for Development (2008). *Annual Report 2008*. Available from http://sfd.sfd-yemen.org/ar/uploads/issues/Annual%20Reports%202008-20120613-103401.pdf.

المواقع الإلكترونية

Bahrain, Tamkeen, http://www.tamkeen.bh/en/about/?p=Profile.

Bahrain, University Graduates 1912 Project, http://www.tamkeen.bh/en/?P=details &id=284.

Bahrain Development Bank, Bahrain Business Incubator Center, http://www.bdb-bh.com/index.php?page=content&id=23#. Accessed 14 August 2010.

Bloomberg, http://www.bloomberg.com/quote/CRY:IND.

Board of Governors of the Federal Reserve System, http://www.federalreserve.gov/default.htm.

British Bankers' Association Board, http://www.bbalibor.com/.

Deutsche Bundesbank, http://www.bundesbank.de.

Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Average of Working Hours and Weekly Wages in Public and Private Sectors (1999-2011). Available from http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=338. Accessed 27 September 2012.

Egypt, Ministry of Investment, www.investment.gov.eg.en/Investment. Accessed November 2011.

Emirates Foundation for Youth Development, http://www.emiratesfoundation.ae/(S(tjty5b2v3khnoj455m5nuh2l))/English/themes.aspx?themeid=1.

Energy Information Administration (EIA) of the United States, http://www.eia.gov/petroleum/data.cfm.

European Union, MEDA Programme, http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_en.htm.

Federal Reserve Bank of Saint Louis, Economic Data, http://research.stlouisfed.org/fred2.

Global Extension of Social Security, Jordan: Unemployment benefits, http://www.socialsecurityextension.org/gimi/gess/ShowTheme.do?tid=3545. Accessed 20 September 12.

Global Trade Analysis Project Database, https://www.gtap.agecon.purdue.edu/databases/v8/default.asp.

ILOSTAT database, http://www.ilo.org/ilostat/faces/home/statisticaldata/data_by_country?_adf.ctrl-state=a730hnbhs_4&_afrLoop=1233755720753655.

IMF, Directions of Trade Statistics, http://elibrary-data.imf.org/FindDataReports.aspx?d=33061&e=170921.

IMF, International Financial Statistics, http://elibrary-data.imf.org/FindDataReports.aspx?d=33061&e=169393. Accessed 27 September 2012.

IMF, World Development Indicators, World Economic Outlook Database. Available from http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx. Accessed 8 April 2012.

IPU, http://www.ipu.org/english/home.htm.

JODI (Joint Organisations Data Initiative) world database, http://www.jodidata.org.

Jordan, Employment and Development Fund, http://defjo.net/site/. Accessed 22 September 2011.

Jordan, King Abduallah II Fund for Development, http://www.kafd.jo/node/77#.

Jordan, Department of Statistics, Economic Surveys Database, http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/index.htm. Accessed 18 September 2012.

Jordan, Ministry of Labour. National Training and Employment Project, http://www.mol.gov.jo/tabid/222/default.aspx.

Jordan, National Center for Human Resources Development, Al-Manar project, http://www.almanar.jo/almanaren/Home/tabid/37/language/en-US/Default.aspx.

Morocco, High Commission for Planning, http://www.hcp.ma/Taux-d-activite-national-selon-le-diplome_a370.html.

OECD Employment Outlook, http://www.oecd.org/els/emp/oecdemploymentoutlook.htm

Oman, Fund for Development of Youth Projects SAOC, http://www.youthfund.com.om/sharakah/. Accessed 10 August 2010.

OPEC database, http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.

Qatar, Mohammoon website, http://www.mohamoon-qa.com/Default.aspx?action=HP. Accessed 8 Nov2011.

Qatar Foundation, http://www.qf.org.qa/

Safadi Foundation, http://www.safadi-foundation.org/web/youth-education.php

Silatech Initiative programme, www.silatech.com

Syrian Arab Republic, Public Corporation for Employment and Enterprise Development in Syria, http://www.molsa.gov.sy/index.php?d=256. Accessed 22 Sep 2011.

Syria, Shabab Project, http://www.shababinclusion.org/section/multimedia/_shabab_awalan_shababsyria. Accessed 13 July 2011.

Tunisia, Investment Promotion Agency of Tunisia. Key Figures: Foreign Investments- FDI flow by sectors. Available from http://www.investintunisia.tn/site/en/article.php?id_article=841. Accessed November 2011.

Tunisia, National Institute of Statistics, http://www.ins.nat.tn/indexen.php.

United Arab Emirates, AMEInfo News Agency, http://www.ameinfo.com/.

United Arab Emirates, Khalifa Fund SME Development Programme, http://www.khalifafund.gov.ae/En/HomePage/Pages/default.aspx. Accessed 22 September 2011.

United Arab Emirates, Mohammed Bin Rashid Establishment, http://www.dubaided.gov.ae/English/DEDAgen/Estlsh/default.aspx. Accessed 22 September 2011.

United Arab Emirates, National Bureau of Statistics, Monthly mean and median wages, and monthly mean and median income. Labour Force 2009, available from www.uaestatistics.gov.ae/ReportDetailsEnglish/tabid/121/Default.aspx?ItemId=1850&PTID=104&MenuId=1

World Bank, PovcalNet, http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?1. Last accessed 8 February 2013.

World Bank, Global Bilateral Migration Database, http://data.worldbank.org/data-catalog/global-bilateral-migration-database.

World Bank, World Development Indicators Database, http://data.worldbank.org/indicator.

Yemen, Central Statistics Organization, Household income and expenditure survey, 2005/2006. Available from http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=363.

Yemen, Social Fund for Development, http://www.sfd-yemen.org/. Accessed 22 September 2011.

المرفق الأول

مرونة فرص العمل ومؤشرات مختارة

الجدول المرفق 1. مرونة النمو في توليد فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد/المنطقة	مرونة مجموع الناتج المحلي الإجمالي في توليد فرص العمل، 2004-2000	مرونة مجموع الناتج المحلي الإجمالي في توليد فرص العمل، 2008-2004	مرونة مجموع الناتج المحلي الإجمالي في توليد فرص العمل، 2008-2000
البلدان النامية المصدرة للنفط	0.83	0.91	0.87
الجزائر	1.29	1.53	1.41
ليبيا	0.49	0.38	0.44
الجمهورية العربية السورية	0.65	1.03	0.84
اليمن	1.12	1.05	1.09
بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط	0.75	0.57	0.66
البحرين	0.44	0.34	0.39
الكويت	0.41	0.46	0.44
عُمان	0.50	0.42	0.46
قطر	1.26	1.03	1.15
المملكة العربية السعودية	1.00	0.68	0.84
الإمارات العربية المتحدة	0.88	0.51	0.70
البلدان المستوردة للنفط	0.62	0.47	0.55
مصر	0.82	0.57	0.70
الأردن	0.69	0.58	0.64
لبنان	0.52	0.37	0.45
المغرب	0.50	0.40	0.45
تونس	0.55	0.42	0.49
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.73	0.65	0.69
بعض البلدان التي حققت أفضل أداء في الفترة 2008-2004			
النرويج	-0.04	18.23	10.09
الولايات المتحدة الأمريكية	0.12	2.27	1.29
إسبانيا	0.87	1.56	1.22
فنلندا	0.17	1.33	0.83
سنغافورة	-0.43	1.28	0.45
نيوزيلندا	0.74	1.02	0.88
كندا	0.76	1.02	0.92

المصدر: Angel-Urdinola, Silva and Bodor, 2011؛ حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2012.

الجدول المرفق 2. بعض مؤشرات سوق العمل

البلد/المنطقة	السنة الأخيرة	المشاركة في القوى العاملة	نسبة العاملين من مجموع السكان	نسبة العاملين مقابل أجر إلى مجموع العاملين	البطالة	بطالة الشباب
البلدان النامية المصدرة للنفط						
الجزائر	2010	41.7	37.6	33.4	10	21.5
ليبيا						
العراق	2008				15.3	43.5
الجمهورية العربية السورية	2010	43.7	42	62.7	8.4	18.3
اليمن	2009	42.2	36.1		14.6	
السودان	2008				20.7	
بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط						
البحرين						
الكويت	2008				7.7	
عُمان						
قطر	2009	87.7	87.4	99.6	0.3	1.2
المملكة العربية السعودية	2009	49.9	47.2		5.4	29.9
الإمارات العربية المتحدة	2008	72.6	69.7	95.8	4	12.1
البلدان المستوردة للنفط						
مصر	2010	50.3	42.5	59.5	8.9	24.8
الأردن	2010	39.5	34.6	83.5	12.5	28.1
لبنان	2007	43.4	39.5		9	22.1
المغرب	2010	49.6	44.6	44.4	9.1	17.6
تونس	2010	46.9	40.8		13	29.4
فلسطين	2010	39.5	29.8	67.6	23.7	40.2

المصدر: ILO Department of Statistics, 2011.

المرفق الثاني

وصف مقتضب لنموذج «ميراج» (MIRAGE، نموذج عالمي للتوازن العام)

يستند التقييم إلى قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية الثامن GTAP 8 ونسخة معدلة من نموذج ميراج تتضمن عامل الهجرة.

ألف. قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية

مشروع تحليل التجارة العالمية هو قاعدة بيانات عالمية تصف أنماط التجارة الثنائية، والإنتاج، والاستهلاك، والاستخدام الوسيط للسلع والخدمات. ويشمل الإصدار 8 من مجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية 128 مجموعة ضمنها ستة بلدان أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وستعتمد لأغراض هذه الدراسة المجموعات الإقليمية التالية: مصر؛ تونس؛ المغرب؛ باقي بلدان شمال أفريقيا؛ البحرين؛ الكويت؛ عُمان؛ قطر؛ المملكة العربية السعودية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الاتحاد الأوروبي؛ اليابان؛ الصين؛ الهند؛ تركيا؛ باقي بلدان العالم.

باء. نموذج التوازن العام القابل للحوسبة ميراج

نموذج «ميراج» هو أحد نماذج التوازن العام القابلة للحوسبة الذي يشمل قطاعات ومناطق مختلفة. وقد خصص في البداية لتحليل السياسات التجارية وسرعان ما استخدم في مجال النمو البعيد الأمد والقضايا البيئية. يتعلق هذا النموذج بالنشاط الاقتصادي وهو معياري كلاسيكي حديث نسبياً يعتمد في تشغيله على أحدث إصدار من مجموعة بيانات GTAP، الإصدار 8.0 ويهدف إلى تحليل السيناريوهات الديناميكية اعتماداً على طريقة تسلسل التوازنات الثابتة عبر ربط مختلف الفترات الزمنية التي يحتويها بعدد من المتغيرات الديناميكية (كالنمو السكاني ونمو العمالة وتراكم رأس المال وتطور الإنتاجية).

ويقوم النموذج على مقارنة سيناريوهات السياسة المقترحة بسيناريو الأساس أو التطور العادي. نستعرض فيما يلي الملامح والأبعاد الرئيسية له.

(أ) **الطلب:** تتم نمذجة الطلب من خلال افتراض قطاع تمثيلي لكل منطقة، وظيفته الاستهلاك مع الابقاء على حصة ثابتة من الدخل المتوفر للادخار واستخدام الجزء الهام من الدخل المتاح لتمويل الاستهلاك النهائي وذلك لمدة زمنية محددة. وتحت المستوى الأول من دالة كوب- دوغلاس تتمثل المبادلات التجارية للسلع الاستهلاكية بين القطاعات من خلال نظام الإنفاق الخطي ودالة الانتاج ذات مرونة الاحلال الثابتة LES-CES. وكل دالة حاجيات فرعية قطاعية عبارة عن دالات متداخلة من نوع CES قابلة للمقارنة مع الدالة المتداخلة المعيارية Armington – Dixit-Stiglitz، باستثناء حالتين: أولاً، يفترض أن تتميز المنتجات المحلية بحالة خاصة بالنسبة إلى المستهلكين وبالتالي تكون قابلية استبدالها بمنتجات أجنبية أقل من قابلية استبدال المنتجات الأجنبية فيما بينها؛ ثانياً، يفترض أن تكون نوعيات المنتجات الناشئة في البلدان النامية متفاوتة؛

(ب) **العرض:** تتم عملية الإنتاج من خلال استخدام خمسة عوامل: رأس المال؛ اليد العاملة الماهرة؛ اليد العاملة غير الماهرة؛ الأراضي، والموارد الطبيعية. في حين تعتبر العوامل الثلاثة الأولى عامة لجميع القطاعات الانتاجية، فإن الاثنين الأخيرين هما عوامل خاصة ببعض الأنشطة. وتفترض دالة الإنتاج التكامل المثالي بين القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط. وينبع التكوين القطاعي لإجمالي الاستهلاك الوسيط من دالة CES. وقد تم اعتماد نفس هيكل نمذجة الاستهلاك النهائي للقطاعات الإنتاجية ما يعني أن حزمة القطاع تعتمد الهيكل نفسه للاستهلاك النهائي والوسيط. أما هيكل القيمة المضافة فقد تم تحديده ليأخذ في الاعتبار التكامل النسبي المعروف بين رأس مال ومهارات اليد العاملة. وبالتالي يتم جمع هذين العاملين بشكل منفصل مع استخدام مرونة تعويضية منخفضة (0.6)، مع افتراض مستوى أعلى للمرونة التعويضية (1.1) بين هذه الحزمة وغيرها من العوامل. ويفترض النموذج مستويات ثابتة للعوائد ومنافسة كاملة في القطاعات الزراعية؛

(ج) **رأس المال وتوازن السوق وإغلاق الاقتصاد الكلي:** تعتبر السلع الرأسمالية نفسها أياً كان القطاع الذي يستخدمها فيما يتميز رأس المال بحرية التنقل بين القطاعات داخل كل منطقة. وعلى المستوى الإقليمي الواسع يفترض أن تكون الأسهم الرأسمالية ثابتة في المحاكاة الأساسية في هذا المسح. أما الموارد الطبيعية فهي أيضاً ثابتة تماماً وبالتالي لا تخضع لاجبارية التراكم. ويفترض النموذج أن نوعي اليد العاملة (الماهرة وغير الماهرة) إضافة للأراضي، متحركة تماماً بين مختلف القطاعات. كما يفترض النموذج أن جميع عوامل الإنتاج يمكن أن تستخدم كلياً. وتفترض قواعد إغلاق الاقتصاد الكلي أن الحسابات الجارية خارجية (وأنها لا تتغير بالأسعار الثابتة مقارنةً بمستوياتها الأولى) وأن أسعار الصرف الحقيقية داخلية؛

(د) **الديناميات:** في إطار اعتماد ديناميكية النموذج على تقنية تسلسل التوازنات الثابتة، يتم حل المسار الزمني للنموذج كتسلسل من التوازن الثابت لكل سنة. وبعبارة أخرى، فإن حل النموذج لسنة معينة لا يعتمد على المتغيرات المستقبلية بل على متغيرات سابقة لدالة واضحة ومعروفة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية. وبالرغم من نقائص الاعتماد على ديناميكية التوازنات الثابتة، خاصة فيما يتعلق بنمذجة سلوك الادخار والاستثمار، فان هذه الطريقة تتميز بسهولة نسبية في التطوير والحل. وهناك الكثير من الروابط الخلفية التي تجمع بين مختلف الفترات الزمنية أبرزها النمو السكاني ونمو العمالة وتراكم رأس المال وتطور الإنتاجية. ويمكن حل معظم هذه الروابط خارج إطار النمذجة أي وسط فترة الحل باستثناء دالة تراكم رأس المال. فقبل إجراء أي محاكاة لسياسة ما في إطار ديناميكي من الضرورة في أغلب الأحيان تحديد مرجع معيّن أو سيناريو «التطور العادي». ويقوم هذا السيناريو على بعض الافتراضات المتعلقة بمجموعة واسعة من المتغيرات الديناميكية كمعدلات النمو السكاني ونمو اليد العاملة المتوفرة، ومعدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج وغيرها من المتغيرات الخارجية. وإذا حددت كل متغيرات الإنتاجية مسبقاً بما فيها معدلات النمو السكاني يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي داخلياً. ولكن قد يكون اتجاه مسار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعيد عن الواقع؛

(هـ) **البطالة:** بالإضافة إلى النسخة العادية من نموذج ميراج، يفترض هذا التمرين أن سوق العمل غير مثالية وأن البطالة تعود إلى مستوى الحد الأدنى للأجور الذي يفوق أجور التوازن. ويجري تعديل الحد الأدنى للأجور بشكل ديناميكي للقوى الماهرة وغير الماهرة لتحقيق المستوى الملاحظ والوصول إلى معدلات البطالة المفترضة في كل المناطق؛

(و) **الهجرة البينية والتحويلات:** استخلصت البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي حول الهجرة العالمية البينية وجمعت بما يتماشى مع ما توصلت إليه الدراسة. وعند الأخذ في الحسبان الهجرة يحتسب التطور الديمغرافي في البلد **(r)** خلال الفترة الزمنية (t) كما يلي:

مستوى اليد العاملة غير الماهرة $L(r,t)$:

$$L(r,t) = L(r,t-\mathbf{1})\left(1 + g^{L}(r,t)\right) + \sum[FMIG^{L}(s,r,t) - FMIG^{L}(r,s,t)]$$

مستوى اليد العاملة الماهرة $\mathbf{H(r,t)}$:

$$H(r,t) = L(r,t-\mathbf{1})\left(1 + g^{H}(r,t)\right) + \sum[FMIG^{H}(s,r,t) - FMIG^{H}(r,s,t)]$$

حيث تمثل معدل النمو الطبيعي لليد العاملة غير الماهرة وتمثل معدل النمو الطبيعي لليد العاملة الماهرة. وقد استخلصت هذه البيانات من إسقاطات الأمم المتحدة بافتراض أن نسبة اليد العاملة الماهرة ثابتة وأن تمثل تدفق اليد العاملة غير الماهرة و تمثل تدفق اليد العاملة الماهرة من البلد **(s)** إلى البلد **(r)**. ويحتسب حجم المهاجرين غير الماهرين والمهاجرين الماهرين من البلد **(s)** إلى البلد **(r)** كما يلي:

$$MIG^{L}(s,r,t) = MIG^{L}(s,r,t-\mathbf{1}) + FMIG^{L}(s,r,t)$$

$$MIG^{H}(s,r,t) = MIG^{H}(s,r,t-\mathbf{1}) + FMIG^{H}(s,r,t)$$

ويفترض النموذج أن التحويلات لكل مهاجر ثابتة ويحتسب مستوى التحويلات من البلد **(r)** إلى البلد **(s)** كما يلي:

$$REM(r,s,t) = S_{REM\left(MIG^{L}(s,r,t)+MIG^{H}(s,r,t)\right)}$$

وتجري نمذجة التحويلات على أنها نقل للأموال من الأسر المعيشية في البلد **(r)** إلى الأسر المعيشية في البلد **(s)**. واستخلصت كلفة النقل من قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية.

المرفق الثالث

التعويضات في حال البطالة

الجدول المرفق 3. التعويضات في حال البطالة (بالنسبة المئوية من التعويضات في السنوات السابقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

	2001	2007	2009
أستراليا	24.8	20.8	21.2
النمسا	30.5	30.4	30.8
بلجيكا	37.1	38.7	41.8
كندا	15.3	12.0	15.2
شيلي	..	..	..
الجمهورية التشيكية	5.9	6.3	6.3
الدانمرك	58.0	53.5	52.6
إستونيا	..	..	..
فنلندا	36.5	35.5	34.8
فرنسا	42.8	38.1	38.8
ألمانيا	29.1	22.9	23.2
اليونان	13.9	12.4	9.6
هنغاريا	11.6	11.7	11.4
آيسلندا	38.1	29.1	35.5
آيرلندا	27.0	38.0	43.2
إسرائيل	..	..	..
إيطاليا	33.3	31.3	30.4
اليابان	12.0	12.6	12.7
كوريا	9.7	9.2	8.9
لكسمبرغ	25.3	25.6	25.6
المكسيك	..	..	..
هولندا	52.0	33.9	33.8
نيوزيلندا	30.2	27.0	32.3
النرويج	58.4	56.5	33.4
بولندا	11.3	10.1	9.9
البرتغال	40.5	42.5	43.1
سلوفاكيا	11.3	8.3	8.3
سلوفينيا	..	..	..
إسبانيا	34.0	33.4	32.8
السويد	37.9	35.3	39.3
سويسرا	37.5	32.7	32.7
تركيا	..	9.8	11.4
المملكة المتحدة	14.8	13.3	12.1
الولايات المتحدة الأمريكية	13.0	12.9	24.3
مجموع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	28.3	25.6	26.1

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بيانات من توقعات سوق العمل، http://www.oecd.org/els/emp/oecdemploymentoutlook.htm.

الحواشي

الفصل الأول

1. فارق تيد هو الفرق بين ثلاثة أشهر من سعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن وثلاثة أشهر من معدلات الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية ويقيس فارق تيد السيولة بما أنه يبيّن كلفة الاقتراض النسبية للكيانات الخاصة من الخزينة الأمريكية. وفي المجمل يسجل فارق تيد 50 نقطة أساسية (0.5 نقطة مئوية) ويشير ازدياد فارق تيد إلى نقص في سيولة الدولار الأمريكي في القطاع الخاص إذ تزداد تكاليف تمويل الدولار الأمريكي في الأسواق النقدية العالمية إلى مستويات أعلى من الخزينة الأمريكية.
2. European Commission, 2013.
3. بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى اللجنة في تموز/يوليو 2012 تقرر توسيع التغطية الجغرافية لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية ليشمل جميع بلدان المنطقة العربية. وتقدّم البيانات الواردة في هذا المسح حسب مجموعات البلدان في المنطقة، وحسب مستويات نصيب الفرد من الدخل، والقرب الجغرافي، وأوجه التشابه في الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتوزّع بلدان المنطقة لأغراض هذا المسح على أربع مجموعات: مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)؛ مجموعة بلدان المشرق (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر)؛ مجموعة بلدان المغرب (تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب)؛ أقل البلدان العربية نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا).
4. OECD, 2013.

الفصل الثاني

1. يجب قراءة الشكل 2-4 بتأنٍ: فالانخفاض في العجز في الحساب الجاري سيشكل مساهمة إيجابية لصافي الصادرات في النمو الاقتصادي المحلي في الأردن في عام 2012 و2013، وهذا لا يعني ارتفاع الفائض في صافي الصادرات.
2. الأرقام متاحة على الموقع: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional/php، تشمل الأرقام الأشخاص المسجلين والذين ينتظرون تسجيلهم.
3. Khandelwal and Roitman, 2013 .
4. UNDP, 2012.
5. Abu-Ismail and others, 2011.
6. Khal, 2013.
7. UNDP, 2007.
8. Vishwanath, 2012.
9. يتضمّن الفصل الثالث خصائص سوق العمل في البلدان العربية.
10. Kapiszewski, 2006.
11. ILO, 2004.
12. ILO, 2013b.
13. Saudi Gazette, 2013.
14. UN Women and CEDAW, 2013.

الفصل الثالث

1. Angel-Urdinola and others, 2010.
2. تشمل البيانات البلدان السبعة عشر الأعضاء في الإسكوا، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.
3. UNDP and ILO, 2012.
4. يبلغ المتوسط العالمي لمشاركة المرأة في القوى العاملة 51.1 في المائة (ILO, 2013a).
5. ESCWA, 2010.
6. Sugita, 2010.
7. Lebanon, Central Administration of Statistics, and UNICEF, 2009.
8. PCBS, 2011.
9. Nasser and Mehchy, 2012.
10. بيانات من المندوبية السامية للتخطيط.
11. باستثناء الجزائر.
12. ILO, 2013a.
13. للمزيد من التوسع في مناقشة عمل المرأة في المنطقة العربية: ESCWA, 2012d.
14. UNDP, 2010.
15. Ahmed and others, 2012.
16. Nordhaus, 2005.
17. ESCWA, 2012e.
18. ESCWA, 2012a.
19. Tunisia, National Institute of Statistics, 2011. حسابات أجريت بالاستناد إلى الجدول 26، والجدول 36.
20. الأجر الذي دونه يفضل الفرد البطالة على العمل لقاء أجر مماثل (Wahba, 2012).
21. معدّل التشغيل، أو نسبة العاملين إلى مجموع السكان، يُقاس بالنسبة المئوية للأفراد الذين هم في سن العامل ويعملون. وعندما يجتمع انخفاض المشاركة في القوى العاملة مع ارتفاع معدّل البطالة، يؤديان إلى انخفاض في معدّل التشغيل.
22. United Arab Emirates, National Bureau of Statistics, 2009.
23. Haider, 2011.
24. ESCWA, 2012a.
25. World Bank, 2011.
26. Jordan Department of Statistics, 2011.
27. Jordan, 2012.
28. World Bank, 2011.
29. Jordan, 2012.
30. ESCWA, 2012c.
31. World Bank, 2012.
32. بما في ذلك قانون اوكون (Okun Law) ومنحنى فيلبس (Philips curve) وآليات أخرى. سلسلة البيانات هي مجموعة غير متوازنة من البيانات مأخوذة من الفترة من 1980 إلى 2011 عن تسعة بلدان. وتقدر المعادل بالأثر الثابت (بين البلدان والفترات) وبدون الفترة. والمقصود بذلك هو محاولة لتفسير معدّل البطالة حسب معدّل الاستثمار، ونمو

الحواشي

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلّ التضخم. ومن المتوقع أن يسمح قانون أوكون وفيلبس بتبين وجود علاقة ترابط سلبي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدّل الاستثمار، ومعدّل البطالة. وتدخل متغيّرات أخرى ليست لها دلالة إحصائية.

33. ESCWA, 2011.

34. للحصول على آخر المعلومات عن سياسات سوق العمل في المنطقة العربية، يمكن مراجعة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة، العدد الرابع، 2012؛ سوق العمل وسياسات سوق العمل في المنطقة العربية؛ وسياسات التدخل في سوق العمل في البلدان العربية، (ESCWA, 2012 and 2012a).

35. ILO, 2012.

36. Financial Times, 2012a.

37. Financial Times, 2012b.

38. http://siteresources. worldbank.org/EDUCATION/Resources/278200-1126210 664195/1636971-1126210694253/Tunisia_Country_Report.pdf

39. http://www.almanar.jo/almanaren/WhoWeAre/tabid/168/language/en-US/Default.aspx.

40. European Union, MEDA Program.

41. European Training Foundation, 2006.

42. ESCWA, 2012a.

43. Ibid.

44. Modeling International Relationships in Applied General Equilibrium (MIRAGE), see annex II; and Bchir and others, 2002.

45. Angel-Urdinola and others, 2010.

46. Hamermesh and Sleznick, 1995.

47. Gruber, 1997.

48. Blanchard and Wolfers, 2000.

49. http://www.social-protection.org/gimi/gess/ShowMainPage.do.

50. For Saudi Arabia, see Knickmeyer, 2012; for Oman, see IMF, 2011; and for the United Arab Emirates, see Al-Subaihi, T., 2012.

51. ESCWA, 2012a.

52. Ibid.

53. ESCWA, 2012c.

54. ESCWA, 2011.

كان عام 2012 عام الفوارق المتزايدة بين اقتصادات البلدان العربية ومساراتها الإنمائية في. فمعظم البلدان المصدرة للطاقة، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تسير بخطى ثابتة نحو الانتعاش الاقتصادي عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ تعتمد مزيجاً من السياسات المالية والنقدية التوسعية. أما البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة، فتجاهد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تناقص مخزونها من العملات الأجنبية. وأدى التفاوت الكبير بين بلدان المنطقة، ومن أسبابه عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، إلى عرقلة حركة الأموال من البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة إلى سائر بلدان المنطقة. وأدى ضعف الثقة في العمليات التجارية بين البلدان إلى تجزئة الاقتصادات وتراجع الزخم من داخل المنطقة، فكانت الحصيلة ارتفاعاً في معدّلات البطالة، حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وإزاء هذه الصعوبات التي تواجه الاقتصاد وخلق فرص العمل، استمرت التنمية الاجتماعية في المنطقة في تحسّن تدريجي بفعل سلسلة من الإصلاحات السياسية وإجراءات تطوير المؤسسات. غير أنّ مسار التنمية الاجتماعية تأثر أيضاً بعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. والتحدي المباشر الذي يطرحه هذا الوضع أمام معظم البلدان العربية يبقى في خلق فرص العمل. ويحدد مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013 عدداً من الخيارات المتاحة للتصدي لهذا التحدي في بيئة محفوفة بعدم اليقين. ويقترح المسح سياسات محددة، ويركّز على أهمية الحوار في القضايا المتعلقة بالعمل وإمكانية وضع إطار فعال للتكامل الإقليمي يستمد زخمه من داخل المنطقة ويسهم في الحد من التفاوت وفي تحقيق الاستقرار في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان العربية.

الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/EDGD/2013/3
United Nations Publication
Sales No. B.13.II.L.6
ISSN. 0255-5123
13-0141 – July 2013